جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية : العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة ماستر

تخصص: اقتصاد وتسييرالمؤسسة

رقم: .....

إعداد الطالب:

مدور داود

يوم: 08/07/2019

أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الجزائري
دراسة حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000–2018

لجنة المناقشة:

بن سماعين حياة	أ. د.	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيس
سبتي وسيلة	أ. د.	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقش

السنة الجامعية : 2018 - 2019

شكر وعرفان

لا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى صاحب الفضل بعد الله سبحانه وتعالى المشرف على هذه الدراسة الأستاذ ا لدكتور خوني رابح الذي تابع مسيرة هذا البحث منذ كان برعما إلى غاية استقامته وتمامه.

على الأقل شكرا لأن الكمال الحقيق لا يمكن لبشر الوصول إليه فكان بالفعل أبا حقيقيا جزاه الله خيرا على نصائحه الثمينة وارشاداتها القيّمة ومساندتها المعنوية وصبرها على أسئلتي الكثيرة وطلباتي الدائمة.

كما لا يفوتنا أيضا ان نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا في اخراج هذا البحث الى النور جعل الله كل ذلك في ميزان حسناتهم...

مقدمة

يشهد العالم تحولات اقتصادية عميقة وسريعة منذ الثمانينات القرن الماضي فاقتصاد السوق والعولمة الي جانب الانضمام الوشيك للجزائر الى منظمة التجارة العلمية بالإضافة الى حدة المنافسة كلها تفرض على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة للتأقلم مع هذه المستجدات وذلك بالتخلي عن الأساليب القديمة لتسيير الاقتصاد الوطني الذي تميز بعد الاستقلال بالاعتماد علي المؤسسات العمومية الكبيرة والمجمعات الضخمة التي ساعد على انشائها وتطورها الارتفاع الذي كان يسهده سعر البترول ان ذاك واستمر الحال علي ذلك الى غاية الازمة البترولية العالمية التي شهدت فيها أسعار البترول انخفاضا محسوسا جعل من الدول المعتمدة علي ارادات البترول تفكر في خطة جديدة لانعاش الاقتصاد كبديل على البترول مما جعل الجزائر تفكر في البحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية تنصب على دعم تصاد الإصلاحات الاقتصادية ،الشيء الذي يمكن من انعاش الاقتصاد الوطني تعظيم مكاسب الانضمام و رفع عوائد التكامل الحقيقي و الشراكة المتوازنة بما يقضي الاندماج الفعال ضمن المنظومة الاقتصادية الدولية و البحث عن طريقة عمل جديدة تمثلت في التفكير للانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق .

ان هذه التطورات و التغيرات التي يشهدها المحيط الاقتصادي على المستوى الدولي اثرت على استراتيجيات تسيير المؤسسات الاقتصادية حيث وجدت نفسها مجبرة على مسايرة هذه التحديات الجديدة التي أدت الى تغيير وجهة النظر السائدة حول ان المؤسسات كبيرة الحجم هي محرك الاقتصاد و تحقيق رفاهية المجتمع .حيث يلاحظ اليوم في الاقتصاديات المتقدمة الاهتمام المتزايد من قبل الحكومات بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .الذي اصبح يلعب دورا استراتيجيا من خلال مساهمته الفعالة و الإيجابية في تحقيق النمو الاقتصادي ة الاجتماعي .و نظرا لأهميتها فأنها تحتل أهمية كبرى في النسيج الاقتصادي الوطني و تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة .فهي تقوم بدور اقتصادي حيوي اذ تسهم في انتاج الثروات .وتعمل على خلق مناصب شغل .و زيادة الصادرات و كذا استيعاب التكنولوجيا .

غير انه و لظروف معنية واجهت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من المشاكل و الصعوبات و العقبات التي جعلت منها قطاعا لا يحقق الأهداف المرجوة .و من اهم هذه المشاكل صعوبة الحصول على المعلومات الاقتصادية المضبوطة التي تمكنها من تسويق منتجاتها .عجزها الكبير في استعمال و استغلال التكنولوجيات الحديثة و الابتكار في جميع مجالات نشاطاتها .ضعف ثقافة التفاؤل لدى معظم المؤسسات و مشكلة تمويل عمليات التأهيل و ما يتعلق بها من تكلفة القروض و الضمانات و غيرها .بالضافة الى ضعف تنافسينها سواء في الأسواق الداخلية او الخارجية و ضعف صادراتها في الأسواق الدولية .فالوضع الراهن الذي يميز الاقتصاد العالمي عموما و الاقتصاد الوطني خصوصا و المتدولة الى التفكير في اليات و مزا أساسا بالتحول نحو اقتصاد السوق .يفرض على هذه المؤسسات للقيام بالدور النوط بها ضرورة اتخاذ إجراءات تأهيلية –على غرار ما يجري في العالم–بما ينسجم و الوضع الجديد مما دفع بالدولة الى التفكير في اليات و ميكانيزمات لتأهيل و تطوير هذا القطاع في ضوء التحولات الاقتصادية الراهنة .

لقد شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة عدة تغيرات على مستوى هياكلها الاستراتيجية و خاصة الاقتصادية منها .فقد قامت بتجسيد برامج إصلاحية تأهيلية واسعة .و في الصدد قامت الجزائر بتبني العديد من برامج التأهيل الوطنية منها و الدويلة في ظل الشراكة الأورو–جزائرية .حيث تعبير جزءا من استراتيجية انتهجتها بهدف مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .و قد عرفت الى غاية اليوم ثلاثة برامج مختلفة وجهت الى المؤسسات الاقتصادية و ذلك قصد جعلها قادرة على مواجهة التحديات السابقة .كما تم تدعيم هذه الإصلاحات بإصدار جملة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار في اطار هذه المؤسسات و تدعيم الحصص السوقية مما قد يعطي دفعا لتشجيع و تنويع الإنتاج و تدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

بناء على ما سبق نطرح السؤال الجوهري التالي:

ما مدى تأثير برامج التأهيل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟ بغية مواجهة المشاكل التي تعاني منها؟

من خلال هذا الاشكال يمكننا طرح الأسئلة التالية:

-ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟

-ماهي دوافع ومتطلبات التأهيل في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد؟

-ماهي مختلف برامج التأهيل التي تبنتها الجزائر وما هي نتائجها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

*** الفرضيات:**

للإجابة على هذه التساؤلات تم صياغة وبلورة الفرضيات التالية:

-تمتلك الجزائر نسيجا معتبرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا انه مازال هشا يعاني من عدة معوقات.

-يعتبر التأهيل الأداة الفعالة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقيته ,و هذا بعد توفير جميع متطلباته.

-تبينت الجزائر برامج تأهيل مختلفة موجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,و لكنها لم تستطع رفع المؤسسات الجزائرية للمستوى المطلوب ,فهي لاتزال تعاني من العديد من المشاكل لعل ابرزها على الاطلاق ضعف الوعي لدى مسري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمدى الأهمية التي توفرها برامج التأهيل لهذه المؤسسات.

*** أسباب اختيار الموضوع**

يعود اختيار هذا الموضوع الي جملة من الدوافع منها نوردها فيما يلي

- الاهتمام الكبير بمواضيع البحث في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- معرفة الوضعية الاقتصادية الجزائرية وتحديات الانضمام الي التكتلات الاقتصادية.

- الأهمية الكبيرة التي اولتها الجزائر الى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الرغبة الشخصية في تناول المواضيع الحديثة وكل ما هو جديد في المجال الاقتصادي.

- الميول الشخصي للبحث في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*** أهمية الدراسة:**

تحذير الإشارة الى ان هذا البحث يكتسي أهمية كبيرة وهذا راجع الى:

- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أداة محركة للاقتصاد وهذا ما تسعى اليه الجزائر

- في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة وتسارع وتيرة العولمة والتكتلات الاقتصادية وجدت المؤسسات الجزائرية نفسها عاجزة مما جعل طرح فكرة تأهيلها امرا حتميا في ظل الظروف الراهنة ومحاولة الرفع من مكانتها في الأسواق الوطنية وكذا الدولية.

- ابراز أهمية تأهيل المؤسسات في جلب الشراكة الأجنبية باعتبارها فرصة هامة لترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*** اهداف الدراسة:**

تتمثل في اهداف الدراسة فيما يلي:

معرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التعرف على عملية التأهيل ومتطلباته بالإضافة الى ابراز أهميته بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدراتها في جميع المجالات

الوصول الى النتائج الاجمالية لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقييمها.

*** المنهج المستخدم في الدراسة:**

توافقا وطبيعة البحث وسعيا للوصل به الى الإجابة على التساؤلات المطروحة، سيتم على المنهج الوصفي الذي يتناسب وطبيعة الموضوعات الاقتصادية والمالية، وذلك قصد استيعاب الإطار التصوري وفهم معالم الموضوع بغرض إعطاء فكرة وافية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال عرض لمختلف مفاهيمها

وخصائصها وأهميتها والمشاكل التي تعانيها. كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي من اجل ابراز دور التأهيل الاقتصادي كتقنية حديثة لرفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليل مختلف ابعادها، بالإضافة الى الاستعانة بالمنهج الاحصائي من اجل إعطاء صورة رقمية واضحة عن نتائج برامج تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومدى مساهمة هذا القطاع في المؤشرات التنمية الاقتصادية.

*** حدود الدراسة:**

تمثلت حدود الدراسة النظرية قيما يلي:

انحصرت دراستنا على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دون دراسة أي اقتصاد آخر، اما الحدود الزمنية تتمثل دراسة أثر التأهيل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الزمنية من 2000-2018.

*** تقسيمات الدراسة:**

لتحقيق الأهداف المرجوة تم تقسيم الدراسة الى فصلين:

يتناول **الفصل الأول الذي** جاء بعنوان الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,المبحث الأول بدءا بالتطرق الى ماهية هذه المؤسسات ,من خلال عرض إشكالية تعريفها بالنسبة للمطلب الأول ,تعاريف مختلفة المعتمدة في بعض الدول و الهيئات الدولية وفقا لمعايير التصنيف المختلفة , ومن ثم عرض بعض الخصائص التي تميزها في المطلب الثاني ,بعدها جاء المطلب الثالث ليوضح أهميةّ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,من ثم عرض تصنيفاتها و اشكالها في المبحث الثاني ,و أخيرا عرض اهم عوامل النجاح و أسباب فشل هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المبحث الثالث .

في ما تم التطرق في الفصل الثاني الى وقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ,من خلال التطرق الى مراحل تطورها في المبحث الأول ,ثم توضيح جهود الهيئات الداعمة لتنمية هذا القطاع في الجزائر ,ليتبين بعد ذلك عرض المشاكل و الصعوبات التي تعاني منها الجزائر في المبحث الثالث .

و أخيرا تم تخصيص الفصل الثالث لعرض و قع برامج تأهيل و اثارها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، بدءا بالتعرف على الاطار النظري لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال عرض تعريفه وأهدافه و متطلباته وثم الإشارة في المبحث الثاني الى برامج تأهيل هذه المؤسسات التي تبنتها الجزائر ، و أخيرا تسليط الضوء على النتائج المحققة من قبل هذه البرامج و اثارها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحليل النتائج التي تم التوصل اليها .

-احصائيات ومعلومات متعلقة ببرامج التأهيل منذ انطلاقها سنة 1996 الى غاية 2012.

*** الدراسة السابقة:**

من خلال ما اطلعنا في هذا المجال يمكن اعتبار الدراستين التاليتين كدراستين سابقتين:

*غدير احمد سليمة , **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ,دراسة تقييمية لبرامج ميدانية** , مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية –منشورة –,تخصص: اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,جامعة قاصدي مرباح ,ورقلة 2007.

حيث تناولت الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة برنامج ميدا في الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟**

وكانت اهم نتائج الدراسة كالتالي:

- كانت المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الانفتاح الاقتصادي الجديد الذي تعرفه الجزائر أثر الشراكة الأورو-جزائرية والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية لتجارة الدافع وراء

تبنيها لبرنامج التأهيل. ساعيا من وراء هذا الي تطوير المؤسسات ص و م و الرفع من تنافسيتها. ولا يتم هذا الا بتوفير جميع متطلبات التأهيل أهمها:

في مجال التسيير الاستراتيجي. والإنتاج، والنوعية والتجديد التكنولوجي وغيرها، بالإضافة الي تأهيله المحيط الذي تنشط فيه هذه المؤسسات.

-برنامج ميدا لا يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، والدليل على دالك جملة المشاكل والمعوقات التي تعرض لها والتي أدت به الى التأخير في التنفيذ لمدة سنتين. اذ انه كان هناك تشخيص دقيقا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لم وقع البرنامج في تلك المشاكل. بالإضافة الي ضعف درجة تجاوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البرنامج (23 من المؤسسات المستهدفة وهذا بغض النظر عن الذين انسحبوا). -غبولي احمد. **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**-مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية -منشورة-تخصص: تحليل واستشراف اقتصادي لمدرسة الدكتوراه -اقتصاد ومناجمنت. منتوري قسنطينة 2011.

حيث تناول الإشكالية التالية: في **إطار اليات ومكانيزمات سير البرنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. اهو الواقع العملي لتنفيذه من قبل الوكالة؟**

وكانت اهم نتائج الدراسة كالتالي:

-لقد حققت برامج التأهيل الثلاثة نتائج ضعيفة بعيدة عن الأهداف المسطرة. وكان برنامج الدعم الأورو متوسطي هو انجحها نسبيا. وذألك نتيجة اعتماده على بعض الخبرات الأجنبية التي قامت بدراسات وتحاليل لتتوصل في اخر المطاف الى نتائج وتوصيات هامة وهذا ما غاب في كل من برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ودورها الاقتصادي باعتبار أن هذا القطاع من أهم القطاعات التي تشكل محورا أساسيا ومحركا فعالا في الاقتصاد الوطني والذي تسعى الدولة جاهدة من خلال عدة إجراءات وتدابير تساهم في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع بديل عن قطاع المحروقات خاصة بعد التغييرات التي شهدها الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في تطور إلى أن استطاعت أن تتجاوز نسبة 98بالمئة من إجمالي المؤسسات ، وبالرغم من أن الغالبية منها هي مؤسسات مصغرة وتعاني من عدة مشاكل وعوائق ، إلا أنها استطاعت أنو توفر مناصب شغل وأن تساهم في الزيادة في القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام .

الكلمات المفتاحية :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التشغيل، القيمة المضافة، الناتج الداخلي الخام.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يعد موضوع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، نظرا للدور الذي أضحت تؤديه خاصة منذ نهاية القرن العشرين باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فهي تؤدي دورا رياديا في إنتاج الثروة وتعتبر فضا حيويا لخلق فرص العمل فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية ينبغي الاهتمام بها اكثر واكثر لذلك فان معظم دول العالم أصبحت تدرك الدور الاقتصادي الخاص الذي تؤديه هذه المؤسسات ليس فقط بالنسبة للدخل القومي وتوفير فرص العمل لكن أيضا في الابتكارات التكنولوجية وإعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد ولاستقرار الاجتماعي .

وإذا كانت هذه المؤسسات مهمة في الدول المتقدمة، فهي أكثر أهمية بالنسبة للدول النامية، خاصة في ظل التحديات التي طرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد، نظرا لما تعاني منه هذه الدول من اختلالات كبيرة في اقتصاداتها، وحاجاتها المتزايدة في إيجاد فرص عمل للتقليل من البطالة، ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا السياق فإن معظم الدول النامية عملت على تطوير هذا القطاع لما له من دور فعال في بناء نسيج اقتصادي متكامل.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ يعد أمرا في غاية الصعوبة ولا يوجد اتفاق على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي إليها مختلف أنشطة الاقتصاد الإنتاجية منها والخدمية، كما ان مفاهيمهما تختلف من دولة الي اخري باختلاف امكانياتها وقدراتها وكذا ظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يخضع تحديد تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمجموعة من الأسباب التي تتحكم في تقديم تعريف موحد وثابت، وهذا ما سوف نحاول تحديده: ان من اهم الأسباب التي أدت الى الاختلاف في تحديد مفهوم دقيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر ما يلي:

-**اختلاف درجات النمو**: إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية، و ينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة، و أيضا في وزن الهياكل الاقتصادية ويترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى آخر، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب، فانطلاقا من هذه النظرة نصل إلى أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى آخر، الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول[1].

-**اختلاف النشاط الاقتصادي**: أمام اختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية، فهناك مثلا مؤسسات صناعية تحتاج في عملية إنتاج[2] السلع والخدمات إلى

1- لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004,ص4

2- عبد الكريم اللطيف: **واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات: دالة الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر,2002، ص4

استثمارات ضخمة، وطاقات مالية وعمالة كبيرة، وطاقة عمالية محدودة مع هيكل تنظيمي وتسييري بسيط جدا، ومنها من تحتاج الى عوامل تقنية في مستوي الإنتاج.[1]

بعد تحديد أسباب الاختلاف في الاتفاق على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوف نحاول تحديد المعايير المستخدمة او المتبعة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يخضع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى مدى التطور التكنولوجي لدولة في حد ذاتها، وحسب المعيار المستخدم في ذلك التعريف ويمكن تقسيم المعايير الى صنفين اساسين هما:

-**أولا-المعايير الكمية:** إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية لقياس أحجامها ومحاولة تمييزها عن باقي المؤسسات ومن بين هذه المعايير نذكر: حجم العمالة، رأس المال المستثمر، حجم المبيعات، القيمة المضافة، رقم الأعمال، الطاقة المستعملة، ورغم كثر هذه المعايير إلا أن أكثرها استخداما عند تعريف المؤسسات الصغيرة المتوسطة هما معيار حجم العمالة وراس المال نظرا لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهاذين العنصرين [2]وسنحاول التطرق لبعض هذه المعايير

-1-معيار عدد العمال: يعد معيار العمالة أحد المعايير الكمية للتفرقة بين الصناعات الصغيرة والكبيرة فهو من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام نظرا لسهولة قياسه عند قياس الحجم فلهذا المعيار ميزة المقارنة الدقيقة بين المنشآت الصناعية خاصة في المقرنات الدولية[3], يتمتع هذا المعيار بمزايا عديدة منها البساطة

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص4.

[2]-كمال عايشي، **واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف, 25-28ماي2003،ص2.

[3]-سعيد الهواري، **محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة نظرية وتطبيقية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس,2007، ص19.

وسهولة المقارنة بين حجم المشروعات وتوافر البيانات المتعلقة بالعمالة وسهولة الحصول عليها من المشروعات المختلفة حيث انها لا تنطوي على حساسية او سرية لأنها مطلوبة لأغراض إدارية مختلفة, غير أن هذا المعيار تعرض للعديد من الانتقادات من أهمها: أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى وجود متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسة، كما أنه لا يعكس الحجم الحقيقي لها[1].

-2-معيار رأس المال: يستخدم معيار رأس المال في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول، خاصة الدول النامية. ويعاني هذا المعيار من بعض جوانب القصور، كاختلاف العملات وأسعار الصرف، ورأس المال المستخدم أو المستثمر حيث يمكن الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الأخير غالبا ما تتمتع برأس مال فردي أو جماعي صغير عكس المؤسسات الكبرى التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لقيامها بنشاطها. ويتطلب الاعتماد على هذا المعيار إدخال تعديلات مستمرة تتواكب مع التغيير المستمر في قيمة النقود والتضخم في الأسعار، لذلك يفصل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده[2].

-3-معيار التكنولوجيا أو أسلوب الإنتاج: هو عادة ما يقترن بمعيار عدد العمال، وقد يرجع ذلك إلى اعتبار أن حجم المؤسسة هو المحصلة النهائية لتفاعل كل من عنصري العمل والآلات المستخدمة فيه، فكلما كانت هذه المحصلة صغيرة مقارنة بمثيلتها كانت المؤسسة صغيرة.[3]

---

[1]- جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص,173.

[2]- سليمان ناصر، عواطف محسن، مداخلة بعنوان، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية,23-24فيفري2001، ص22.

[3]- هالة محمد لبيب عنبة، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر, 2002، ص17.

-**ثانيا-المعايير النوعية:** بالرغم من أهمية المعايير الكمية السابقة أن إلا هناك من يقر بعدم كفايتها للفصل بين المؤسسات الصغيرة عن غيرها من الحجوم الأخرى ولما تتضمنه من عيوب متباينة، لذا اضطر الباحثون إلى اعتماد معايير أخرى وهي معايير نوعية والتي أهمها:

-**1-معيار الملكية:** يعد هذا المعيار من المعايير النوعية المهمة إذ نجد أن غالبية المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص، أو شركات أموال معظمها فردية، أو عائلية يؤدي مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.[1]

-**2-معيار حصة المؤسسة من السوق:** بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجا فهو يعد بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة عدت هذه المؤسسة كبيرة، أما تلك التي تستحوذ على جزء قليل منه فتنشط في مناطق ومحلات محدودة فتعد مصغرة أو صغيرة أو متوسطة.[2]

-**3-الاستقلالية: ونعني بها استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية وبذلك** تستثنى فروع المؤسسات الكبرى، ويمكن أن **نطلق** على هذا المعيار اسم المعيار القانوني، وأيضا استقلالية الإدارة والعمل، وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعنى أنه يعمل الطابع الشخصي وتفرد المدير في اتخاذ القرارات وأن يتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المشروع اتجاه الغير؛

-**4-محلية النشاط:** نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وألا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي

---

[1]- سعد عبد الرسول محمد، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، المكتب العلمي للنشر والتوزيع القاهرة، مصر،1998ص15.

[2]- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2005ص49.

تنتمي إليه في المنطقة، وهذا طبعا لا يمنع امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج[1].

الفرع الثاني: بعض التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تختلف الآراء حول وجود تعريف محدد دقيق وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث يختلف التعريف من دولة الى أخرى باختلاف إمكاناتها وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية، ومراحل نموها ومستوى التقدم الفني بها، سوف نوجز تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول:

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية

تختلف وتتباين تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية حسب رؤية كل منظمة أو بنك أو هيئة مهتمة بهذا القطاع ودوره الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا حسب التصنيفات المختارة وأهميتها، وفيما يلي أهم التعريفات:

-1-تعريف البنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يضع البنك تعريفا محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساسا تقديم المساعدات لها، فيعرفها على أنها "المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق.[2]

-2-تعريف إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تضع هذه الإدارة جملة من المعايير التي تعتمد عليها لتحديد المشروع الصغير من أجل تقديم التسهيلات والمساعدات الحكومية، واعفائه جزئيا من الضرائب، ومن بينها نذكر ما يلي:[3]

-استقلالية الإدارة والملكية؛

[1]- سعيد الهواري، مرجع سابق، ص22.
[2]-هالة محمد لبيب عنبة، مرجع سابق، ص19.
[3]- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ،2002ص16.

-ألا يزيد عدد العمال عن 250عاملا بالنسبة للمؤسسة الصغيرة وأن لا يتجاوز 1500 عامل في بعض الأحيان؛

-إجمالي الأموال المستثمرة لا يتجاوز 9 مليون دولار كشرط؛

-لا تزيد القيمة المضافة عن4.5 مليون دولار؛

-لا تتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الماضيين 450 ألف دولار.

ثانيا: تعريف اليابان

استنادا الى القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963، فإن التعريف المحدد لهذا القطاع لخصه الجدول التالي، بحيث يميز بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط.[1]

وسوف نشرح ونحلل التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلا الجدول الموالي

الجدول (1): **التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

القطاعات	راس المال المستثمر	عدد العمال
-المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الزراعي.	-اقل من 100مليون ين	-300عامل او اقل.
-مؤسسات التجارة بالجملة.	-اقل من 30 مليون ين.	-100عامل او اقل.
-مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات.	اقل من 10 مليون ين.	-50عامل او اقل.

المصدر: خوني رابح، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، أتريك للنشر والتوزيع، مصر ,2008، ص29.

[1]- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر،2005,ص,ص48,49.

ثالثا: تعريف اندونيسيا

يتم تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنها " تلك الصناعات التي يكون عدد العاملين فيها أقل من100 عامل"؛

رابعا: تعريف تايلاند

تقوم تايلاند بالاعتماد على معياري العمالة ورأس المال في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك على النحو التالي: " هي تلك التي لها اقل من 200 عامل في الصناعات كثيفة العمال، واقل من 100مليون بات (2.5 مليون دولار امريكي) من اجمالي الأصول بالنسبة للمشروعات الكثيفة راس المال.[1]

من خلال الجدول الموالي سوف نقوم بشرح أكثر لتعريف التيلاندي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم (2): تعريف **تيلاند للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

القطاع/حجم المؤسسة	الصناعة	الخدمات	تجارة الجملة	تجارة التجزئة
مؤسسة متوسطة	500الف دولار امريكي على الاقل	500الف دولار امريكي على الاقل	250 الف دولار امريكي على الأقل	250الف دولار امريكي على الاقل
مؤسسة صغيرة	125الف دولار امريكي على الأقل	125الف دولار امريكي على الأقل	125الف دولار امريكي على الأقل	75الف دولار امريكي على الأقل

المصدر: لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها –دراسة حالة الجزائر**–أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2005/2004، ص19.

[1]- برجي شهر زاد، "**اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر,2012/2011,ص29.

خامسا: تعريف هولندا

رغم غياب تعريف رسمي في هذه الدولة، إلاّ أن الإجراءات التنظيمية التي تنظمها كل من قانون المؤسسات والإجراءات المتعلقة بالتوقف عن النشاط، والقانون الخاص بالرسم على رقم الأعمال، تعتبر كافية لرسم الحدود التي تفصل بين مختلف أصناف المؤسسات وذلك حسب طبيعة نشاطها.[1]

سادسا: تعريف الهند

المعيار المستخدم في الهند لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو معيار رأس مال المستثمر، وقد حددت قيمة رأس المال وهي قيمة قابلة للتغيير عام 1978ب750.000.00 روبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يعتبرون كل المؤسسات الباطنية التي يقل رأس مالها عن مليون روبية مؤسسة صغيرة ومتوسطة[2].

سابعا: تعريف الأردن

عرفت وزارة الصناعة والتجارة الأردنية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي «المشروعات التي يعمل بها 04 عمال فما فوق هي مشروعات صغرى، وما بين (19-50) عاملا صغيرة، ومن(20-99) عاملا مشروعات متوسطة، وما فوق ذلك مشروعات كبيرة.[3]

ثامنا: تعريف مصر

عرفت وزارة المالية المصرية الصناعات الصغيرة على أنها" تلك الصناعات التي يتراوح عدد العمال فيها من04الى49 وعامل والصناعات المتوسطة "تلك التي يعمل فيها من عامل" باختلاف القطاعات، حيث

---

[1]- لخلف عثمان، مرجع سابق، ص.12

[2]- بن عزة هشام، **دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة ماجيستر، تحصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بن بله، وهران،2011-2012، ص14.

[3]- صفوت عبد السلام عوض الله ,**اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية** – دار النهضة العربية .مصر 1953ص41

يفرق التعريف بين قطاعات (التصنيع والتشييد) و (قطاعات الخدمات والتجارة)، وذلك وفقا لدراسة أصدرتها وزارة المالية [1],ويتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (3): **تعريف الصناعات الصغيرة ة والمتوسطة في مصر وفقا لعدد العمال**

	عدد العمال	عدد العمال	عدد العمال	عدد العمال
القطاع	صناعات مهارية	صناعات صغيرة	صناعات متوسطة	صناعات كبيرة
التجارة	04-01	09-05	19-10	أكثر من20
الخدمات	04-01	09-05	19-10	اكثرمن20
الصناعة	04-01	49-05	99-10	اكثرمن100
البناء	04-01	49-05	99-10	اكثرمن100

المصدر: صلاح حسين، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2013، ص29.

تاسعا: التعريف الفرنسي

يمكن تلخيص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الفرنسي في الجدول التالي:

[1]- صلاح حسين، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، مصر،2013، ص29.

جدول رقم (4): **التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

معايير كمية / أنواع المؤسسات	عدد العمال (وحدة العمل السنوية)
مؤسسة مصغرة جد	من01الى09 عمال
مؤسسة صغيرة جدا	من10الى19عاملاوكذلك من01الى19عاملا
مؤسسة صغيرة	من20الى49عاملاوكذلك من01الى49عاملا
مؤسسة متوسطة	من50الى249عاملا
مؤسسة صغيرة ومتوسطة	من01الى249عاملا

المصدر: بن عزة هشام، **دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة ماجيستر، تحصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران,2011-2012، ص14.

عاشرا: تعريف لبنان

في لبنان يتم تعريف المؤسسات انطلاقا من تصنيفها، وهي تصنف في القطاع الصناعي والتجاري حسب مؤشر عدد العمال كالآتي:

جدول رقم (5): التعريف **اللبناني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

أنواع المؤسسات	عدد العمال
مؤسسة صغيرة الحجم	من01الى05عمال
مؤسسة متوسطة الحجم	من6الى50عامل
مؤسسة كبيرة الحجم	أكثر من500عامل

المصدر: نبيل جواد، **إدارة وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دار مجد المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان,2007، ص27.

ونوضح تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف اللبناني وفق الشكل القانوني التالي:[1]

-مؤسسات محدودة المسؤولية 26%؛

-مؤسسات مغفل4ة%؛

- مؤسسات التضامن 11%؛

- مؤسسات التوصية البسيطة 7%؛

- مؤسسات فردية 52%؛

وهنا نرى نسبة المؤسسات الفردية التي تمثل أكثر من نصف المؤسسات في لبنان وهذه إشارة على أهميتها بالنسبة للاقتصاد القومي اللبناني ومدى تأثيرها عليه.

إحدى عشر: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في الجزائر

يمكن تعريف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نص القانون رقم01-18المؤرخ في 27 رمضان1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد انه يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نص المادة 04 كما يلي: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات وتستوفي الشروط التالية:[2]

-تشغل من01الى250شخص؛

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري(2) دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة(500) مليون دينار جزائري؛

-تستوفي شروط الاستقلالية؛

---

[1]- نبيل جواد، **إدارة وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان,2007، ص27

[2]- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -المادة 4ص7

وحسب المواد07.06.05 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعرف المؤسسة المتوسطة والصغيرة والمصغرة على التوالي كما يلي:

*المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي تشغل من50الي250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200مليون دينار جزائري ومليارى دينار جزائري، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين100 و500 مليون دينار جزائري.[1]

*المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي تشغل من10الى49شخص ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 200مليون دينار جزائري أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار جزائري.[2]

*المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي تشغل من01الى09 اشخاص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي20 مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية10 مليون دينار جزائري.[3]

ويمكن تلخيص المعطيات السالفة في الجدول التالي:

جدول رقم (6): تعريف **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

صنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	**من01الى09عامل**	**اقل من 20مليون دج**	**لا يتجاوز10ملايين دج**
مؤسسة صغيرة	**من10الى49عاملا**	**لا يتجاوز200 مليون دج**	**لا يتجاوز100 مليون دج**
مؤسسة متوسطة	**من50الى250عاملا**	**محصور بين 200 مليون و02 مليار دج**	**بين 100 و500مليون دج**

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم18/01 المؤخر 2001/12/12,المواد من 05-07 الجريدة رقم 77الصادرة في 15ديسمبر 2001,ص5-8

[1]- المرجع السابق، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم01-18- المادة5,ص7.

[2]- المرجع السابق، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم01-18- المادة6,ص8.

[3]- المرجع السابق، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم01-18- المادة7,ص8.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة، ومن أهم هذه الخصائص يمكن ذكر ما يلي:

الفرع الأول: سهولة التأسيس (النشأة)

تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل هذه المؤسسات، ومن ثمة أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي، كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض تكاليف التأسيس والتكاليف الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي، وجمعها في أغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل. كما تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة في شخص مالكها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها. كما تتبع المؤسسة خطط واضحة وسياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وتتميز هذه المؤسسات بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المؤسسة من خلال التقارب والاحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المشروعات والعاملين ويكون لهذا التقارب داخل المؤسسات الصغيرة أثر مباشر في زيادة إنتاجية العمل. وأيضا تتحقق في هذه المؤسسات علاقات شخصية في المحيط الخارجي من خلال العلاقات الشخصية التي تنشأ بين صاحب أو مدير المشروع الصغير والعملاء وكذلك مع البيئة المحيطة بالمشروع، ويكون لذلك أثر مباشر في المحافظة على سوق هذه المؤسسة بل تنميتها أيضا.[1]

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في انتشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس الى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل

[1]- زين العابدين أسامة، منشأة **الأعمال هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سوريا.www.alwatan com** ، 03-01-2019، 22:56، ص19.

تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب مع البلدان النامية نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل[1]

الفرع الثاني: التجديد

الغاية الأساسية لأي مؤسسة مهما كان شكلها أو حجمها هي تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها وهذا ما يتطلب منها استخدام الأمثل للموارد المتاحة، ولا يمكن لأية مؤسسة أن تستمر لفترة طويلة إلا إذا واكبت التطورات الاقتصادية والتكنولوجية من خلال التجديد والابتكار لمواجهة ظهور ما يسمى بالبدائل الجديدة للمنتوج الناتجة عن نهاية دورة الحياة.[2]

الفرع الثالث: انخفاض رؤوس الأموال

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض نسبي لرؤوس الأموال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل أي أننا نلاحظ انخفاض نسبة رأس المال بالنسبة للعمل وهذا لاعتمادها في أغلب الأحيان على اليد العاملة مما يساعد على امتصاص اليد العاملة وخير مثال على ذلك ما يحدث في الهند ومصر. الشيء الذي جعلها من أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين.[3]

الفرع الرابع: المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق

سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة نسبيا والمعرفة الشخصية للعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليلها ودراسة توجهها وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير فيها. أما المؤسسات الكبرى فتقوم بالتعرف على هذه العناصر بواسطة ما يسمى ببحوث السوق وهذا أمر مكلف

---

[1]- قويقع نادية، **إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص10.

[2]- توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سابق، ص29.

[3]- جبار محفوظ، **المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها**، دراسة حالة ولاية سطيف، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر2003، ص215

للغاية نتيجة للتغير المستمر في السوق، ولهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على متابعة التطورات التي قد تحدث في السوق[1]

إضافة إلى:[2]

-انخفاض احتياجاتها من الطاقة. والبنية الأساسية بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى؛

-حرية اختيار النشاط الذي يكتشف القدرات الذاتية، وينمي الإبداعات؛

-دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلالها تخفيض كلفة الإنتاج؛

-سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكليف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الخامس: استقلالية الإدارة

عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في كثير من الأحيان يلتقي الشخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.[3]

الفرع السادس: مركز التدريب الذاتي

تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللاّزمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي

[1]-توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سابق ص30.
[2]- محمد كمال خليل الحمزاوي: اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف الإسكندرية مصر، ط2، 2000، ص395.
[3]- قويبع نادية، مرجع سابق، ص11

ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة واعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا وهي بهذا المعنى تعد منبتا خصبا لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات.[1]

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في النسيج الاقتصادي نظرا لما لها من دور فعال في تطوير الاقتصاد والدولة بصفة عامة وسوف نحاول تحديد أهمية المؤسسات الصغيرة المتوسطة حسب الدول.

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة

اهتمت الكثير من دول العالم المتقدمة بإقامة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعد المجال الأساسي والمهم لاستيعاب منتجات الصناعات الكبيرة مما يحقق نوعا من التشابك المتبادل بين النوعين، وفي الوقت الحاضر يحظى هذا القطاع باهتمام واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، وانطلاقا من الدور المهم لهذه الصناعات في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، فقد أكدت العديد من دول العالم مثل اليابان والصين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وغيرها على دور الدعم والتشجيع المقدم لهذا القطاع في تحقيق طفرة نوعية ومهمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول, حيث تكمن هذه الأهمية في النقاط التالية[2]:

-التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية وتدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة تجاه الدول الأخرى، وخاصة الدول حديثة التصنيع.

[1] - زين العابدين أسامة ,مرجع سابق, ص20.

[2]- محمد محروس اسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر .1992، ص97.

-تحسين فعالية الشركات الكبيرة بإعادة النظر في أحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لها وتجزئتها لوحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى، وتدعيم روابطها الخلفية والأمامية مع الشركات الأم؛

-توفير العديد من فرص العمل الجديدة للحد من مشكلة البطالة الناجمة عن الانتشار السريع للتقنية في مختلف القطاعات؛

-الوفاء بالطلب المتزايد على الخدمات والناجم عن تحسين مستويات الدخول والمعيشة، مثل خدمات التركيب والإصلاح والصيانة وكذا الطلب على السلع الاستهلاكية المتخصصة التي تتأثر بالأذواق وتفضيلات الأفراد.

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية

تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهميتها في الدول النامية من عدة اعتبارات تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ونسب توفر عوامل الإنتاج والتوزيع المكاني للسكان والنشاط الاقتصادي، ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي:[1]

تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل، مّما يساعد هذه الدول على مواجهة مشكل البطالة دون تكاليف رأسمالية عالية.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوت الإقليمي وتحقيق التنمية المتوازنة وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المؤسسات الكبيرة بالتوطن أو بالقرب منها أو بالتعامل معها.

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيل المستهلكين بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة نظرا للاتصال المباشر بين أصحابها والعملاء.

[1]- نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسية الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان ,2007، ص86.

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور هام في تنمية المدن الثانوية، مّما يساعد على التخفيف من حدة التمركز العمراني الزائد لعواصم الدول ومدنها الرئيسية.

ولما كانت منشآت الصناعات الصغيرة تستخدم فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا وأساليب إنتاج مكثفة للعمل نسبيا أيضا بما يتماشى مع ظاهرة وفرة العمل وندرة رأس المال في البلدان النامية، فإنها بذلك تكون هي الأقدر على تعظيم الناتج الصناعي والعمالة وذلك بالمقارنة مع المنشآت الصناعية كبيرة الحجم والتي تميل الى استخدام فنون إنتاجية كثيفة رأس المال.

و نطرق الى تجربة التصنيع في البلدان النامية فنجدها تتميز بإقامة العديد من المشروعات الكبيرة العالية التكاليف وقد, تكبدت الدول الكثير من الأموال لتغطية خسائرها، و قد ترتب على عدم نجاح بعض هذه الصناعات ضياع قدر كبير من رؤوس الأموال فضلا عن الإبطاء في معدل النمو الصناعي، ومن ثم فإن انتشار الصناعة الصغيرة والمتوسطة يعتبر الخطوة الأولى الصحيحة نحو التصنيع في مراحله الأولى، وقد قامت الثورة الصناعية في بريطانيا في القرن الثامن عشر وفي بلاد غرب أوروبا الأخرى في القرن التاسع عشر على تكثيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة.[1]

[1]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000، ص111.

المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل الوسيلة التي تقدم للمؤسسة القدرة على تنمية وتطوير قدراتها الصناعية من جهة وإعادة تجهيز خطوط انتاجها من جهة اخري، ونجد ان التمويل يعد بمثابة الروح التي تساعد المؤسسة على مواجهة التحديات المتزايدة التي تصطدم بها في نشاطها ونموها، ينبغي على المؤسسة من اجل تطوير نفسها بالبحث على التمويل نظرا لأهميته.

المطلب الأول: أهميته تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لتحديد أهمية التمويل للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة لابد من تحديد مفهوم التمويل في حد ذاته وماذا يمثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما سوف نتطرق له

الفرع الأول: مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد اختلاف كثير من العلماء في تحديد تعريف لمصطلح التمويل وظهرت عدت تعاريف نذكر منها:

تعريف Mr Grouhill :

يعرف التمويل على انه أحد مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية وهو نابع من رغبة الافراد. ومنشاة الاعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية. فالمشكلة الرئيسية هي كيفية الحصول على الأموال لزيادة الاستثمار. والحل يكمن في التمويل حيث يضمن للمؤسسات توفير احتياجاتهم المالية سواء عن طريق بيع الأسهم او السندات او استخدام الأرباح المحتجزة او الإقراض من البنوك.[1]

تعريف هو الحقل الإداري او مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بمجري Jpoto et hozerd إدارة النقد وإلزاميته. لتتمكن المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهتها وما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد[2].

---

[1]-هيثم عجام، **التمويل الدولي**، دار زهران لنشر والتوزيع، القاهرة مصر,2008، ص23.

[2]-قريش قاسم وشرقاوي رشيد، **الية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الصندوق الوطني لتامين على البطالة**. مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان,2015-2016.ص14.

ويمكن ان نقول التمويل هو كيفية الحصول على التمويل أي المصدر المناسب بأقل تكلفة وإعادة استغلاله بأحسن طريقة للحصول على أعظم العوائد الممكنة لتحقيق أكبر منفعة ممكنه.

الفرع الثاني: أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنبع أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات ذاتها الاقتصادية في دول العالم جميعا فهي بداية أساس الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي وهي طرق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية وذلك من خلال الخصائص والمزايا التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة وتتمثل هذه الأهمية من خلال:[1]

-القدرة العالية على تنمية الاقتصاد؛

-تحديث وتطوير الصناعة؛

-مواجهة مشكلة البطالة وخلق فرص عمل؛

-تفعيل مشاركة المرأة؛

-تطوير وتحسين المستوى المعيشي للأفراد؛

-توسيع قاعدة المكملة للقطاع الخاص ونشر ثقافة العمل الحر؛

-زيادة الصادرات والإحلال محل الواردات مما ينعكس الإجابات على ميزان المدفوعات؛

-المساهمة في استقرار أسعار الصرف؛

-نشر ثمار التنمية في كافة المناطق والأماكن.

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في سعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل اللازم للقيام بأنشطتها المختلفة تجد ان هناك سبيلين للحصول على التمويل الكافي والملائم لها ,يمكن تصنيف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة

[1]-عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر,2009,ص165-166.

والمتوسطة في مجموعتين: المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي والمصادر الخارجية والمتمثلة في مصادر الاقتراض المختلفة.

الفرع الاول: التمويل الداخلي (الذاتي)

للمؤسسة من طرق التمويل المختلفة نجد التمويل الداخلي اذي تمارسه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بذاتها ويعد التمويل الداخلي من أسهل طرق التمويل وأسرعها وسوف ننطرق له بتفصيل أكبر.

أولا: مفهوم التمويل الداخلي

نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة، وتتمثل أساسا في التمويل الذاتي.[1]

ويتم في هذه الحالة عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع ويقوم صاحب المؤسسة بعملية التمويل منفردا حيث يأخذ المشروع الفردي شكل المشروع الفردي بكل خصائصه، وقد لا يستطيع صاحب المشروع تدبير التمويل اللازم بمفرده فيلجأ إلى بعض أفراد أسرته لإقناعهم بالدخول معه كشركاء في المشروع. وقد يلجأ إلى بعض أصدقائه للدخول كشركاء موصون أو متضامنون وتكوين مشاركة أو شركة مساهمة عامة أو محدودة؛

وكما سبق الإشارة في أن الشكل القانوني الشائع للمشروعات الصغيرة هو المشروعات الفردية يليها الشركات المساهمة العامة والمحدودة ثم مشروعات المشاركة ومن خلال ذلك يتضح أن التمويل الذاتي يحدده حدود إمكانياته مدى توافره وإجراءات الحصول عليه الشكل القانوني للمشروع، فلا يمكن للمشروع الفردي على سبيل المثال طرح أسهم، أو البحث عن شريك متضامن أو موصي للمشاركة في توفير التمويل

[1]-عبد المطلب عبد المجيد ,مرجع سابق ص166.

اللازم، ومن ناحية أخرى يمكن ذلك ولكن بعد اتخاذ خطوة هامة وهي إعادة النظر في الشكل القانوني للمشروع[1].

ويمكن للمشروع الصغير تمويل عمليات التوسع ذاتيا أيضا من خلال ما يحتجزه صاحب المشروع من أرباح من خلال الأموال التي يحتجزها في صورة مخصصات واحتياطات أو عن طريق سحب الأموال المملوكة لصاحب المشروع (أصحاب المشروع) أو للمشروع ذاته والمستثمر في صورة ودائع، أوراق مالية، عقارات واستثمارها داخل المشروع،[2] ويمكن ايجاز مصادر التمويل الداخلي في:

1-الأرباح المحتجزة

هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها (خلال السنة الجارية أو السنوات السابقة ولم يدفع في شكل توزيعات و الذي يظهر في الميزانية العمومية للشركة ضمن عناصر حقوق الملكية، فبدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين , قد تقوم الشركة بتخصيص جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها اسم " احتياطي" بغرض تحقيق هدف معين مثل :احتياطي إعادة سداد القروض ,أو إحلال و تجديد الآلات ... وتتمثل عناصر الأرباح المحتجزة فيما يلي:[3]

ا-الإحتياط القانوني

وهو الحد الأدنى من الاحتياطي الذي لابد للشركة من تكوينه (وحدده القانون % 5 من صافي الأرباح على أن لا يتعدى10% من رأس مال الشركة ويستخدم في تغطية خسائر الشركة وفي زيادة رأس المال؛

ب-الإحتياط النظامي: يتم تكوين هذا الاحتياطي طبقا للنظام الأساسي للشركة ,حيث يشترط هذا الأخير وجوب تخصيص نسبة معينة من الأرباح السنوية لأغراض معينة, وهو غير إجباري؛

---

[1]- محمد هيثم الزغبي، مرجع السابق، ص78.

[2]- قريش قاسم وشرقاوي رشيد، مرجع سابق، ص16.

[3]-فلاح حسن الحسيني، **إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز**، دار الشروق للنشر، عمان، الأردن ,2006، ص206-207.

ج-الاحتياطات الأخرى: ينص قانون الشركات على أنه يجوز للجمعية العامة بعد تحديد نصيب الأسهم في الأرباح الصافية، أن تقوم بتكوين احتياطات أخرى، وذلك بالقدر الذي يحقق دوام ازدهار الشركة. أو يكفل توزيع أرباح ثابتة بقدر الإمكان على المساهمين؛

د-الأرباح المرّحلة: ونقصد بها المبلغ المتبقي بعد عملية توزيع الأرباح السنوية و الذي يقترح مجلس الإدارة ترحيله إلى السنة التالية، و يستخدم هذا الفائض كاحتياطي لمواجهة أي إنخفاض في الأرباح المحققة في السنوات المقبلة التي قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على إجراء توزيعات مناسبة على حملة الأسهم.

2-الإهتلاك

يعرف الإهتلاك على أنه طريقة لتجديد الاستثمارات , أي أن الهدف من حساب الإهتلاكات هو ضمان تجديد الإستثمارات عند نهاية عمرها الإنتاجي , كما يعرف على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة الي تتعرض لها الإستثمارات التي تتدهور قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها في الميزانية بقيمتها الصافية؛

و يلعب الإهتلاك في المؤسسة دورا اقتصاديا يتمثل في اهتلاك متتالي للاستثمارات , و دورا ماليا يتمثل في عملية إعادة تكوين الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة بهدف إعادة تجريدها في نهاية حياتها الإنتاجية ,حيث يتم حجز المبالغ السنوية , لذلك تبقى تحت تصرف المؤسسة كتمويل ذاتي إلى يوم صرفها .[1]

3-المؤونات

تعرف المؤونة على أنها إنخفاض من نتيجة الدورة المالية ومخصصة لمواجهة الأعباء والخسائر المحتملة الوقوع أو الأكيدة الحصول. كما تعرف على أنها انخفاض عير عادي في قيمة الأصول وعلى المؤسسة أن تسعى لتفادي الانخفاض؛[2] وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر يجبر القانون التجاري الجزائري في

---

[1] - محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية **حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم ا لتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف,25-28ماي2003،ص115.

[2]-عبد القادر خليل، سليمان بوفاسة، **دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقي الدولي حول: **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر,17-18افريل2006، ص400.

مادته 718 المؤسسات على أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار أي تسجيلها في دفتر المحاسبة، وذلك بتكوين مؤونات تدهور قيم المخزون والحقوق ومؤونات الأعباء والخسائر، سواء كانت النتيجة إيجابية أم سلبية حفاظا على صدق الميزانية، وتكوين هذه المؤونات يتقيد بعدة شروط منها:[1]

-أن تكون أسباب إنخفاض قيمة الأصل المعني قد نشأت خلال نفس السنة؛

- أن يكون وقوع هذا النقص محتملا؛

- أن يكون تقدير هذا النقص موضوعي.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية

وهي تلك المصادر المستخدمة في الحصول على تدعيم مالي والتي تكون في العادة من خارج المؤسسة ويمكن الحصول عليها سواء من مؤسسات الإقراض او مصادر أخرى حسب رغبة وقدرة المؤسسة في حد ذاتها[2].

أولا: الاقتراض من الأهل والأقارب

عند بداية الاستثمار أو عند توسيعه يقوم الأفراد باستخدام مدخراتهم الشخصية لتمويل مشاريعهم، وفي ظل نقصها وعدم كفايتها يلجؤون إلى الأهل والأقارب والأصدقاء للاقتراض وسد عجزهم المالي إلا أن الاقتراض منهم يترتب عليه عدة نتائج سيئة تؤدي إلى التدخل والخلط بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل واتخاذ قرارات عكسية تؤثر على استقلالية المؤسسة ونشاطها ومن هذه العيوب نذكر:[3]

-الخلط بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل مما يؤثر على أداء المؤسسة؛

-سوء علاقة ذات طابع شخصي بين صاحب المؤسسة والمقرضين (الأهل والأصدقاء) تؤثر على استقلالية المؤسسة.

---

[1]- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، عمان الأردن,2004، ص76.

[2]- فلاح حسن الحسيني، مرجع سابق، ص208.

[3]-محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص117.

ثانيا: الاقتراض من البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم القروض اللازمة لها لمجابهة احتياجاتها التمويلية، على أنه يوجد بنوك متخصصة في تمويل هذا النوع من المؤسسات حتى البنوك الأخرى توجد بها فروع متخصصة لها الغرض،

وتقدم البنوك قروضا صغيرة ولمدة زمنية قصيرة بضمان موجودات المؤسسة أو بناءا على سمعة مالك المؤسسة ومصداقية القرارات التي يتخذها وما حققته من نجاح.[1]

ثالثا: قروض الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمنح المؤسسات والهيئات المتخصصة في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحكومية منها وغير الحكومية قروضا شبه مجانية بأسعار فائدة بسيطة وبدون ضمانات وعلى الرغم من أهمية هذه المؤسسات والهيئات فإن مساهمتها محدودة وتحكمها إجراءات بيروقراطية كبيرة خاصة في بلدان العالم الثالث، ومن أمثلتها ما يلي:[2]

-إدارة المشروعات الأمريكية؛

-مؤسسات الدعم والتمويل المتخصصة لتمويل هذه المؤسسات في الهند وإندونيسيا؛

-هيئات الدعم في اليابان؛

-هيئات الدعم والتمويل في الجزائر والمتمثلة في وكالة الدعم وتشغيل الشباب ووكالة دعم وترقية الاستثمار.

[1]- مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص78.

[2]- خديجة لحمر، **دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع وآفاق**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ,2009، ص18.

رابعا: التمويل من المصادر الخارجية غير الرسمية

يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات المتوسطة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية والتمويل غير الرسمي وهو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة حيث يأخذ هذا التمويل مجموعة من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب جمعيات تناوب الادخار والائتمان وغير من الاشكال.[1]

خامسا: الائتمان التجاري

يشير الائتمان التجاري إلى تسهيلات السداد التي يحصل عليها المشروع الصغير من الموردين، وقد يرى البعض أن الائتمان التجاري يقتصر على تسهيلات السداد التي قد يحصل عليها المشروع في حالة تمويل مشتريات المواد ومستلزمات الإنتاج السلعية ويسدد ثمنها خلال سنة إلا أنه يمكن النظر إلى الائتمان التجاري نظرة شاملة تشمل كافة أنواع تسهيلات السداد التي يحصل عليها المشروع الصغير بصرف النظر عن مدة التسهيلات، ونوع البضاعة فيمكن أن تشمل المواد مستلزمات الإنتاج السلعية، المعدات الآلات والأجهزة ، وبالتالي فالائتمان التجاري يمكن الحصول عليه من الموردين الشركات المانحة للعلامة التجارية أو صاحبة حق الامتياز، تجار الجملة أو التجزئة ، وإن كانت الترتيبات الخاصة بالسداد في حالة المعدات والأجهزة والسيارات والأثاث ، من الأموال الثابتة تختلف عن إجراءات السداد في حالة الائتمان التجاري البسيط، ففي تلك الحالة قد يشترط المورد عدم نقل ملكية المعدات أو الأصول الثابتة المباعة على المشتري إلا بعد استكمال عمليات السداد وذلك بتوفير قدر مناسب من ضمانات السداد[2].

[1] - نظير رياض محمد الشحات وآخرون، **الإدارة المالية**، المكتبة العصرية للمنصورة، مصر,2001،ص.221

[2]- نظير رياض محمد الشحات وآخرون، نفس المرجع السابق، ص222.

سادسا: الإئتمان المصرفي

تشكل التسهيلات الإئتمانية التي يمكن الحصول عليها من البنوك التجارية والمؤسسات المصرفية مصدرا آخر من مصادر التمويل، الذي يمكن صاحب المشروع أن يحصل على إئتمان مصرفي قصير الأجل أو طويل الأجل والأمر يتوقف على طبيعة حاجة المشروع وهل سوف يكون تمويل مشتريات المشروع من مستلزمات الإنتاج السلعية أو لتمويل عجز مؤقت في السيولة النقدية أو تغطية إلتزامات واجبة السداد قصيرة الأجل مثل سداد أجور العمال، وفي تلك الحالة يكون الإئتمان المصرفي المطلوب قصير الأجل أما في حالة تمويل مشتريات المشروع من المعدات والآلات والمباني، فإن الإئتمان المطلوب هو طويل الأجل وفي تلك الحالة يقوم البنك بالتمويل المطلوب ويتعهد المشروع بسداد القرض والفوائد المستحقة، ويخضع حجم الائتمان وشروطه وسعر الفائدة لعملية تفاوض بين البنك أو المؤسسة المالية وصاحب المشروع.[1]

المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه قيودا ومشاكل تختلف عن المشاكل التي تواجه الشركات الكبيرة وكثيرا من القيود والمشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون بسبب صغر حجمها أو سوء الإدارة فيها أو بعدم قدرتها على الحصول على التمويل المناسب بحيث نميز بين مجموعة من اساليب التمويل التقليدية منها والحديثة.

الفرع أول: الأساليب التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعدد أساليب التمويل التقليدية وتتنوع ولكل نوع شروط وقيود قد تخدم او تضر المؤسسة ونميز هناك ثلاثة أساليب للتمويل ونوجزها في:

[1]- محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق التمويلات غير الرسمية، مداخله ضمن الدورة التدريبية حول تميل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،25-28/ماي2003، ص4.

أولا: التمويل الطويل الأجل والتمويل المتوسط الأجل

التمويل طويل الأجل ينشأ من طلب الأموال اللازمة لإجراء التحسينات ذات صبغة الاستثمار طويل الأجل والتي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الوحدة المستثمرة في المدى البعيد والتي تزيد فترة احتياجاتها التمويلية عن 5سنوات فما فوق ويتجسد التمويل الطويل الأجل في القروض التي تمنحها البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والحرف إلى جانب البنوك الصناعية والزراعية أما التمويل المتوسط الأجل فتمنحه البنوك من خلال القروض ولمدة تتراوح بين سنة و5سنوات وتلجأ المؤسسات المتوسطة والصغيرة إلى التمويل المتوسط الأجل إلى جانب التمويل طويل الأجل، بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في الرأسمال العامل المتداول والإضافات على موجوداتها الثابتة, وتشمل مصادر التمويل المتوسط الأجل قروض المدة تتراوح مدة هذا القرض بين3و5 سنوات الامر الذي يعطي المقترض الاطمئنان والأمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من بنوك لتمويل المتوسطة والطويلة الأجل ومن البنوك المتخصصة ونجد أيضا قروض التجهيزات وتمنح هذه القروض مؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما تقدم على شراء آلات أو تجهيزات وتمول الجهة المقرضة ما بين 70% الى 80%من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويقها بسرعة مثل الشاحنات والسيارات والباقي يبقى كهامش أمان للممول.[1]

2-التمويل قصير الأجل.

يقصد بالتمويل قصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب12 شهرا ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياطات التي تبرز على مستوى حسابات المد يننى والدائنين والعلاقة بين مجموع هاته الكتل من

[1]- عاطف جابر مرجع سابق.ص68

الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل ونعتمد في التمويل قصير الأجل على السلفات البنكية حيث تعتبر القروض البنكية الوسيلة الثانية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل دورتها الاستغلالية حيث تضمن السلفات البنكية للمؤسسة تسهيلات الصندوق السحب على المكشوف التسبيقات البضائع ويعتمد أيضا التمويل قصير الأجل على الإئتمان والشراء بالأجل، ويكون هذا الأسلوب متاحا لشراء المبنى والمكائن والمعدات فقد يوافق الباعة بيع التجهيزات بالآجال وأحيانا يكون ممكن بالنسبة للمواد الخام والأولية "برسم البيع" أي يعطي البائع للمؤسسة الفرصة بتسديد ثمن البضاعة بعد التصرف فيها (بيعها لصالحها) بالإضافة إلى الاقتراض غير الرسمي أي عن طريق القنوات التي تعمل خارج إطار القانون الرسمي في الدولة.[1]

الفرع الثاني: الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسط.

بالإضافة إلى الأساليب التقليدية هناك أساليب مستحدثة تستغلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التمويل وسوف نوجزها في هذا الفرع.

أولا: التمويل عن طريق البنوك الإسلامية.

من أهم الصيغ المتاحة أمام البنوك الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

1-التمويل بالمشاركة

تطبق المشاركة في المصارف الإسلامية على عدة صيغ أهمها:[2]

-**المشاركة في صفقة معينة** :وهي اشراك المصرف الإسلامي مع طرف أو أكثر في تمويل صفقة تجارية معين كاستيراد سلعة وتنهي العملية ببيع تلك السلعة وحصول كل طرف على نصيبه من الربح؛

[1]- مشري محمد ناصر, مرجع سابق,ص26-27.

[2]- محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، "دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن,2001، ص119.

-**المشاركة الدائمة** :وهي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح دون أن يتم تحديد أجل معين لانتماء هذه الشركة، أي مشاركة طويلة الأجل؛

-**2-المشاركة المتناقصة** وهي اشتراك المصرف في مشروع معين بهدف الربح مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء مشاركة المصرف.

يمكن القول أن صيغة المشاركة وما يتفرع عنها من صور تطبيقية تعتبر أسلوبا تمويليا ناجحا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما يمتاز به هذا الأسلوب من قلة التكلفة بحيث لا يشكل أي عبئ مادي على كامل أصحاب هذه المؤسسات، فالمشاركة بين المصرف وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر وقوف المصرف إلى جانبها مراجعا خططها ومعطيا مشورته لها من خلال الدراسات الاقتصادية والتحليلية لمشروعات ذلك القطاع، مما يزيد قدرتها على النمو والتقدم، كما أن مساهمة صاحب المنشأة في حصة من التمويل تجعله مريضا على نجاح المؤسسة إضافة إلى إمكانية زيادة ربحية المصرف مع زيادة نمو نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.[1]

3-التمويل بصيغة المضاربة:

وفيها تقوم مؤسسة التمويل بتوفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتفق الطرفان معا على قسمة ما قد يتحقق من ربح من عملية الاستثمار بنسب معينة بينهما، ولمؤسسة التمويل أن تضع شروطا تضمن حسن استخدام التمويل، وإذا تحققت خسارة فان مؤسسة التمويل تتحملها من الأصل، مالم يثبت أن هناك تقصير أو إهمال آو تعدي من المشروع، وفي حالة الخسارة لا يحصل المشروع على شيء إطلاقا مقابل جهده الذي بذله مهما كان هذا الجهد، فكل منهما يخسر من جنس ما قدمه، وبذلك يساوي الإسلام بين المال والعمل (التنظيم)يربحان معا أو يخسران معا، يخسر صاحب المال

[1] - سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول حول: **الاقتصاد الإسلامي" الواقع ورهانات المستقبل"**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي (غرداية) الجزائر،23-24 فيفري 2011، ص 11.

ماله، ويخسر صاحب العمل عمله، وهذا يدفع صاحب المال وهو مؤسسة التمويل إلى الحرص على اختيار المشروع الكفء، كما يدفع صاحب المشروع ان يكون حريصا على تحقيق الربح لينال عائدا مقابل جهده و المحافظة على سمعته. وبذلك يقدم نظام المضاربة إمكانية ضخمة لتكوين فئة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويكتشف فرص الاستثمار بالعمال الشبان في بداية حياتها، حيث يتاح تمويل مالي دون ربا، ويفتح سبل تشغيل مهاراتهم وتحقيق تطلعاتهم، وهذا هو ما تحتاجه الدول العربية لكسر التخلف والبطالة والفقر، وإذا كان من حق المشروع وحده فهذا يجب ألا يحول المضاربة إلى عملية قرض بفائدة تحت مسمى المضاربة، كما أن هذا لا يمنع مؤسسة التمويل من المراقبة ومتابعة الأداء للمشروع حتى انتهاء عملية المضاربة.[1]

4-التمويل بصيغة السلم

يمكن للبنوك الإسلامية أن تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة أساليب للسلم منها: أن يقدم البنك تمويلا نقديا يحتاج إليه صاحب المؤسسة على أن يكون هذا التمويل بمثابة رأس مال السلم، وتكون السلعة التي تنتجها المؤسسة هي المسلم فيه خاصة إذا كانت منتجات ورشات صناعية أو منشأة زراعية، ثم يبرم البنك الإسلامي عقد سلم موازي مع جهة أخرى يبيعها تلك المنتجات، ويكسب الفرق بين ثمن الشراء والبيع على أن يكون هناك توافق في الآجال بين العقدين المتوازيين.[2]

5-التمويل بالمرابحة:

إن الشكل المبسط لعملية المرابحة هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح فهي تمويل بالبيوع يتضمن تحقيق أرباح تترافق مع تدفق سلع وخدمات وقد يكون هذا التمويل عبارة عن مرابحة استثمارية تتعلق بتقديم أصول انتاجية لإقامة مشروع أو توسيعه وتجديده، أو قد يكون التمويل مرابحة إنتاجية تتمثل في

[1]- محمود حسن صوان،**مرجع** سابق، ص122.
[2]- سليمان ناصر، عواطف محسن، مرجع سابق، ص13.

تقديم مواد أولية أو سلع نصف مصنعة تتعلق بمشروع جديد أو مؤسسة قائمة فيتحقق الربح في إطار عمليات إنتاجية واستثمارية حقيقية[1].

6-التمويل بالإستصناع:

وهو صيغة من صيغ البيوع تتمكن من خلاله المؤسسة الصناعية أو المقاولة) المؤسسة البائعة (من بيع وتسويق مستقبلي لجزء من سلعها وخدماتها التي تعاقدت على توريدها لعملائها وتضمن بالمقابل المؤسسة المشترية تأمين الحصول على سلع صناعية أو وحدات إنتاجية في تاريخ لاحق يتم فيه تسليم السلع وتسلم المبيعات، وتكمن أهمية التمويل بالإستصناع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمكانية تطوير إشكال من التفاؤل والتعاقد من الباطن الذي يضمن حركية اقتصادية محددة تؤدي إلى ارتباط التمويل بالإنتاج الحقيقي.[2]

7-التأجير التمويلي:

هو عقد إيجار يكون بين المؤجر والمستأجر حول أصل معين لمدة محددة من الوقت يستفيد منه المستأجر خلال هذه الفترة مقابل دفع مبلغ محدد من الإيجار لمالك هذا الأصل، على أن يعود له بعد فترة التأجير أو يشتريه المستأجر، هذا الأخير الذي قد يكون من المنقولات مثل المعدات أو غير المنقولات مثل المباني أو من خلال التأجير التمويلي إن البنك يقدم خدمة تمويلية فهو يعتبر عملا من أعمال الوساطة المالية، حيث يقوم المؤجر (البنك) بتمويل شراء الأصول التي يحتاجها المستأجر ويؤجرها على مدى فترة التعاقد.[3]

---

[1]- سليمان ناصر نفس المرجع السابق، ص14.

[2]- صالح صالحي، **مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المعهد الإسلامي للبحوث والتدرب، سطيف،25-28ماي2003، ص98.

[3]- ونوغي فتيحة، **أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف,25-28ماي2003,ص13.

المبحث الثالث: عوامل نجاح واهم المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعد تحقيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهدافها ونجاحها واستمراريتها في النسيج الاقتصادي وتطورها هو الهدف الأساسي لها فهي تسعي لتحقيق هذه المعادلة من خلال النمو والتطور والبحث عن عوامل النجاح واستغلالها ومحاولة تجنب المشاكل التي تواجه وتحد من نموها.

المطلب الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان المتتبع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستطيع تمييز كون ان هناك مجموعة من العوامل المساعدة والمساهمة لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساعدة على نموها وتطورها نذكر منها.

الفرع الأول: مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار

وذلك في سرعة الاتصال بين قسمين التسويق والإنتاج لصغر حجم العملية مما يوفر للمؤسسة مرونة وسرعة اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المحدد المتعلق بالكمية المنتجة النوعية المطلوبة وكذا تحديد أسعار البيع التي تتماشى مع متطلبات السوق فتكون هناك دراسة تنافسية خاصة بالإنتاج والتوزيع.[1]

الفرع الثاني: قلة رأس المال المستثمر

إن من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو بساطة رأس المال المستثمر في المشروع الصغير حيث أن من أجل إقامة مشروع صغير يكفي جمع الأموال المتوفرة لديهم من ادخاراتهم السابقة وذلك قصد إقامة مؤسسة الإنتاج منتوج معين.[2]

---

[1]- توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سابق، ص 63-64.

[2]- طارق عبدالعال عماد، **التطورات العالمية وانعكاسات على اعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر,1999، ص42.

الفرع الثالث: عوامل متعلقة بكفاءة الإدارة

في حالة كانت كفاءة الجهاز الإداري في المشروع جيدة فإن المشروع سوق يحقق النجاح وتتمثل كفاءة الإدارة بكفاءة مهارة الكادر الإداري الذي يقوم على إدارة المشروع، وهذه الكفاءة تتحدد بالعناصر التالية:[1]

-قدرة الإدارة على التجاوب والتأقلم مع التغيير في بيئة المشروع الداخلية والخارجية؛

-قدرة الإدارة في إحداث التغيير لصالح المشروع وإحداث التطور ؛

-قدرة الإدارة في توفير الموارد المناسبة وخاصة اليد العاملة الجاهزة للمشروع؛

-قدرة الإدارة على التخطيط والتنظيم ومراقبة سير العمل وتطوير العمليات؛

-قدرة الإدارة على التنبؤ بمستقبل السوق والمنافسة؛

-الخصائص الريادية للإدارة وقدرتها على الاستحداث وتشكيل الأهداف وتحقيقها.

الفرع الرابع: توفير العمالة المتخصصة الفنية اللازمة للعمليات الإنتاجية والصيانة

وهذا العنصر هام جدا في مجال المشروعات الصغيرة لأنها تميل الى استخدام العنصر البشري بشكل أكبر من اعتمادها على الآلات، لأن هذه المشروعات بدأت بالمصنوعات اليدوية مثل صناعة الغزل والنسيج وصناعة النقوش والحفر على المعادن من خلال العمالة الماهرة في هذا المجال وعلى الرغم من أن بعض هذه الصناعات التي كانت تعتمد أكثر عل الع ى مل اليدوي فإنها بدأت في إدخال المكينة على هذه الصناعات لزيادة الإنتاج إلا أن هناك بعض الحرف والمصنوعات اليدوية يفضلون العمل والفن اليدوي، إن العمالة الماهرة والتي تصنع بعض المنتجات مازالت مطلوبة والاعتماد عليها أكثر من الاعتماد على الآلات الأوتوماتيكية والتي قد تصلح لبعض الصناعات التي يطلبها السوق

[1]- عوادي مصطفي، **استدامة المؤسسات المؤسسات ولقع وافاق**، الملتقي الوطني حول **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر الوادي,9-7 ديسمبر 2007,ص6-7

بأعداد كثيرة وتصدر للخارج فهناك عمال مبتكرون وتوافر هذه الطبقة في المجتمع يعتبر عامل نجاح لتنمية وازدهار الصناعات الصغيرة.[1]

الفرع الخامس: مواقع المصانع المنتجة ومدى قربها من الأسواق

وهذا العامل أيضا هام لنجاح واستمرارية الصناعات سواء الصغيرة أو الكبيرة الحجم أيضا فالموقع القريب من المواد الخام والأسواق لأغراض التوزيع والقرب من الأجهزة الحكومية والبنوك (بقدر الإمكان) يجعل من المصنع موقعا متميزا ويقلل تكلفة النقل والتسويق والتوزيع ولكن يشترط أن يكون هذا الموقع لا يلوث الجو أو البيئة المحيطة به؛

الفرع السادس: توافر التمويل لدى أصحاب المشروعات والمصانع الصغيرة

هذا العامل يعتبر من أهم العوامل مقارنة بالعوامل الأخرى حيث إن عدم توافر التمويل قد يقف عثرة أمام نمو الصناعات الصغيرة حيث إن الأموال هامة للتطوير والتحديث في الآلات والتكنولوجيا المستخدمة وتوفير كل متطلبات هذه المصانع طول فترة تشغيلها ودفع مستحقاتها؛

الفرع السابع: توافر نظام معلومات قومي ومتكامل على المؤسسات صغيرة الحجم

وهذا النظام يجب توفيره لكل المستثمرين سواء القدامى منهم أو الجدد والذين يدخلون السوق لأول مرة بحيث يتم تعريفهم بالفرص الاستثمارية المتاحة والتي يمكن استثمار أموالهم فيها، وأي معلومات أخرى قد يفيدهم في تكملة إجراءات تكوين مصنع جديد، وتوفير كافة المعلومات عن قطاع الصناعات صغيرة الحجم في المجتمع، بحيث يكون نظام المعلومات هذا أحد مقومات نجاح الصناعات صغيرة الحجم.[2]

[1]- عبد الرحمان بن عنتر، **الدعائم الأساسية للارتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقوماتها نجاحها**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد18، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس2010، ص39.

[2]- عوادي مصطفي ,المرجع السابق.ص9.

المطلب الثاني: المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل ويمكن تقسيمها إلي مشاكل داخلية وهي التي تتعلق بالمنشأة في حد ذاتها أو المشاكل التي تحدث في هيكلها الداخلي ويمكن للمنشأة السيطرة عليها وتحكم فيها أما المشاكل الخارجية وهي مشكلات تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار بصفة عامة ويكون لهذه المشكلات تأثير علي المنشأة وهذه المشاكل يصعب علي المؤسسات السيطرة عليها.

الفرع الأول: المشاكل الاقتصادية

تتعدد المشاكل التي تعصف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتنوع وتختلف من حيث مصدر هذه الأخير وسوف نحاول التطرق الى بعضها

أولا: مشكلات الخارجية

ويمكن تلخيص المشاكل التي تهدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويكون مصدرها خارج المؤسسة نفسها في:[1]

-انكماش النشاط الاقتصادي وركود حركة التبادل التجاري وأنشطة المقالات؛

-عدم تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من حوافز الاستثمار ومن إعفاءات الجمركية والضريبية .... الخ؛

-إن زيادة عرض الإنتاج الوطني وصعوبة التصدير بالإضافة إلى منافسة المنتجات الأجنبية للإنتاج الوطني خاصة اقتصاد حر لا يضع قيود مانعة على الاستيراد يؤدي إلي تراكم المخزون السلعي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

[1]-قاسم كريم، مريزق عدنان، **حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقي الدولي حول: **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف, الجزائر,17-18افريل2006,ص127.

-مشكلة المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعضها البعض ومنافستها كذلك مع المؤسسات الكبيرة والشركات الأجنبية.

ثانيا: المشكلات الداخلية

اما المشاكل التي تكون من داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حد ذاتها تتمثل في:[1]

-مشكلات ناتجة عن ضعف دراسة جدوى المشروع؛

-مشكلة التوسعات غير المخططة فقد لوحظ أن أصحاب هذه المؤسسات يقومون بإجراء توسعات واستثمار في المباني والتأثيث وشراء مخزونات سلعية كبيرة وذلك دون تخطيط وقد نتج عن هذه المشكلة وجود طاقات إنتاجية عاطلة وفشل كثير من هذه المنشاة وخروج من السوق؛

-ارتفاع النفقات الثابتة غير المباشرة التي تتحملها مؤسسات مثل رواتب موظفي الإدارة، إيجارات المباني، استهلاك الكهرباء.

الفرع الثاني: المشكلات التسويقية

مشكلات التسويقية خارجية تتمثل في:[2]

-مشكلة تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لدافع عاطفية قائمة علي ارتباطه بالسلع المستوردة لفترة زمنية طويلة؛

-مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة ومثيلاتها من المنتجات الوطنية، ويرجع ذلك إلي حرية شبه مطلقة للاستيراد من الأسواق الأجنبية وعدم توفير الحماية الكافية للمبيعات الوطنية؛

-مشكلة انخفاض من حجم الطلب لقطاع كبيرة من طرف المستهلكين وهذا يؤدي بدوره إلى التأثير على حجم الطلب الكلي.

---

[1]-طارق محمود عبد السلام السلوس، مرجع سابق، ص47.

[2]- رقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتية، **دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها**، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منثوري، قسنطينة,2009 ص77.

* **مشكلات التسويقية داخلية** نذكر منها:

-مشكلة عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق المتوقع لتصريف سلعهم وخدماتهم وعدم الاهتمام بإجراء دراسات التنبؤ لحجم الطلب علي منتجات المؤسسة؛

-مشكلة نقص الكفاءات التسويقية ونقص القوى البيعية عموما؛

-مشكلة عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إلزام التجار بأسعار معينة مما يؤدى إلى فرض الأسعار في السوق والتي تضر في النهاية بالمؤسسة.

* **الفرع الثالث: المشكلات الإدارية**

تتعدد المشكلات الإدارية وتختلف وسوف نحال ايجازها في:[1]

-مشكلات مركزية في اتخاذ القرارات حيث تكون مسؤولية جميع المهام من طرف مسؤول واحد؛

-مشكلة نقص القدرات والمهارات الإدارية لدي القائمين علي الإدارة في هذه المؤسسة؛

-مشكلات تنشأ بسبب عدم إتباع أساليب وإجراءات الإدارة السليمة في تصريف أمور المؤسسة؛

-عدم الاهتمام بتحليل وتصنيف الوظائف، مما أدى إلى عشوائية اختيار العاملين، بالإضافة إلى عدم إتباع سياسات مقنعة للعاملين في مجال الأجور والرواتب والتدريب وتطوير الكفاءات الإدارية؛

-مشكلة ضعف الثقة بين المدير والعاملين وما يترتب عليها من انخفاض مستوى أداء العاملين في المؤسسة؛

-عدم وجود تنظيم واضح للمؤسسة يحدد المسؤوليات والسلطات الخاصة بالوظائف.

[1]-ذهبية لطرش، **استراتيجيات ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين الكلي والجزئي لتعظيم مكاسب الشراكة الأورو جزائرية**، الملتقي الدولي: **ا ثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر,13-14نوفمبر2006، ص9.

الفرع الرابع: المشاكل المتعلقة بالعقار

من بين المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكل العقار وذلك بسبب عدم تنظيم آليات الحصول عليه, لذا فهو من المشاكل التي يجب على الدولة ان تعنى بها وتوليها اهتماما كبيرا نظرا أهميتها وتأثيرها على استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالبحث عن حل لهذه الاشكالية سواء المتعلقة بالحصول على أراضي والعقارات, عقود الملكية, إعادة هيكلة هذه المناطق التي ستمارس فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطها التي لايزال مستواها ووضعيتها غير مشجعة على نشاط واستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونها تفتقر إلى المرافق الضرورية من ماء, كهرباء, طرق....إلخ ,كما أن وضعيتها القانونية لم توضح بعد .[1]

الفرع الخامس: مشاكل متعلقة بضعف مستويات تأهيل الموارد البشرية

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع جذب اليد العاملة المؤهلة، أن هذا النوع يلجأ في غالب الأحيان إلى العمل في المؤسسات الكبيرة، وذلك لعدة أسباب منها:[2]

-عدم قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على دفع الأجور المرتفعة؛

-مخاطر التوقف والفشل المرتفعة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

-فرص الترقية المحدودة وتعتبر عالية في المؤسسات الكبيرة؛

-عدد ساعات العمل أقل بالنسبة للمؤسسات الكبيرة.

[1]- عبد الكريم اللطيف، **واقع وافاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات "حالة الاقتصاد الجزائري"**، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر,2002-2003,ص11.

[2]- عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص66.

الفرع السادس: معوقات تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيات المعلومات والاتصال

منذ عدة سنوات والدراسات والأبحاث جارية حول تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وقد اتفقت كلها حول مجموعة من العوائق التي تقف أمام رغبة هذه المؤسسات في تبني بعض أو كل التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال وفيما يلي نستعرض أهمها:[1]

أولا: إمكانات والكفاءات الداخلية في مجال تكنولوجيا المعلومات واتصال.

تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما إلى الموارد البشرية ذات الكفاءة في مجال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال وممارسة التجارة الإلكترونية حيث أن انشغالها الرئيسي يتمحور حول التسيير اليومي لأنشطتها، فحتى مع وجود الوعي بأهمية هذه التكنولوجيات لدى مسيري ومالكي هاتي لمؤسسات إلا أن نقص المهارات –savoir)(faireيبقى عقبة أمام تبنيها لها و في هذا السياق بينت دراسة تمت على مؤسسات صغيرة تشغل من إلى عامل أن المؤسسات التي تبنت الانترنيت كنوع من تكنولوجيا المعلومات و الاتصال كانت تحوز على يد عاملة على دراية وفهم لهذه التكنولوجيا إذن تشكل الكفاءات و اليد العاملة المؤهلة إحدى التحديات التي يستوجب رفعها من اجل إدماج فعال لهذه التكنولوجيا و في ظل هذا النقص تلجأ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى التعاقد مع مقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال إلا أن ذلك لا يحل مشكل نقص الخبرة الداخلية ففتح موقع الكتروني يحتاج إلى خدمات أخرى لضمان تشغيل الموقع بشكل مستمر و تحديثه و بالتالي فوجود عمال ذوي كفاءات دائمين بالمؤسسة أمر ضروري من جهة أخرى إذا اختارت المؤسسة تكوين عمالها أو إلى توظيف عمال ذوي تكوين في المعلوماتية تصبح المحافظة عليهم تحد أخر على المؤسسة الصغيرة رفعه، لأن هذه الأخيرة لا تمتلك الوسائل والظروف التي تسمح لها بتوفير نفس شروط العمل التي

[1]- ذهبية لطرش، مرجع سابق ص4.

تستطيع المؤسسة الكبرى توفيرها لهؤلاء العمال بالنظر إلى أهمية هذه الفئة من العمال لدى المؤسسات الكبرى[1].

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن التحولات الجارية حاليا في العالم تضع المؤسسات المتوسطة والصغيرة وخاصة في البلدان النامية امام مجموعة من التحديات التي تعصف بها وتجعلها تحاول ان تتماشي مع التحديات المستقبلية وهذا ما سوف نتطرق له.

الفرع الأول: عالمية التجارة

سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية سنة 1995والتي تسعى إلى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على كفاءات الاقتصادية في التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل, مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وبالتالي ضمان توسيع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي, وزيادة نطاق التجارة العالمية مما يحدث تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي وتوفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية ومحاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل, وهذا ما يضر المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال توسيع المنافسة ...الخ[2]

[1]–طارق عبد العال عماد, مرجع سابق ص43.

[2]-عوادي مصطفي مرجع سابق 18.

الفرع الثاني: عالمية الاتصال

لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات الجغرافية والحضارية، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده وفي نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الانترنت وهذا ما يلزم على المؤسسات المتوسطة والصغيرة تملك تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتطوير التطبيقات لحسين أدائها. الخ. [1]

الفرع الثالث: ثورة المعلومات والتكنولوجيا

يتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة, والتي تمثل ثورة عملية في المعلومات والاتصالات والمواصلات, والتكنولوجيا كثيفة المعرفة, وعليه فقد أصبحت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد حيث أنها أصبحت تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات والتكنولوجيا بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير, وتغيير شكل الملكيات, وتشجيع الاندماجات بين الشركات المتوسطة والصغيرة في محاولة منها لمواجهة التحديات التي يعكسها التغيير السريع في تكنولوجيا الحاسب الآلي وتناقص قيمة المعلومات بمرور الزمن[2].

---

[1]-عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، **مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب وتطويرها ودعم قدرتها التنافسية**، الدورة التدريبية الدولية حول: **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،23-25ماي2003، ص8.

[2]- عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، مرجع سابق،ص9.

الفرع الرابع: سبل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تسهيل الحصول على التمويل).

إن تحقيق استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها يعني اتخاذ جملة من السياسات المتكاملة في المجالات المختلفة سواء على المستوى المؤسسة في حد ذاتها أو على مستوى البيئة الخارجية ومن أهم هذه التدابير هي تسهيل الحصول على التمويل وذلك عبر مؤسسات تنمية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال ضرورة تامين التمويل اللازم لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق جملة من المحفزات كتقديم قروض بشروط مسيرة من حيث فترات السماح والسداد المناسبة وأسعار الفائدة المشجعة, إضافة إلى تصميم وتنفيذ آليات خاصة بتامين وضمان ومخاطر الائتمان في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [1]

[1]-. أحمد عارف العساف آخرون، **الأصول العلمية والعملية إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن,2000، ص46.

المبحث الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية

حيث أنها تعتبر أحد مجالات الاهتمام المتزايد في مختلف الاقتصاديات العامة والاقتصاد الجزائري خاصة ومن خلال التركيبة المالية والهيكلية والتنظيمية والقانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي جعلتها تتمركز ضمن أولويات الإصلاح الجزائري بغية الوصول إلى المعدلات الاقتصادية والمستويات المعيشية المرجوة وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وعن طريق إحداث قيمة مضافة باستغلال عناصر الإنتاج المحدودة وتلك التي تتميز بالندرة النسبية بالإضافة إلى قدرتها على تحقيق التوازن التنموي الأفضل بين مختلف المناطق (الحضرية والريفية)عن طريق تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم وذلك راجع إلى الخصائص والمميزات التي تؤهلها لاستثمار طريق تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم وذلك راجع إلى الخصائص والمميزات التي تؤهلها لاستثمار إلى تنمية متوازنة شاملة[1]

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

بحيث يبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في عدة مجالات متنوعة ومختلفة وهذه المجالات تبين قوة المؤسسات وسوف نحاول ابراز هذه المساهمة في عدة جوانب نذكرها

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج القومي.

حيث تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الادخار والاستثمار بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك، وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات بالتالي زيادة الناتج الوطني.[2]

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2012، ص63.

[2]- أحمد عارف العساف آخرون، مرجع سابق، ص47.

الفرع الثاني: قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور الصناعات المغذية أو المكملة للصناعات الكبيرة.

عند مستويات معينة من الإنتاجية، من خلال كونها مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض حاجياتها كذلك الرافد الذي تصب فيه الصناعات الكبيرة منتجاتها وبهذا تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا تم توجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة، بما يعزز حالة التكامل الصناعي بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم تنوع وتوسيع هيكل الإنتاج فضلا عن أن هذه المؤسسات هي بذور أساسية للمؤسسات الكبيرة.[1]

الفرع الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية.

سواء كانت خامات غير مستثمرة أو سلعا نصف مصنعة، مما يجعلها وسيلة هامة لتشجيع ودعم الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي على حد سواء عند اعتمادها على مدخلات الإنتاج المحلية بما فيها الآلات المصنعة حاليا فضلا عن دورها في تنمية وحماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجا لدى شعوب العالم[2]

الفرع الرابع: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الايجابي في تنمية الصادرات.

تعاني معظم الدول النامية من وجود عجز في الميزان التجاري، ويمكنها أن تواجه هذا العجز عن طريق زيادة حجم الصادرات وخفض الواردات وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة؛ أما الجزائر فقامت برسم استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات تستهدف رفع نسبة الصادرات الوطنية خارج النفط وهذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة

---

[1]- مفيد عبد الاوي، ناجية صالحي، **دور مؤسسات الصناعة التقليدية والحرف" في التنمية الاقتصادية والاجتماعية -حالة الجزائر** الملتقى الدولي الثاني حول: **استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر29 -29افريل 2005، ص33-34.

[2]- هايل عبد المولى طشطوش, مرجع سابق,ص64.

والمتوسطة والمؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأ طرح عدد من الإجراءات بمراحل تصب جلها في بناء اقتصاد خارج النفط[1]

الفرع خامس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض كلفة العملاء

تفهم هنا من زاوية صيانة وإعادة إنتاج قوة العمل لذلك تدرج ضمن تكلفة العمل النفقات الاجتماعية التي تخصصها المؤسسة لعمالها (نقل، مطعم، تسلية) والتي تنتقل إلى تكلفة الإنتاج، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مجالا يصعب على العمال التنظيم داخله فهم يقبلون بشروط أقل، مقارنة بالمؤسسات الكبرى، من حيث مستوى الأجور والنفقات الاجتماعية[2]

الفرع السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استخدام الموارد المحلية.

تساعد هذه الصناعات في استغلال الموارد المحلية التي ما كانت لتستغل وتترك عاطلة، فمن المعروف أن طلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، فمن ثم فإن المدخرات القليلة لدى الأفراد والعائلات قد تصبح كافية لإقامة مشروع من هذه المشروعات المفيدة بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة كما تقوم باستغلال المواد الأولية الموجودة في مناطق معينة وكذلك تصنيع المنتجات الثانوية المختلفة من المصانع الكبيرة، كما تقوم باسترجاع النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع فمثل هذه المسترجعات تكون كمادة أولية تفيد في عملية الإنتاج وتعتبر كاقتصاد صرف الأموال.[3]

---

[2]- غياط شريف، بوقموم محمد، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها في التنمية،** الملتقى الدولي: **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدول العربية تحت اشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا** ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18افريل 2006،ص112.

[2]- بوسهمين أحمد، مرجع سبق، ص 218،

[3]- مفيد عبد الاوي، ناجية صالحي، مرجع سابق، ص35.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية

تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمات جليلة وكبيرة للمجتمع والدولة على حد سوآء وهذا ويجعلها أحد اهم المساهمين في تحقيق التنمية الاجتماعية والمساعدة في تطوير وتقدم المجتمع.

الفرع الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل

رغم صغر حجمها وإمكانياتها المتواضعة إلا أنها تساهم بدور فعال في توفير فرص العمل، اذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل أنها تعتمد في العملية الانتاجية على التكنولوجيا البسيطة ذات الكثافة العمالية العالية فهي بذلك تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال، وتلقى هذ ه الاهمية صدا واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الاقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة[1].

الفرع الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلبية حاجات الافراد وخدمة المجتمع

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تلبية واشباع حاجات ورغبات الافراد من خال التعبير عن آرائهم وترجمة أفكارهم ومحاولة تجسيدها في الواقع فهي بذلك أداة لتحقيق الذات لدى الافراد وتحقيق الاشباع النفسي لديهم كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلبية الاحتياجات الاساسية للمجتمع من سلع وخدمات مع مراعاة قدراته وامكانياته بهدف تحسين مستواه لمعيشي[2].

[1]- محمد الصالح زويتة، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر, 2005، ص5.

[2]- أيمن علي عمر، **ادارة المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر,2001، ص52.

الفرع الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوزيع العادل للدخول

في ظل وجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة وتعمل بها اعداد كبيرة من العمال، يؤدي ذلك الى ظهور النمط التوزيعي لعادل للدخول وهذا النمط لا يكون في ظل عدد قليل من المؤسسات الbكبيرة والتي تعمل في ظروف غير تنافسية[1]

الفرع الرابع: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في التنمية المحلية.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على الانتشار الواسع بين مختلف المحافظات والاقاليم وهذا الانتشار ساعد على تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا وبالتالي مساهمتها في التقليص من اوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المناطق كما انها تعمل على خلق مجتمعات إنتاجية في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق كما انها تعمل على إعادة التوزيع السكاني والتقليل من المشكلات البيئية.[2]

[1]- عبد الرحمان يسري أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر،1996، ص27.

[2]- سمير عامر، **إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة**، مركز التعليم المفتوح، القاهرة،مصر 1996ص12.

خلاصة

من خلال تناولي لمجموعة من تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من بلدان العالم ،ظهر لنا بوضوح الغموض الذي ما يزال يكتنف تعريفها ،فإعطاء تعريف لهذه المؤسسات يعتبر عنصرا هاما ،لوضع برامج وسياسات الدعم لها ،والتي يجب أن تعد وفقا لظروف كل دولة تبعا للأهداف التي تصبوا لتحقيقها وحسب إمكانياتها ،ورغم اختلاف هذه التعارف حسب ظروف كل بلد ،إلا انه عادة ما تشير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأعمال التي تمارس نشاطاتها من خلال شخصية معنوية أو طبيعية ،وقد تشمل عدد من العمال أو لا تشمل وهي تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها ،وانخفاض رأس مالها...الخ.

كما يتضح لنا الدور الرائد الذي تلعبه هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي ،بسبب قدرتها الهائلة على المزج بين النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل ،إلا انه رغم هذه الأهمية فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها ،كالصعوبات المالية والصعوبات الإدارية والقانونية ،ومشاكل المحيط والتسويق والمنافسة...الخ.

الفصل الثاني:

برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على الاقتصاد الجزائري.

تمهيد:

لقد دخلت الجزائر في برنامج الإصلاحات الاقتصادية منذ الثمانينيات بغية الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، بحيث خضعت من أجل ذلك إلى البرامج المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي. وهو ما ساهم في استرجاع التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني. ولكن رغم ذلك بقيت المؤسسات الاقتصادية على المستوى الجزئي تعاني من الإشكالات جراء عمليات تحرير التجارة الخارجية، أسعار الصرف، ضعف القدرات الإنتاجية والتسويقية والتكنولوجية وطبيعة المنافسة الأجنبية.

ولمواجهة التحديات التي يفرضها المحيط الاقتصادي، برزت فكرة إعادة تأهيل المؤسسات من خلال إعادة النظر في جودة منتجاتها، نظم المعلومات، طرق السير، أساليب الإنتاج ومحيط الأعمال. وقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع برامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية المختلفة الوطنية منها وذات الشراكة الأجنبية، وكلها هدفها إعادة هيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها من اجل مواكبة التطور الحاصل في جميع الميادين المختلفة وكذلك اكسابها قدرة وصبغة من اجل التأقلم والقدرة على البقاء وسوف نتطرق لكل هذه العناصر بشي من التفصيل.

المبحث الأول: ماهية التأهيل ومختلف المفاهيم المتعلقة به

ان عملية التأهيل أصبحت حتمية للرفع من كفاءة وقدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها في مستوي واحد مع مثيلتها في العالم، وهذا كان أحد اهم الأسباب التي عجلت في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما سوف نتطرق له من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومفهومه

أصبح التأهيل خيار ضروري ان لم نقل حتمية تفرضها الظروف المحيطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدفعها لذلك على الأقل للبقاء والاستمرارية او حتى التطور والنمو.

الفرع الأول: ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الجزائر أصبحت مقتنعة بضرورة تأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتحضيرها للاندماج في الاقتصاد العالمي وقد كانت بعض العوامل الخارجية والداخلية دافعا لهذا والتي تتمثل فيما يلي: [1]

-تحديات المنافسة العالمية نتيجة الشراكة الأورو-جزائرية؛

-عدم تلاؤم نمط التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مثيلاتها في الخارج بحيث بقي نظام تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قديم ولا يتماشى مع متطلبات الاقتصاد التنافسي؛

-قصور الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية التي تقوم على الاجتهادات الشخصية لا على أسس علمية، مما ادي الى عدم الاستفادة من مزايا التخصص والتفويض وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة، وعدم تناسق القرارات بسبب نقص

[1]- محمد الصالح زوينتة، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2012 ص ص7, 6.

القدرة والمهارة الإدارية لدى المدير/الملك، وغياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة لديه، ونقص الروح المقاولاتية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-المشاكل المتعلقة بالمحيط كمشكل العقار والذي يتمثل في غياب الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد طرق وكيفيات وآجال وشروط التنازل عن الأراضي وموضوع استخدامها.

الفرع الثاني: مفهوم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ظهر مصطلح التأهيل أولا من خلال التجربة البرتغالية سنة1988 إطار إجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع أوروبا، وكان يسمى بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي ثم أصبح مصطلح التأهيل خاص بدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تنتهج النظم الاشتراكي، وقد غيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق، فهي بحاجة إلى تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الخبرة القليلة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.[1]

عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية سنة 1995 بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات.[2]

ولقد طورت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مفهوم التأهيل خلال السنوات الأخيرة، فأصبح يعني الإجراءات المتواصلة والتي تهدف لتحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكييف مع متطلبات التبادل الحر.[3]

---

[1]- سمير عمير،:**تكنولوجيا المعلومات والاتصال حافز ام عائق امام تأهيل المنشاة الصغيرة والمتوسطة**, الملتقي الدولي الأول حول :**متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الدول العربية** ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،23-25افريل 2007،ص215.

[2]- نصيرة قوريش، مرجع سابق، ص48.

[3] -Mohamed Lamine Dhaoui, Guide méthodologie, Restructuration, mise à niveau industrielle, l'ONUDI, Vienne, 2002, p.7 compétitivité

كما يعرف أيضا (على أنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف الي تحسين وترقية فعالية وأداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق).[1]

ولهذا سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحديد مفهوم مضبوط لعملية التأهيل خلال الأيام الدراسية حول برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ديسمبر 2006: نعني بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قبل كل شيء إجراء مستمر للتدريب، والتفكير، والإعلام والتحويل، بهدف الحصول على توجهات جديدة وأفكار وسلوكيات المقاولين وطرق تسيير ديناميكية ومبتكرة.[2]

أما بالنسبة لبرنامج التأهيل يعرف بواسطة هدفه الأساسي، وهو مرافقة المؤسسة ليسمح لها بالتحسين المستمر في تنافسيتها، وتسويتها مع المقاييس الدولية للتنظيم والتسيير للوصول إلى تأطير تطورها المستقبلي.[3]

وأخيرا نستطيع القول أن عملية التأهيل تعتبر بمثابة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى آخر يتميز بالكفاءة والمرد ودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم.[4]

المطلب الثاني: اهداف ومبادئ وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان سعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى التأهيل والانخراط في برامجه كل هذا رغبة منها للحصول على ثمار قيامها بعملية التأهيل التي سوف نحاول تحديدها.

---

[1]-كمال رزيق، **التصحيح الهيكلي واثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، الملتقي الدولي الثالث حول: **تأهيل المؤسسات الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،29-30اكتوبر2001، ص07.

[2] - Abdelhakim Lamari, La mise à niveau, Revue des sciences commerciales et de Gestion, L'école de commerce, N°2 2003 , P. 42

[3]- نصيرة قوريش، مرجع سبق ذكره، ص25.

[4]- سلمى صالحي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها التنافسية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص تجارة دولية ،المدرسة العليا للتجارة، ،الجزائر ،2009، ص52.

الفرع الاول: اهداف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان خضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتأهيل يقدم لها خدمات جليلة وكبيرة جدا ويظهر ذلك من خلال الأهداف التي يبتغي الوصول اليها من بعد تطبيق التأهيل.

اولا-ترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن المحيط هو الوسط الذي تمارس فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطها وتسعى للتأقلم مع جميع متغيراته وتأثيراته فهو يعبر عن المؤشر الأساسي الذي يبين الوضعية التي تعمل فيها هذه المؤسسات، ولذلك وجب العمل على تأهيله وترقيته بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها والنجاح في استمرارها وبقائها.[1]

ثانيا-تحسين تسيير المؤسسات: تسعى الجزائر من خلال برامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية (الانفتاح الاقتصادي)، وذلك بإدخال مجموعة من المتغيرات في طرق وأساليب التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، وتنمية الكفاءات البشرية، والتنمية والبحث في وظيفة التسويق.[2]

ثالثا-تعزيز وتدعيم مؤسسات الدعم: إن هدف الوصول إلى تعزيز وتحسين القدرة التنافسية يعتبر من الأهداف الهامة التي يسعى إليها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فبالرجوع الى المادة 18 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن عملية التأهيل تهدف أساسا إلى زيادة القدرة

---

[1]- كمال رزيق وعمار بوزعرور، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وافاق**، الملتقي الدولي الأول: **ملتقى حول التنافسية الصناعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة ،2005ص14.

[2]- نفس المرجع السابق، ص14.

التنافسية للمؤسسات لأن عنصر التنافسية ضروري لأي مؤسسة في وقتنا الحالي للحفاظ على مكانتها وتطويرها.[1]

رابعا-توفير مناصب الشغل: تعاني الجزائر كبقية الدول النامية من مشكل البطالة بنسبة تقدر بِ 29.9 بالمئة سنة 1995 ,لذا تحاول الحكومة أن تهيئ جميع الظروف المواتية لإنشاء ومرافقة وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتساعدها على خلق فرص عمل منتجة يستخدم فيها الفرد العامل جميع قدراته ومهاراته ويحقق إمكاناته في النمو .[2]

الفرع الثاني: إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان القيام بعملية التأهيل يمر بعدة مراحل متتالية ومترابطة لكل منها هدف محدد يخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة معينة في عملية التأهل ويمكن تقسيمها الي ثلاثة مراحل نوجزها في:[3]

-المرحلة الاولى:

تقوم مكاتب الدراسات او المستشارين المختارين من طرف مسؤولي المؤسسة بدراسة وتشخيص استراتيجي شامل ووضع مخطط تأهيل المؤسسة المعنية، ترفق هذه الدراسة بطلب اعانات مالية من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية ,وبعد خضوعها لشروط قابلية الاستفادة و الا جرات المحددة من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية يصبح لهذه المؤسسة الحق في الاستفادة من الإعانات بمجرد الموافقة على ملفها.

[1]- سلمى صالحي، **تأهيل المؤسسات ص و م للرفع من قدرتها التنافسية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص تجارة دولية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر2006، ص52.
[2]- نفس المرجع السابق، ص 53.
[3]-نقلا عن موقع www.pmeart-dz.org/ar/donnés économique ،29افريل2019، 22:45.

-المرحلة الثانية:

بعد موافقة الصندوق الوطني للتنافسية يتم البدء في الإجراءات المادية اذ يعطي لها الحق في الاستفادة من الإعانات المالية حسب اختيارين:

-حسب ثلاث دفعات: وتكون الدفعة الأخيرة عند نهاية خطة العمل وهذه الأخيرة لا تتجاوز السنتين بداء من اشعار المؤسسة بقرار الموافقة؛

-على دفعة واحدة: تكون في نهاية المدة التي لا تتجاوز السنتين.[1]

-المرحلة الثالثة:

تحقيق ومتابعة عملية التأهيل من خلال الإجراءات التالية:[2]

*منح وصرف المساعدات من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية كما يلي:

-المساعدة ب 60 بالمئة من تكلفة التشخيص الشامل ووضع مخطط التأهيل في حدود 30 مليون دينار

-المساهمة ب 15 بالمئة من الاستثمارات المادية الممولة من طرف المؤسسة بأموالها الخاصة؛

-المساهمة ب 10 بالمئة من الاستثمارات المادية الممولة بالقرض؛

-المساهمة ب50 بالمئة من الاستثمارات الغير مادية او المعنوية (التكوين، التنظيم)؛

*مدة الإنجاز: ان الاستثمارات التي تخص المساعدات المالية يجب ان تحقق في اجل أقصاه سنتين ويمكن تمديد لسنة أخرى بطلب من المؤسسة؛

[1]- العياشي زرزار:(**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين التأهيل وضغوط الانفتاح الاقتصادي**) نقلا عن موقع www.uni-skikda.dz، 25مارس2019، 22:48،ص25.

[2] -Mimoune Lynda, Kheladi Mokhtar, **Partenariat Algérie-Union européenne et mise à niveau des entreprisesalgériennes**. Colloque « Economie Méditerranée Monde Arabe Université Galatasaray, Istanbul, Turquie. », 26 et 27 mai 2006.p98.

*–صرف المساعدات المالية: حيث ان المساعدات المالية المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي ووضع خطة التأهيل يتم منحها بعد الموافقة من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، اما المساعدات المالية المتعلقة بالاستثمار ات لا تتم الا بعد تحقيق العمليات المبرمجة؛

*متابعة المساعدات المالية: عند صرف المساعدات المالية وفحص الوثائق التبريرية يمكن للأمانة التقنية ان تقوم بالتأكد المادي والفعلي من المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الثالث: متطلبات نجاح برامج تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قبل القيام بعملية التأهيل، يجب على الهيئات المعنية أن تعي متطلباته أولا، لكي تستطيع وضع المسار الصحيح لهذه العملية ويمكننا حصرها فيما يلي:

الفرع الأول: التسيير الاستراتيجي

والذي يعتبر مورد تستطيع أن تملكه المؤسسة وتحقق به ميزة تنافسية بحكم أنه نظام مرن، فهو يسمح لها بتدعيم المركز التنافسي من خلال وضوح الرؤية المستقبلية والقدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية، كما يهدف أيضا إلى تحسين المر دودية التنظيمية ويستخدم كأساس لإعداد أدوات التسيير وتكييف خدماتها ونشاطاتها طبقا لاحتياجات أسواقها وزبائنها[1]

الفرع الثاني: التسويق

فعلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان تهتم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها وذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك.[2]

[1]-زارية أسماء، **اثار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2011، ص40.

[2]-محمد الباشا واخرون، **مبادئ التسويق الحديث**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن ،2000، ص14.

الفرع الثالث: تأهيل المورد البشري

اذ يعتبر العنصر الوحيد الذي تزيد قيمته مع تقادمه، ولذا يعتبر الاستخدام الفعال لهذا المورد طريقة لتعظيم فعالية النظم الأخرى، ونظرا لهذه الأهمية يتوجب اتخاذ عدد من الإجراءات لتكوينه وتأهيله.[1]

الفرع الرابع: العمل بمعايير وقياسات النوعي.

لكي تستطيع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة تحسين قدرتها التنافسية والارتقاء الى مصاف المؤسسات الناجحة، وجب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة' تخص مواصفات السلع والخدمات حيث أنه لا يمكن اليوم لأي مؤسسة من المؤسسات أن تحقق التنافسية بغياب مواصفات الجودة، ومواصفات المواد الأولية المصنعة وكذا مواد التعبئة والتغليف.[2]

الفرع الخامس: التجديد التكنولوجي.

والذي أصبح خيارا استراتيجيا لا مفر منه فهو السبيل الوحيد لرفع القدرة التنافسية لمؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة ولاقتصادنا ككل، وعليه يجب أن يكون التجديد شاملا لمختلف جوانب المؤسسة من منتجات، عمليات، تنظيم، موارد بشرية .... الخ، ضف إلى ذلك الاهتمام بتطوير الإبداع التكنولوجي داخل المؤسسة.[3]

---

[1]-زارية أسماء، مرجع سابق، ص41.

[2]- عليواش امين عبد القادر، اثر **تأهيل المؤسسات الاقتصادية علي الاقتصاد الوطني** ,مذكرة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر ,2007,ص 85.

[3]- محمد رياض، **تأهيل المنظمات العربية لتطبيق نظام إدارة الجودة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ،2002، ص04.

المبحث الثاني : برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التعاون الدولي والشراكة.

خضعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مسيرة حياتها الى مجموعة من برامج التأهيل المختلفة وفي هذا المبحث سوف نحاول تقديم حوصلة حول برامج التأهيل التي جاءت سواء عن طريق شراكة بين الدول او عن طريق ما يسمي التعاون الدولي

المطلب الأول: برنامج الاتحاد الأوربي للمعونة والتعاون.

وضع الاتحاد الأوربي مع منتصف تسعينيات القرن الماضي برنامج للتعاون مع دول الحوض المتوسط في الميدان الاقتصادي والاجتماعي حصوصا ,الهدف منه مساعدة وتأهيل المؤسسات الاقتصادية المتوسطية غير الاوربية لتتأقلم مع التحول التدريجي لتنفيذ متطلبات اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي, هذا البرنامج يعرف باسم (برنامج الاتحاد الأوربي للمعونة والتعاون) واختصارا برنامج **ميدا**، يقوم الاتحاد الأوربي بتنفيذ هذا البرنامج وفق منهجية (مقاربة) طريقة حياة المشروع، والتي تنقسم الي خمسة مراحل هي التعريف بالمشروع، التكوين، التمويل، متابعة الإنجاز والتنفيذ، التقييم.

يضم برنامج التحاد الأوربي للمعونة والتعاون برنامجين هما: ميدا 1وميدا2.

-ميدا 1 على الفترة (1995-1999).

- ميدا2على الفترة(2000-2006).

الفرع الأول: برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدا 1من (1995-1999)

انطلق البرنامج سنة 1995 بغلاف مالي يقدر ب 3.435 مليار أورو، يساهم فيه البنك الأوربي للاستثمار ب2.310 مليار أورو في شكل قروض رأسمال مخاطرة مقابل فوائد،

الغلاف المالي لمبدا 1تم تقسيمة على النحو التالي 86بالمئة موجهة الى لدول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، اما 12بالمئة موجهة الى دول الاتحاد الاوربي 2 بالمئة الى مكتب التعاون التقني .[1]

استفادت الجزائر من هذا البرنامج في تمويل عدة عمليات انشطة اقتصادية نذكر منها:[2]

-تسهيلات التعديل الهيكلي ب (125مليون أورو) سدد القسط الأول المقدر ب60مليون أورو خلال سنة1998,في حين تم التوقيع علي اتفاقية مالية لتحرير حصة ثانية تقدر ب(35 مليون أورو)في غضون30 ماي 2002؛

-مشروع (دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 57 مليون أورو)، تم توقيع اتفاقية التمويل يوم:14سبتمبر 1999؛

-مشروع دعم القطاع المالي والمصرفي (23.25 مليون أورو)، تم التوقيع على اتفاقية التمويل يوم 13 اوت 2000؛

-مشروع دعم إعادة الهيكلة الصناعية وبرامج الخوصصة (38 مليون أورو)، تم التوقيع على اتفاقية التمويل يوم 02 نوفمبر 1999؛

-تقديم قرض لمكافحة التلوث الصناعي ب 10.75 مليون أورو.

ويمكن توضيح نصيب الجزائر من برنامج ميدا الأول على امتداد الفترة (1999-1999) وفق الجدور الموالي:

---

[1]- علي لزعر، بوعزيز ناصر، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطة**، مجلة أبحاث اقتصادية وأداريه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد05، 2009، ص43.

[2]- مدخل خالد، **التأهيل كألية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر (2005-2010)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012، ص97.

جدول رقم (07): **يوضح نصيب الجزائر من برنامج ميدا 1 (1997-1999)**

السنوات	الالتزامات (مليون أورو)	التسديدات (مليون أورو)	التسديدات /الالتزامات نسبة مئوية
1997	41	-	-
1998	95	30	31.6
1999	28	0.2	0.7
المجموع	164	30.2	18.41

المصدر: fr.http/Communauté européenne21:22 ،2019مارس ،16

ان ما شهدته الجزائر من احداث خلال هذه الفترة تركها لا تستغل التمويل الأوربي حيث كانت نسبة الاستفادة10 بالمئة خلال3سنوات الأولى من انطلاق البرنامج الأوربي للمعونة والتعاون، وبخلاف سنة 1998 حيث تمكنت الجزائر من استعمال 30 مليون أورو أي نسبة 30.6بالمئة نقول ان الجزائر لم تستفد من الدعم الأوربي في ميدان الدعم المالي وخاصة اذا ما قورنت مع حصتها مع دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، حيث بلغت نسبة الاستفادة من الحصص المالية للبرنامج عند نهاية سنة1999 حوالى 18.41بالمئة.

والجدول الموالي يوضح حصة كل دولة من برنامج ميدا 1 (1995/1999).

جدول رقم (08): **يوضح نصيب الدول من برنامج ميدا 1 (1995-1999)**

البلد	الالتزامات (مليون أورو)	التسديدات (مليون أورو)	الالتزامات /التسديدات نسبة مئوية
مصر	686	157	22.88
المغرب	656	127	19.35
تونس	428	168	39.25
تركيا	375	15	4
الأردن	254	108	42.51
لبنان	182	1	0.54
الجزائر	164	30.2	18.41
فلسطين	111	54	48.64
سوريا	99	0	0
البرامج الجهوية	480	229.8	47.91
المجموع	3435	980	25.90

المصدر: fr.http/Communauté européenne21:22 ،2019مارس ،16

من الجدول نلاحظ ان الجزائر اقل استفادة من البرامج مقارنة بالمغرب وتونس اللذان حصصت لهما مبالغ معتبرة، لكن بالرغم من ذلك تبقي نسبة الاستفادة متدنية ,وبمقارنة المبالغ المطلقة لدول المغرب نجد ان

تسديدات الجزائر تمثل 23.77بالمئة و17.97بالمئة من تلك التي استفادت منها كل من المغرب وتونس على التوالي وهذا ما يعكس تقدم إنجازات هاتين الدولتين في عصرنة النسيج الصناعي لهما خلال تسعينيات القرن الماضي.

الفرع الثاني: برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدا 2(2000-2006)

اما برنامج ميدا 2 فهو يغطي الفترة (2006/2000) ويعمل على ضمان أفضل وأحسن السبل لتنفيذ اتفاقية الشراكة استفادت الجزائر من هذا البرنامج في تمويل وإنجاز عدة مشاريع خلا الفترة (2002/200) نذكرها فيما يلي:[1]

-مشروع دعم قطاع البريد والاتصالات (17 مليون أورو)، تم التوقيع على اتفاقية التمويل يوم 122 جانفي 2001؛

-مشروع دعم التكوين المهني (60مليون أورو)، تم التوقيع على اتفاقية التمويل بتاريخ 04 ماري 2002؛

-مشروع دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشمال الشرقي للجزائر (50مليون أورو) وتم التوقيع على اتفاقية التمويل في افريل 2002؛

-مشروع دعم المناطق المتضررة من الإرهاب في 6 ولايات من الشمال الغربي للجزائر (16 مليون أورو)؛

-مشروع دعم لقطاع الصحافة والإعلام الجزائري (05 مليون أورو)، تم التوقيع على اتفاقية التمويل يوم 12 جانفي 2001؛

-مشروع دعم وعصرنة الشرطة (8.2 مليون أورو)، تم التوقيع على اتفاقية التمويل بتاريخ 12 جانفي 2002.

[1] عبد الحق بوعتروس ومحمد دهان، **تمويل عمليات التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول: **سياسات التمويل واثارها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،21-22نوفمبر 2006، ص56.

اما مشروع التعاون (2004/2002) نذكره فيما يلي:[1]

-مشروع دعم وتنفيذ اتفاقية الشراكة (10مليون أورو)، تم التوقيع على اتفاقية التمويل يوم 17 ديسمبر 2004؛

-مشروع دعم إصلاحات قطاع التربية (17 مليون أورو)؛

-مشروع العصرنة والإصلاح الإداري (25 مليون أورو)؛

-مشروع دعم وتأهيل المناطق المتضررة من الإرهاب في 6ولايات من الشمال الغربي للجزائر، المرحلة الثانية، (14مليون أورو).

والجدول الموالي يوضح لنا التزامات وتسديدات برنامج المعونة والتعاون الأوربي الثاني تجاه الجزائر خلال الفترة (2006/2000)

جدول رقم(09): نصيب الجزائر من برنامج ميدا 2 (2006/2000)

السنوات	الالتزامات (مليون أورو)	التسديدات (مليون أورو)	التسديدات /الالتزامات نسبة مئوية
2000	30.2	0.4	1.3
2001	60	5.5	9
2002	50	11	22
2003	41.6	15.8	38
2004	51	42	82.4
2005	40	39.4	98.5
2006	66	-	-
المجموع	338.6	114.1	251.2

المصدر: fr.http/Communauté européenne21:22، 2019مارس،16

[1]-موسوس مغنية وبلغنو سمية، ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر، لملتقي الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، افريل2006،

نشير ان مبلغ برنامج ميدا 2(2006/2000) قدر ب 3.350مليار أورو، بعد انطلاقة بطيئة لبرامج الاتحاد الأوربي للتعاون والمعونة في الجزائر لأسباب امنية أعربت اللجنة الاوربية عم تفاؤلها عن التقدم في السنوات الأخيرة في حصص برنامج التعاون ويبدو ذلك جليا من خلال الانتقال من معدل 1.3 بالمئة سنة2000الى 82.4بالمئة سنة2004 و98.50بالمئة سنة2005؛ ان معظم العمليات كانت في اتجاه التنمية المستدامة لصالح الجزائر وساعدتها في التكيف مع متطلبات اقتصاد السوق والتحضير لمرحلة التبادل الحر ,وعلى العموم استفادت الجزائر من144 مليون أورو خلال الفترة (2005/1995)أي بنسبة 0.4بالمئة من مجموع المبالغ المخصصة لدول الجنوب المتوسط وتبقي حصتها الأضعف بعد لبنان ب132 مليون أورو.

المطلب الثاني: برنامج الأمم المتحدة لتنمية والصناعة 2002/1998.

التعاون بين الجزائر ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعية(ONUDI) يعود لسنوات سابقة تم اثنائها ابرام عديد الاتفاقيات وإنجاز العديد من المشاريع قبل احداث برنامج(IP) ومن البرامج السابقة منها ما هو متعلق بعملية إعادة الهيكلة الصناعية وتقويم المؤسسات للتحكم في الجودة وكذا مشاريع البورصة والمناولة وتقوية تنافسية المؤسسات في المجال الخدمات ودعم ومتابعة الاستثمارات في الجزائر.[1]

الفرع الأول مضمون برنامج الأمم المتحدة لتنمية والصناعة (2002/1998)

يعتبر البرنامج من الجيل الأول لبرامج الاندماج التي قامت بها (ONUDI) خلال التسعينات حيث التزمت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بالتنسيق مع الحكومة الجزائرية ببرنامج نموذجي ممول من ميزانية الدولة منذ 1996 ويساعد البرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعية وبعض

[1]-سهام عبد الكريم، **دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة،2007، ص111.

الدول المانحة ذات الطابع الاقتصادي للتحضير لرفع الدعم الحكومي على المؤسسات ولا سيما العمومية منها وتهيئة المناخ للانضمام للهيئات الاقتصادية العالمية و التكتلات الجهوية ثم شرعت بالعمل وفق برنامج يسمي برنامج الاندماج لتطوير التنافسية ودعم اعادة الهيكلة في الجزائر ؛خلال شهر ديسمبر 2001 تم استدعاء أعضاء من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الى الجزائر لمراجعة برنامج الاندماج وتحيينه وفق المستجدات والمعطيات الجديدة للوضع الاقتصادي في الجزائر (الشروع في دعم وانعاش الاقتصاد الوطني افريل 2001) ومن جهة أخرى إعطاء الأولوية للعمليات الأكثر أهمية والاستعجالية للتوظيف العقلاني والشيد الأموال المانحين , وتم انجاز الوثيقة المعدلة بتاريخ نوفمبر 2002.[1]

الفرع الثاني: اهداف برنامج الأمم المتحدة لتنمية والصناعة (2002/1998)

الهدف الرئيسي للبرنامج هو الدعم الديناميكي الإعادة الهيكلة الصناعية، تنافسية وتكامل نمو الصناعات، حيث كان البرنامج يهدف في بدايته الى:[2]

–المساعدة في اعداد وتنفيذ السياسة الاستراتيجية للصناعة؛

–تقوية هيئات الدعم والاستشارة المرتبطة بالصناعة؛

–برنامج لدعم تنافسية 48مؤسسة منها 08 مؤسسة كبيرة الحجم؛

–التحكم في وضع شبكة المعلومات والاحصائيات.

[1]-نفس المرجع السابق.

[2]- ناصر دادي عدون،عبد الرحمان بابنات، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** –دار المحمدي العامة-الجزائر، الطبعة الأولى 2008,ص,ص:172-173.

الفرع الثالث: هيكلة برنامج الأمم المتحدة لتنمية والصناعة (2002/1998)

عملت الوثيقة على تحديث البرنامج مقارنة بما كان سنة 1998 ودون المساس بشكل كبير بمضمون البرنامج، وحددت مدة البرنامج ب 5سنوات وبمبلغ 11.442.000 أورو وتم اعداد وثائق عدة مشاريع ضمن برنامج الادماج أهمها:[1]

-نشاطات مرتبطة بالبرنامج الوطني لتأهيل؛

-نشاطات لدعم وترقية الاستثمارات.

ام اهم المجالات التي استفادت من التمويل في إطار برنامج الادماج فهي:[2]

-التحضير لانطلاق البرنامج الوطني لتأهيل؛

-التأهيل النموذجي لبعض المؤسسات المصغرة والمتوسطة؛

-تقوية ودعم النشاطات الخدمية المرتبطة بالصناعة، الدعم التقني، الجودة، التقييس، شهادات المطابقة، النظام المعلوماتية، البيئة.

المطلب الثالث: البرنامج الأوربي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الاعلام والاتصال 2009-2012

يهدف برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الاعلام والاتصال الى تحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية الخاصة لكي تتمكن من المحافظة على حصتها في السوق وتتوجه بعد ذلك لحجز مكانة لها في السوق الخارجية كما يمكنها من الاستعداد للاستجابة لمتطلبات المرحلة المقبلة والتعامل مع الاتفاقيات التي ابرمتها الجزائر مع المجتمع الدولي.

---

[1]-بوشارب احمد، **تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطق التبادل الحر الأورو-متوسطية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2009، ص147

[2]- ناصردادي عدون،عبد الرحمان بابنات, مرجع سابق ص176.

الفرع الأول التعريف ببرنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الاعلام والاتصال

تم البرنامج بموجب اتفاقية مبرمة بين اللجنة الاوربية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية خلال شهر مارس 2009، يقدر الغلاف المالي للبرنامج ب44 مليون أورو، مساهمة اللجنة الاوربية 40مليون أورو و4مليون أورو تمثل المساهمة الجزائرية [1].

يعمل البرنامج بالتنسيق مع السلطات الجزائرية على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيئة الاعمال (مساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهياكل الدعم)، وتقوية الهيئات والمؤسسات المكلفة بوضع السياسات الوطنية.

الفرع الثاني: مميزات برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الاعلام والاتصال

يتميز البرنامج بمميزات خاصة تجعله يتفرد عن البرامج الأخرى وهذه المميزات جاءت نظرا للظروف المحيطة بتلك المرحلة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونذكر منها

-برنامج مشترك ما بين اللجنة الاوربية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

-تحديد فترة البرنامج بحوال 3سنوات بداية من شهر ماي 2009 ال فيفري 2012.

-تقدر التكلفة الاجمالية للبرنامج ب 44 مليون أورو؛

-يسير البرنامج من طرف فريق مختلط من 54 خبيرا؛

[1]- محمد الشريف منصور، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيراتها على مؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول **حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 08/09افريل 2002، ص، ص،157-159.

-البرنامج موجه للمؤسسات في قطاعات الصناعات الغذائية، مواد البناء، الكهرباء الالكترونيك، الكيماويات، تكنولوجيا الاعلام والاتصال؛

-تستفيد من دعم البرنامج عدة وزارات والوكالات التابعة لها والجمعيات المهنية؛

-تحدد 06اشهر من انطلاق البرنامج لدراسة الفروع وتحديد الاحتياجات وكيفيات التدخل ووضع كل التدريبات الضرورية[1].

الفرع الثالث: محاور برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الاعلام والاتصال

ان برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الاعلام والاتصال يرتكز على مجموعة من المحاور الأساسية التي تساعد في تأدية المهام المطلوبة ونذكر من هذه المحاور

-الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع الخبراء تحت تصرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعميق عملية التأهيل وتسهيل الحصول على التمويل الضروري ووضع أنظمة تسيير حديثة؛

-دعم الهيئات والجهات المساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الدعم الفني للوزارات والهيئات التابعة للوزارات، والمساهمة في انطلاق البرامج المجاورة؛

-دعم وإنجاز برنامج للجودة في بعض القطاعات من دعم وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات في الاستراتيجية الوطنية للجودة، التقييس وشهادة المطابقة، بالإضافة الي خلق مراكز تقنية للقطاع الصناعي[2].

---

[1]- كساب علي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتأهيلها**، الملتقى الدولي الثاني حول **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25-28ماي 2003، ص125.

[2]- محمد الشريف منصور، مرجع سابق،ص160.

المبحث الثالث: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خضعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى العديد من برامج التأهيل المختلفة، لكن تبقي هناك البرامج الوطنية التي تم تطبيقها في سعي الجهات الوصية لإيجاد حلول للمشاكل التي كانت تصادف وتتخبط فيها المؤسسات وكانت كجرعة جديدة بصبغة وطنية

المطلب الأول: برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة(2010/2000).

أطلق برنامج تأهيل المؤسسات منذ سنة 2000 بمساهمة مالية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تقدرب1.200.000 دولار ومساهمة ميزانية التجهيز لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة تقدر ب 120.000.000.دج من خلال ثلاثة عمليات ريادية للمساعدة التقنية ومس مجموعة من المؤسسات العمومية والخاصة وتم تدعيمها وتوطيدها ابتداء من 2002 بواسطة موارد صندوق ترقية التنافسية الصناعية. والذي تم فتحه بموجب قانون المالية ل سنة2000 حيث تم فتح لدى كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 302/120 عنوانه (صندوق ترقية التنافسية الصناعية) مكلف بتسيير المساعدات المالية المباشرة للمؤسسات الصناعية ومؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة من اجل عمليات التأهيل وتطوير التنافسية الصناعية. إن هذا البرنامج يندرج في إطار عملية شاملة لترقية التنافسية الصناعية التي تركز على تحسين أداء المؤسسات الصناعية وتأهيل محيطها المباشر وذلك بمساندة الدولة للمؤسسات القادرة على تحسين أدائها والرفع من كفاءتها والتي تقبل بذل جهود كبيرة لاكتساب قدر من التنافسية يقترب أو يصل إلى المستوى الدولي. وعليه فان برنامج تأهيل المؤسسات استراتيجية تمت صياغتها بكيفية معينة

لمساعدة المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة لتكييفها لمواجهة الأفاق الجديدة المزيلة للحواجز الجمركية مع فتح الأسواق واندماج الاقتصاد الجزائري في فضاءات التبادل الحر.[1]

الفرع الأول: هيئات تسيير برنامج تأهيل وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة(2010/2000)

من اجل تنفيذ البرنامج تم إحداث وتنصيب هياكل وهيئات بواسطة قرارات مشتركة بين وزارتي الصناعة وإعادة الهيكلة ووزارة المالية لمتابعة وتقييم أعمال " صندوق ترقية التنافسية الصناعية وأسندت مهامها للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية أما الأطراف الأساسين للبرنامج هم:[2]

– المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية (مكلف بتسيير برنامج التأهيل)؛

– للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (مكلف بدراسة ملفات الترشح)؛

– صندوق ترقية التنافسية الصناعية (مكلف بتسيير الموارد المالية المخصصة لتأهيل المؤسسات)؛

– البنوك (مكلفة بمساعدة المؤسسات للقيام بالتأهيل من خلال عملية القروض)؛ هياكل الدعم ذات الطابع الخدمي مثل المراكز التقنية المتخصصة، مكاتب الدراسات والتشخيص.....الخ (مكلفة بمرافقة المؤسسات أثناء قيامها بعملية التأهيل).

الفرع الثاني: أهداف برنامج تأهيل وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة(2010/2000)

يكمن تجسيد أهداف برنامج التأهيل من خلال ثلاثة مستويات كما يلي:[3]

-على المستوى الكلي

– إعداد سياسات اقتصادية تكون أساسا لبرامج الدعم والحث على رفع المستوى التأهيلين؛

1-غدير احمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص72.

2-مصطفي منير، **أثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقي الدولي حول: **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، افريل2006، ص37.

3- عبد الحميد الشيخ، **واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورو متوسطية–حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2010، ص138.

- وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات بالقيام بنشاطات على المستوى القطاعي والجزئي؛

- إعداد برنامج لتأهيل المؤسسة الاقتصادية ومحيطها؛

- إعداد برنامج للتحسين والاتصال لتوضيح الرؤية لدى المتعاملين الاقتصاديين وتحديد بدقة الوسائل المتاحة لدى المؤسسات؛

2-على مستوى القطاعي

إن نجاح إي برنامج تأهيل مرهون بمدى قوة هياكل الأطراف المشاركة في تنفيذه، فالبرنامج يهدف الى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من مهامها وامكانياتها، وتأكيد مدي كفاءتها دعم عملية التأهيل وترقيتها، واهم الجواني التي يمسها برنامج التأهيل بهذا الخصوص:[1]

- البنوك والمؤسسات المالية؛

- المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات؛

- هيئات تسيير المناطق الصناعية؛

- مكاتب الدراسات.

3-على المستوى الجزئي

إن هذا البرنامج لا يعتبر إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية بل على هذه الأخيرة أن تكون لها إرادة الانخراط في هذه البرنامج وما على الدولة إلا المساعدة تلك المؤسسة التي تستجيب لشروط الاستفادة ببرنامج التأهيل، ويمكن تلخيص أهداف التأهيل: [2]

- تحسين تسيير المؤسسة؛

---

[1]- تسام بوشريط، **الية تمويل برامج التأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منثوري قسنطينة ,2010,ص, 36-37.

[2]- عبد الحميد الشيخ، مرجع، ص 140.

- تحسين تنافسية المؤسسات؛

- مساهمة المؤسسة في توفير مناصب الشغل.

الفرع الثالث: نتائج برنامج تأهيل وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة(2010/2000)

في فترة نشاط برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية كانت نتائج هذا البرنامج كالتالي:[1]

-العدد الكلي للمؤسسات المستقبلية 433 مؤسسة منها 239مؤسسة عمومية و194 مؤسسة خاصة؛

-عدد المؤسسات المعالجة 427 مؤسسة منها 240مؤسسة عمومية و187 مؤسسة خاصة؛

-عدد المؤسسات المقبولة في البرنامج 310 مؤسسة كان منها 159 مؤسسة عمومية و151 مؤسسة خاصة.

المطلب الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010/2006).

أفردت الجزائر برنامج خاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث يشمل المؤسسات التي تشغل اقل من20 عاملا التي لم تستفيد من برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، فكان لتطبيق برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أسباب وكما أنه يستهدف المستويات الثلاث الخاصة بالمؤسسات من المستوى الكلي إلى القطاعي والجزئي، ويتم تنفيذ البرنامج عن طريق عدة هيئات تشرف على ذلك وخاصة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [2]

[1]- مدخل خالد، التأهيل مرجع سابق،ص46..
[2]- قاسم كريم، مريزق عدنان، مرجع سابق، 130.

الفرع الأول: مضمون البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010/2006).

سطرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل اقل من20عاملا، وتمت الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة يوم 10 ديسمبر 2003، كما وافق عليه مجلس الوزراء يوم 08 مارس 2004، وهذا البرنامج يغطي 6 سنوات وبدأ تنفيذه في سنة 2006 ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له بـ 6مليار دج.[1]

إن هذا البرنامج جاء في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص المادة 18 منه التي تنص على أن تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية.[2]

الفرع الثاني: أسباب تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010/2006).

هناك بعض الأسباب وراء تخصيص برنامج خاص لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:[3]

-برنامج التأهيل السابق لا تشمل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من20 عاملا حيث

---

[1]-اوشن ليلي، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مولود معمري، تيزي وزوو .2011، ص123.

[2]- فرحات غول :**مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية-حالة المؤسسات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر،2006/2005، ص25.

[3]- علواش امين عبد القادر: مرجع سابق، ص109.

يمثل 97بالمئة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي أن جزء كبير منها غير معني ببرامج التأهيل المطبقة سابقا؛

– وكما عرفنا في فيما سبق أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وهو في تطور سريع في الآونة الأخيرة لذا يجب الاهتمام بهذه المؤسسات وتأهيلها؛

– إن الانفتاح الاقتصادي للجزائر يفرض على هذا النوع من المؤسسات بالأخص الارتقاء بمستواها التكنولوجي والإداري وهذا ما يتطلب برامج خاصة لتأهيلها.

الفرع الثالث: أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010/2006).

لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهداف عامة وخاصة كما يلي:[1]

اولا–أهداف عامة

يهدف هذا البرنامج إلى مواجهة متطلبات تحرير المبادلات وحركة السلع والخدمات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، وذلك بجعل المؤسسات قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي في الأسواق، وكذا تحسين تنافسيتها على مستوى الأسعار والجودة والإبداع؛

ثانيا–أهداف خاصة

منها وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعداد سياسة وطنية لتأهيل هذه المؤسسات كما يهدف إلى التفاوض حول المخططات ومصادر تمويل البرنامج، ومتابعة هذا البرنامج،

[1]- قريش سليمة، غدير احمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة جامعة حمه لخضر واد سوف,17-18 افريل 2007، ص40.

وكما يعمل على وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين وتطوير قدرتها التنافسية.

الفرع الرابع: نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010/2006).

أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدراسة اما 351 مؤسسة فقد انطلقت في إجراءات التأهيل. ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص قبلي أو تشخيص استراتيجي بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل. وهنا نلاحظ العدد القليل للمؤسسات الراغبة في الانضمام للبرنامج، وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها التنظيم، نظام تسيير الجودة، التسويق، المنتوج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية. [1]

المطلب الثالث: برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2014/2010)

إن برنامج التأهيل الذي تم إطلاقه في بداية 2011 من طرف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار يهدف بصفة عامة لتأهيل 20.000 مؤسسة وهذا خلال الخماسي 2014/2010.[2]

الفرع الأول : مضمون برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2014/2010)

إن الانضمام لهذا البرنامج يرتكز على مبدأ طوعي للمؤسسة، ولهذا فقد تم تنظيم حملة إعلامية وتحسيسية واسعة خلال 2011 حيث تم اسناد تأهيل هذا البرنامج الى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة

---

[1]- يوسف حميدي، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008، ص101.

[2]- قريش سليمة، غدير احمد، مرجع سابق، ص47.

والمتوسطة وفروعها الجهوية ,اما المجلس الوطني لتأهيل هو الذي يصدر القرار النهائي وفقا للمقترحات المقدمة له في إطار انجاز مخططات التأهيل ويقرر منح المساعدات. إن دعم الدولة يتمثل بصفة كبيرة من خلال تخصيص غلاف مالي إجمالي يقدر ب 380 مليار دينار جزائري بمساهمات مبادرة وتخفيضات على فوائد القروض البنكية، إن تدخل الدولة له صفة تكميلية مقارنة بالموارد المالية الأخرى المعتمدة من طرف المؤسسة (التمويل الذاتي، القروض البنكية)، حيث توجه المساعدات لوضع تشخيص وصياغة مخطط تأهيل يغطي الاستثمارات المادية وغير المادية. بالإضافة إلى ذلك قدمت الحكومة صلاحيات جديدة للوكالة حيث تسمح لها بتمويل بنفسها النشاطات المتضمنة في البرنامج مثل تحقيق التشخيص للمؤسسات المستفيدة، كما أعطت الحكومة تعليمات لإنشاء 15 فرعا جهويا جديد للوكالة إضافة إلى المديريات الجهوية الثمانية التي تنشط بغية ضمان الجوارية والتبسيط الضروري لإنجاح البرنامج، ومع عام 2012 قدمت 5000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة طلبات التأهيل الموجه حصريا للمؤسسات الاقتصادية وليس للمؤسسات التجارية، كما قامت الوكالة من جهة أخرى ب3420 مؤسسة جديدة نشأة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بجلبها إلى هذا الترتيب الجديد.[1]

الفرع الثاني: اهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2014/2010)

أما الإطار المؤسساتي الذي تم وضعه حساب خاص رقم 124-302 المعنون الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا طبق للمرسوم التنفيذي رقم 264-11 المؤرخ في 30 جويلية 2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06-240 المؤرخ في 04 جويلية 2006، وبغية الوصول إلى حل بشان عائق الخاص بالعقار الاقتصادي وصعوبة الحصول عليه والذي شكل لوقت طويل سببا هيكليا لاختلال نظام الاستثمار، وكذا الصدد وإضافة إلى زيادة الأغلفة المالية لإعادة تأهيل المناطق الصناعية

[1]- حنان جودي، **استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 48.

ومناطق النشاطات فقد أطلقت الدولة برنامجا طموحا لإنجاز 39 منطقة صناعية جديدة تتوفر وللمرة الأول على خدمات دعم الصناعة، حيث خصص لهذا البرنامج مساحة إجمالية تقدر 9042 هكتار تغطي 33 ولاية تم إسناده إلى الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.[1]

الفرع الثالث: نتائج برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2014/2010)

حتى تاريخ 29 فيفري 2012 كانت النتائج المنشورة على موقع الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:[2]

-747 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أعربوا عن رغبتهم في الانضمام إلى البرنامج؛

-422 مؤسسة صغيرة ومتوسطة قدمت طلبات للحصول على العضوية في البرنامج؛

-341 طلبا تم معالجتها أما عن طريق التشخيص المسبق أو ومضة تشخيصية أو إجراءات التأهيل؛

-174 ومضة تشخيصية للمؤسسات الصغيرة؛

-167 تدخل تشخيص لمسبق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-27 تدخل، إجراءات التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1]-حنان جودي، مرجع سابق، ص49.

[2]--عبد القادر رقراق، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران،2010، ص,164.

المبحث الرابع: الهيئات المسؤولة على تطبيق برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هياكل وهيئات اخري تم احداثها وتنصيبها بواسطة قرارات مشتركة بين وزارتي الصناعة وإعادة الهيكلة ووزارة المالية لمتابعة وتقييم اعمال "صندوق ترقية التنافسية الصناعية" واسندت مهامها للجنة الوطنية للتنافسية الصناعيةاما الأطراف الاساسين المسؤولون على تطبيق برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم:[1]

-المديرية العامة للإعادة الهيكلة الصناعية (مكلفة بتسيير برامج التأهيل)؛

-اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (مكلفة بدراسة ملفات الترشح)؛

-صندوق ترقية التنافسية الصناعية (مكلفة بتسيير المالية المخصصة لتأهيل المؤسسات)؛

-البنوك (مكلفة بمساعدة المؤسسات للقيام من خلال عملية القروض)؛

-هياكل الدعم، ذات الطابع الخدمي مثل المراكز التقنية المتخصصة، مكاتب الدراسات والتشخيص .... الخ (مكلفة بمرافقة المؤسسات اثناء قيامها بعملية التأهيل).

المطلب الأول: المديرية العامة للإعادة الهيكلة الصناعية(DGRI)

من خلال هذا المطلب بحث سوف نحاول تقديم صورة واضحة عن المديرية العامة للإعادة الهيكلة الصناعية.

الفرع الأول: تعريف المديرية العامة للإعادة الهيكلة الصناعية(DGRI)

المديرية العامة الإعادة الهيكلة الصناعية تابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة مكلفة بتنصيب وتنسيق الاليات القانونية والمالية لصندوق ترقية التنافسية الصناعية (FPCI) وتحديد تعريف الشروط التقنية، المالية،

[1]- أحمد رشدي، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، 21 مركزا لبديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، تجارب دولية. ويمكن سبتمبر، 2017، تاريخ التصفح 27 مارس 2019، 22:45، https://elbadil-pss.org.

التشريعية لتشغيل برنامج التأهيل كما ان المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية مكلفة بضمان تسيير وإدارة المكاتب التقنية للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI)وفحص الملفات المودعة ودراستها [1]

الفرع الثاني: المهام الموكلة المديرية العامة للإعادة الهيكلة الصناعية(DGRI)

تتمثل وتتنوع المهام وتختلف ولكن سنحاول ايجاز هذه المهام في:[2]

-تحديد الإجراءات و الشروط التقنية و المالية و التنظيمية لبرنامج التأهيل؛

-وضع برنامج إعلامي تحسيسي للمؤسسات و الهيئات المعنية بالبرنامج؛

-تطوير وترقية برنامج التكوين للأفراد المعنيين بالإشراف على برنامج التأهيل؛

-اقتراح تعديلات فيما يخص النصوص القانونية التي تنظم المؤسسات و التي لها علاقة مباشرة بإصلاحها؛

-وجد على مستواها الأمانة التقنية و التي يقع على عاتقها دراسة ملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات الراغبة في الاستفادة من ذلك قبل إرسالها للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

المطلب الثاني: اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI)

اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية تعتبر الهرم الثاني الذي المسؤول عن سيرورة برامج التأهيل وتوكل الية مهمة التقييم البرنامج وسوف نحاول ان نتطرق لذلك بالتدقيق.

---

[1]- سمير علام، إدارة **المشروعات الصناعية الصغيرة**، مراجعة عبد الفتاح الشربيني، دار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة بدون تاريخ ص8.

[2]- فاروق تشام، كمال تشام، **دور وأهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات دراسة مقارنة الجزائر -تونس – المغرب**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر 17-18افريل 2006، ، ص66-67.

الفرع الأول: تعريف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI)

اسست المديرية العامة للإعادة الهيكلة الصناعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم :2000-192 مؤرخ في 16 يوليو 2000، وكلف برئاستها الوزير المكلف بالصناعة او ممثل عنه وتظم الأعضاء الآتيين:[1]

-ممثل عن الوزير المكلف بالمالية؛

-ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة وإعادة الهيكلة؛

-ممثل عن الوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات؛

-ممثل عن الوزير المكلف بالتجارة؛

-ممثل عن الوزير المكلف بالشؤون الخارجية؛

-ممثل عن الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي؛

-ممثل عن الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

الفرع الثاني: المهام الموكلة اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI)

سوف نحاول تحديد المهام الموكلة للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية حسب قانون الذي يحدد مهامها: [2]

-اعداد إجراءات تقديم ملفات المؤسسات والهيئات من اجل الاستفادة من المساعدات المقررة في الصندوق، تحديد قابلية الحصول على مساعدات الصندوق، تحديد المساعدات التي يمكن منحها، اعداد الاتفاقية التي

---

[1]-المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي رقم 2000-192مؤرخ في 16 يونيو 2000 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص رقم 102-302 الذي عنوانه (صندوق ترقية التنافسية الصناعية)، الجريدة الرسمية، العدد 43 بتاريخ 19 يوليو 2000.

[2]- عناني ساسية، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها – دراسة تقييمية-**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،العدد06 ، جامعة مستغانم، 06جانفي 2014، ص132.

من شانها ربط المؤسسة المستفيدة بالوزارة المكلفة بالصناعة وإعادة الهيكلة، متابعة أداء المؤسسات التي استفادت من مساعدات الصندوق وتقييمه؛

-تجتمع اللجنة كل ثلاثة أشهر بشكل عادي وتجتمع في دورات غير عادية كلما اقتضت الضرورة ذلك، ويمكن للجنة الشروع في أي دراسة لها صلة بالتنافسية واللجوء على سبيل الاستشارة الي أي خبير او هيئة، واللجنة مطالبة بتقديم تقريرين سنويا (تقرير كل سداسي) الى رئيس الحكومة يتعلق بمتابعة وتقييم العمليات الخاصة بترقية التنافسية الصناعية للمؤسسات ومحيطها؛

-تحضير اعمال لجنة الأمانة التقنية التابعة لمديرية تأهيل المؤسسات التابعة لوزارة الصناعة واعادة الهيكلة

-تحديد الشروط الخاصة بانضمام المؤسسات إلى البرنامج، وكيفية الاستفادة من الإعانات والمساعدات المالية المقدمة؛

-انتهاج نماذج التقييم للطلبات والإجراءات للاستفادة من مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية؛

-إعداد الاتفاقية التي تربط بين وزارة الصناعة والمؤسسة المستفيدة من المساعدات،

-فحص الطلبات المقدمة من طرف المؤسسات المرشحة للحصول على مساعدات مالية في العمليات التي تدخل في إطار تحسين تنافسيتها؛

-تحديد طبيعة ومبالغ المساعدات ومتابعة وتقييم نجاعة المؤسسات المستفيدة؛

-ولعل أهم مهمة تقع على عاتقها بالإضافة إلى عدة مهام، هي المتمثلة في إصدار القرار النهائي المتعلق بملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات بعد دراستها.

المطلب الثالث: صندوق التنافسية الصناعية (FPCI)

في سعي الوزارة المتواصل لإنشاء سلطات مسؤولة على السهر على سيرورة برامج التأهيل تم انشاء صندوق التنافسية الصناعية وسوف نحاول الشرح أكثر في هذا المطلب.

الفرع الأول: التعريف بالصندوق التنافسية الصناعية (FPCI)

قانون المالية لسنة 2000 فتح لدي كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 102-302 عنوانه (صندوق ترقية التنافسية الصناعية) مكلف بتسيير المساعدات المالية المباشرة الصناعية والخدمات المرتبطة بالصناعة من اجل عمليات التأهيل وتطوير التنافسية الصناعية، هذه المساعدات ذات الطابع المالي الموجهة للمؤسسات.[1]

الفرع الثاني: الأهداف الموكلة صندوق التنافسية الصناعية (FPCI)

لقد تم إنشاؤه لتمويل جزء من عمليات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية، ويهدف هذا البرنامج إلى مساعدة المؤسسات والهيئات المرافقة لها في عملية تأهيلها حيث تتمثل أهدافه في:[2]

أولا: المساعدات المالية المقدمة للمؤسسات

تتمثل في تغطية المصاريف المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي العام لوضعيتها ووضع خطة التأهيل الخاصة بها، إضافة إلى الاستثمارات غير المادية (كتكوين المسيرين وتدريب العمال، .....) والاستثمارات المادية (كشراء الأجهزة، ومعدات الإنتاج...الخ.)

---

[1]-المادة 92 من القانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية العدد 92، بتاريخ 25 ديسمبر 1999، وانظر كذلك المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي رقم 2000-192 مؤرخ في 16 يوليو 2000 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 102-302 الذي عنوانه (صندوق ترقية التنافسية الصناعية) الجريدة الرسمية العدد 43بتاريخ 19 يوليو 2000.

[2]- تشام فاروق، تشام كمال، **دور و أهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات دراسة مقارنة الجزائر - تونس –المغرب**، مرجع سبق ذكره، ص67.

ثانيا: المساعدات المالية المقدمة للهيئات المرافقة (هيئات الدعم)

وتتمثل في النفقات المتعلقة بجميع العمليات الموجهة لتطوير التنافسية الصناعية، العمليات المرتبطة ببرامج تحديث المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الكبرى والعمليات الموجهة نحو تحسين محيط المؤسسات خاصة الإنتاجية والخدماتية منها، وهناك صناديق أخرى مرتبطة بتأهيل المؤسسة إلى جانب صندوق ترقية التنافسية الصناعية، إذ نجد صندوق التهيئة العمرانية، صندوق تنمية المناطق الجنوبية، صندوق الضبط والتنمية الفلاحية، صندوق ترقية التكوين المهني المتواصل للبيئة، الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة ... الخ

المبحث الخامس: أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2018)

لقد أكدت الدراسات والأبحاث التي أجريت حول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من دول العالم، الدور الكبير الذي تلعبه هذه المؤسسات في اقتصاديات هذه الدول، فبالنظر إلى للأرقام والمعطيات الخاصة بهذه المؤسسات، يتضح لنا الدور البارز الذي تلعبه من خلال مساهمتها في الحد من البطالة، ومساهمتها في خلق القيمة المضافة، وتحقيق المساهمة في زيادة الناتج الوطني الخام.

المطلب الأول: أثر برامج التأهيل على ظهور وزوال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في هدا المطلب سوف نتطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من خلال دراسة تطورها، حركيتها من إنشاءها وشطبها، كذلك توزيعها حسب الطبيعة القانونية خلال الفترة 2000 الى 2018 مع تحليل وتفسير النتائج.

وقبل التطرق إلى دراسة تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر يجب ذكر أهم تقسيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدي يدخل ضمن الإحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات وهياكل الدعم الخاصة بتنمية هدا القطاع، فحسب الوزارة المعنية فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنقسم حسب الطبيعة القانونية إلى :[1]

-المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرة)؛

[1]-سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، المعوقات والحلول**، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول **تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر**، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر)، بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر،28-29اكتوبر2014، ص6.

-المؤسسات العامة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-الصناعات التقليدية: وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة، وبحدوث تعديل وزاري انتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة لدلك خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك ابتداءا من سنة 2010 وعوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي.

الفرع الأول: تطور العدد الإجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال (2000-2018)

ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ظل يعرف حركية متواصلة بسبب السياسات المنتهجة خلال كل فترة معينة التي كانت بمثابة الدفعة القوية المساعدة التي ظلت تزيد من إمكانية تغير عدد المؤسسات؛ والجدول الموالي يوضح لنا تطور العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم(10): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال (2000الى 2018)

السنوات	عدد المؤسسات
2000	242969
2001	257416
2002	272536
2003	288587
2004	312959

342788	2005
376767	2006
410959	2007
519526	2008
587494	2009
619072	2010
659309	2011
711832	2012
777816	2013
852053	2014
934569	2015
1022621	2016
1060289	2017
1086315	2018

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نشرات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسط والصناعة التقليدية

-تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر جوان ،2002ص12.

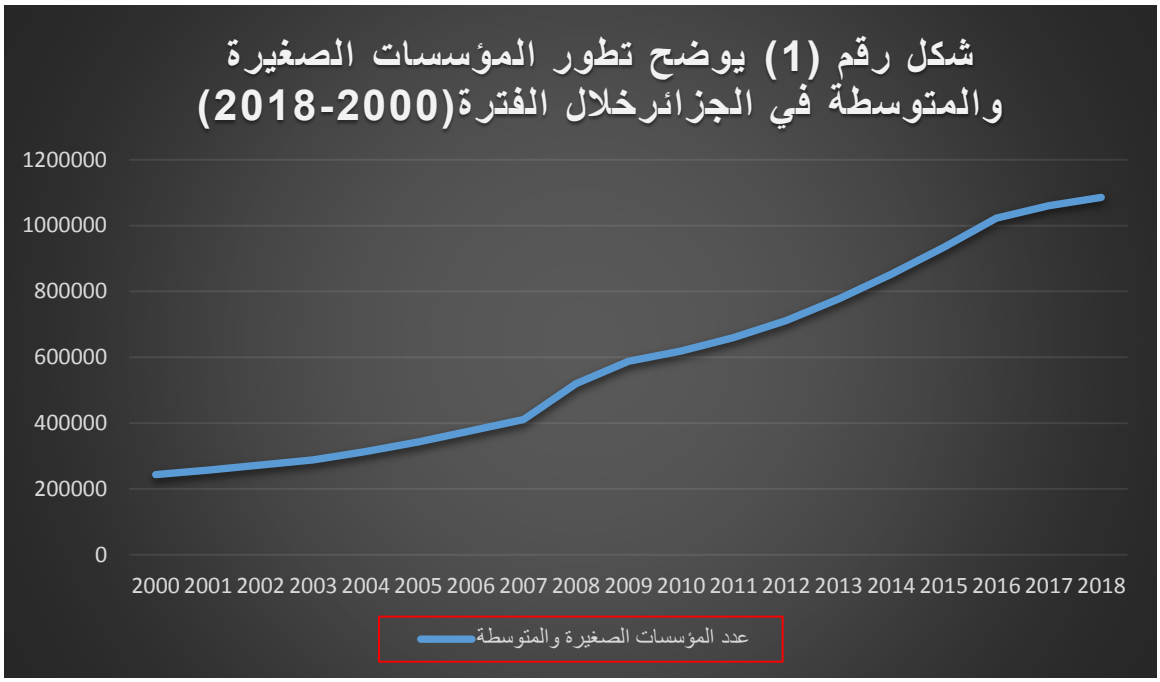

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (11)

يعود التطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الى سياسة الدولة في ترقية هدا القطاع من خلال عدة إجراءات وضعتها الدولة ظهرت نتائجها الكبيرة في العام 2008 بأكبر نسبة تطور ، ففي عام 2000 اقامت الحكومة برنامج تطوير تم تمويله بتمويل مشترك من الاتحاد الأوربي لتحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنميتها ال ان تم اصدار القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر(18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001)والذي حدد إجراءات خاصة بتسهيل انشاء هذا الصنف من المؤسسات وتطويرها ودعم قدرتها التنافسية من خلال مساهمة ووكالات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،بالإضافة الى اتخاذ مجموعة من التدابير كالتخفيف من الإجراءات الإدارية لتسهيل انشاء هذا النوع من المؤسسات و اجراءات اذت الى انخفاض كبير في الضرائب والرسوم الاجتماعية ، واتباع سياسة مصرفية كان لها الأثر الإيجابي في ترقية هذا القطاع من خلال توفير مصادر التمويل

الازمة وتسيير شروط تقديمه كاتباع البنك الجزائري لسياسة ائتمانية توسعية موجهة نحو تخفيض معدلات الفائدة على القروض المقدمة لهذه المؤسسات ابتداءا من سنة 2001 حيث وصلت 50بالمئة.[1]

بالإضافة إلى تأسيس عدة هيئات مسؤولة عن تطوير وترقية هده المؤسسات حتى تتمكن من أداء دورها في التنمية، وتمثل هده الهيئات في:[2]

-وزارة الصناعة والمناجم (والتي مرت بعدة مراحل من وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1991 إلى وزارة وصية عام 1994 لتتوسع إلى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار عام 2010 الى غاية وزارة الصناعة والمناجم عام 2015)؛

-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب-ANSEJ-؛

-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة-CNAC-؛

-صندوق الضمان المشترك للقروض المصغر-ANGEM-؛

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI-؛

-وكالة التنمية الاجتماعية (تهدف إلى تقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان) ؛

-صندوق ضمان القروض للمؤسسات لصغير والمتوسطة-FGAR-؛

-صندوق ضمان قروض الاستثمار-CGCI-؛

-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسط--ANDPEM-.

*ومن اجل توضيح أكثر نقوم بالتطرق الى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسب

الجدول التالي يوضح نسب تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدراسة.

---

[1]-احسن جميلة، عامر عامر أحمد، خصوصية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين التميز والاختلاف مع نظرة حول تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، ص44، عبر الموقع https//www.asjp.cerist.dz،17افريل 2019، 23:45.

[2]-ريف بوقصبة، علي بوعبدالله، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر،5-6 ماي2013، ص6.

الجدول رقم(11) يوضح نسب تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة (2000الى2018)

السنوات	عدد المؤسسات	التطور	نسبة التطور
2000	242969	----	----
2001	257416	14447	7.64
2002	272536	15120	7.79
2003	288587	16051	8.20
2004	312959	24372	8.45
2005	342788	29829	9.53
2006	376767	33979	9.91
2007	410959	34192	9.08
2008	519526	108567	26.42
2009	587494	67968	13.08
2010	619072	31578	5.38
2011	659309	40237	6.50
2012	711832	52523	7.97
2013	777816	65984	9.27
2014	852053	74237	9.54
2015	934569	82516	9.68

9.42	88052	1022621	2016
9.56	37668	1060289	2017
9.67	26026	1086315	2018

*التطور في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة = عدد المؤسسات خلال السنة –عدد المؤسسات لسنة قبل

*نسبة التطور = التطور في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / عدد المؤسسات لسنة قبل

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم

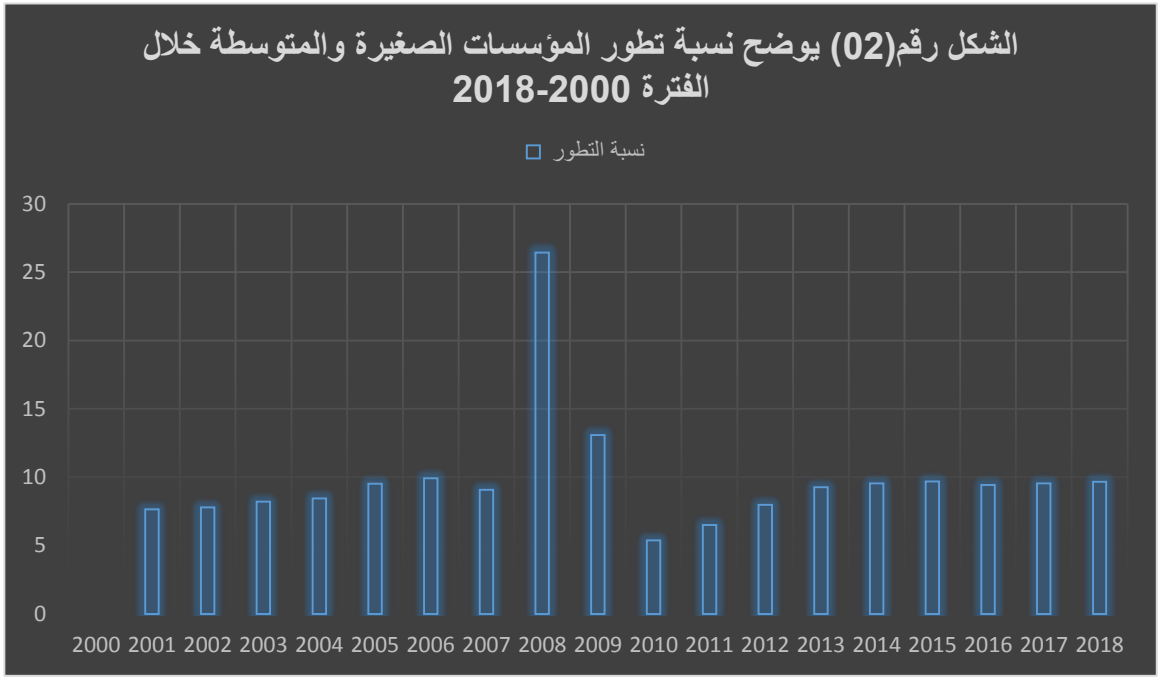

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (11)

من خلال الشكل رقم(02) نلاحظ ان تطور نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تذبذب، فمن نسبة (7.64) بالمئة خلال سنة2001 ارتفعت الى 9.91 عام 2006، لتعود في الانخفاض قليلا بنسبة 9.08بالمئة سنة 2007 ولتعود لترتفع بشدة سنة 2008 بنسبة 26.42بالمئة كما نلاحظ في الشكل، لتعود في الانخفاض عام 2010 بنسبة 5.38بالمئة وهي أكثر نسبة انخفاض في تطور المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، لتعود النسبة الى الارتفاع بشكل تدريجي الى ان تصل الى9.42 بالمئة عام 2016، لتعود لترتفع مرة اخري بنسبة 9.67 عام 2018.

الفرع الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها القانونية في الجزائر خلال(2000-2017)

بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عبارة عن مجموع المؤسسات العامة والخاصة والحرفية، الشكل الموالي يوضح تطور هده المؤسسات حسب الطبيعة القانونية:

الجدول رقم(11) يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها القانونية للفترة (2000-2018)

السنوات	مؤسسات معنوية	المهن الحرة	المؤسسات الحرفية	المؤسسات العامة	مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2000	169872	/	75891	827	246590
2001	180125	/	77145	810	258080
2002	197854	/	78953	798	277605
2003	207949	/	79850	788	288587
2004	225449	/	86732	778	312959
2005	245842	/	96072	874	342788
2006	269806	/	106222	739	376767

410959	666	116347	/	293946	2007
519526	626	126887	70626	321387	2008
587494	591	169080	71921	345902	2009
619072	557	135623	113573	369319	2010
659309	572	146881	120095	391761	2011
711832	557	160764	130394	420117	2012
777816	557	175676	142169	459414	2013
852053	542	194562	159960	496989	2014
934569	532	217142	178994	537901	2015
1088621	390	235242	211083	575906	2016
1060289	264	243699	220516	595810	2017

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على النشرات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

من خلال الجدول (11) نلاحظ المؤسسات الخاصة تمثل الأغلبية ضمن مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

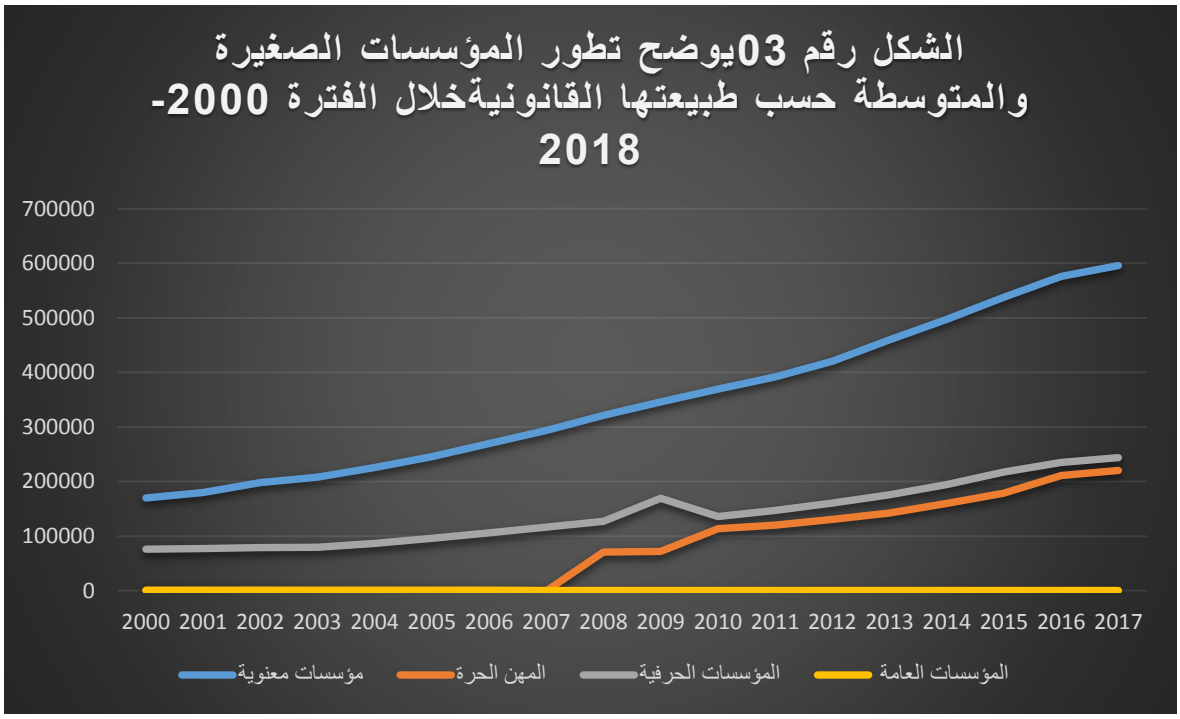

الفرع الثالث: حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (انشاء–شطب)

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من2000الى 2018 حركية واضحة نتج عنها ارتفاع عدد صنف هذا النوع من المؤسسات كما لاحظنا سابقا وهدا التطور راجع الى الزيادة في إنشاء هده المؤسسات، بالمقابل هناك شطب واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في الجدول (11) ولتسهيل عملية التحليل سوف نركز في دراستنا على حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات الخاصة المعنوية كونها أكثر المؤسسات تواجدا في هذا القطاع [1]والجدول الموالي يوضح تطور المؤسسات حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (انشاء /شطب)

[1]-مغاري عبد الرحمان، صابة ر، ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، واد سوف، الجزائر،06-07ديسمبر 2017، ص12.

الجدول رقم (12): **يوضح حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (اشاء–شطب)**

السنوات	عدد المؤسسات الخاصة المعنوية	الانشاء	إعادة الانشاء	الانشاء +إعادة الانشاء	الشطب
2000	199869	----	----	----	----
2001	203261	19952	1547	23137	3185
2002	205125	20471	1769	23767	3296
2003	207949	21244	1853	24629	3385
2004	225449	18987	1920	20907	3407
2005	245842	21018	2863	23881	3488
2006	269806	24352	2702	27054	3090
2007	293946	24835	2481	27316	3176
2008	321387	27950	2966	30916	3475
2009	345902	30541	3866	34407	9892
2010	369319	27943	3389	31332	7915
2011	391761	26239	5392	31631	9189
2012	420117	30530	5876	36406	8050
2013	459414	39355	8191	47546	8249
2014	496989	39343	7286	46629	9054
2015	537901	41919	6949	48868	7956
2016	575906	41635	8056	49691	11686
2017	596423	42569	7982	50551	10745

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نشرات وزارة الصناعة

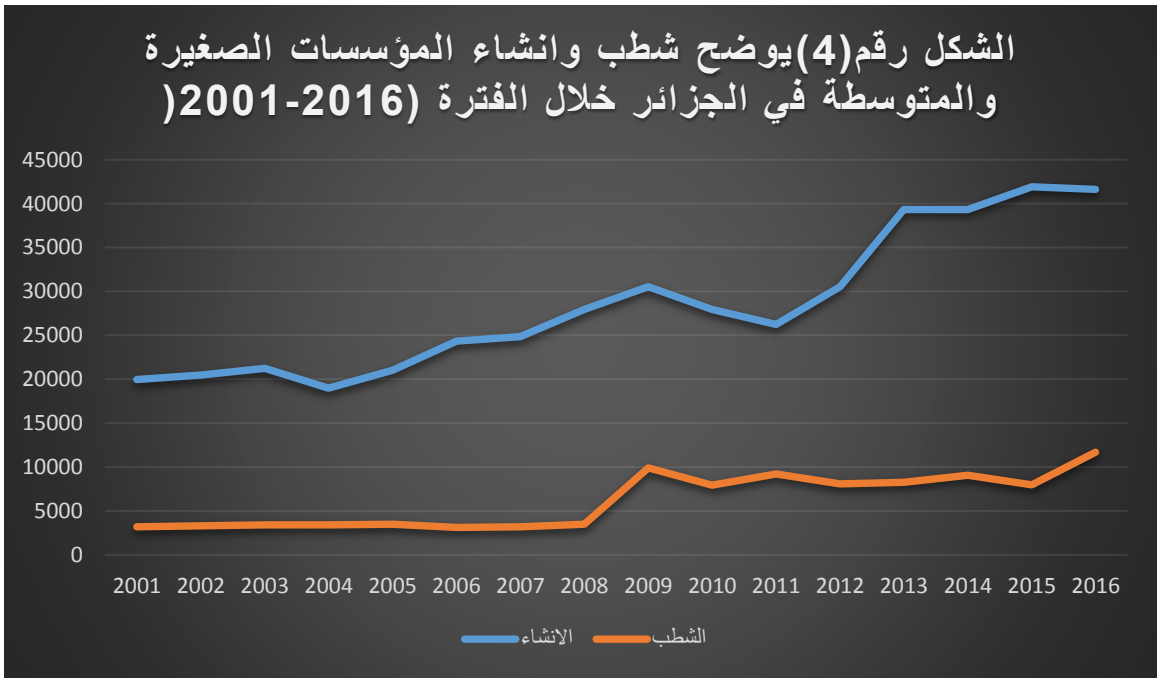

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (11)

-أن الإحصائيات المذكورة في الجدول رقم (11) تتضمن فقط المؤسسات الخاصة (المعنوية)

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ ان معدل انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مستقر تارة في الانخفاض وتارة في الارتفاع، حيث لوحظ اقل نسبة معدل انشاء في العام 2011 بنسبة 8.07 بالمئة واعلى نسبة معدل انشاء في عام 2013 بنسبة 20.35 بالمئة، من19952مؤسسة منشاة جديدة او التي تم إعادة انشائها في عام 2001 الى غاية 42596 مؤسسة عام 2017.

المطلب الثاني: أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ظاهرة البطالة في الجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تساعد على توفير فرص عمل جديدة سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو النامية، مع عدم تطلب رؤوس أموال كبرى هذا بالرغم من صغرحجمها:[1]

[1]- هالة محمد لبيب عتبة، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2004، ص 27-28.

فحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا وهي توظف 70مليون شخص أي ما يمثل3/2 من مناصب العمل الكلية وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من اسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وإيرلندا.[1]

أما بالنسبة للجزائر فقد ساهم هذا القطاع بشكل كبير في التقليص من معدل البطالة من خلال مساهمته الواضحة في عمليات التشغيل، التي عرفت تطور ملحوظ في عدد العمالة التي جلبتها هذه المؤسسات، والجدول التالي يوضح تطور عدد العمالة المشتغلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية

-أجراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعيCNAS

- أرباب المؤسسات ص م للقطاع الخاص: تجمع ما بين أرباب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (الأشخاص المعنوية) و رؤساء المؤسسات الخاصة التي تنشط في (المهن الحرة) حيث صرح بهم لدى الصندوق الوطني لغير الأجراءCASNOS (على أساس افتراض مبني على أنكل مؤسسة لها رب عمل واحد مصرح به).

- عدد مناصب الشغل في المؤسسات الحرفية لا تتوفر الا ابتداء من عام 2009 وأدرجت ضمن المهن الحرة.

[1]- عثمان حسن عثمان، **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية**، الدورة التدريبية الدولية حول تطوير تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، 25-28ماي، 2003، ص4.

جدول رقم(13): يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على البطالة

السنوات	مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	التطور	معدل التطور
2004	838504	/	/
2005	1157856	319352	38.09
2006	1252647	94791	8.19
2007	1355399	102752	8.20
2008	1540209	184810	13.64
2009	1546584	6375	0.41
2010	1625686	79102	5.11
2011	1724197	98511	6.06
2012	1848117	123920	7.19
2013	2001892	153775	8.32
2014	2157232	155340	7.76
2015	2371020	213788	9.91
2016	2540698	169678	7.16
2017	2601958	61260	2.41
2018	2872456	270490	8.41

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نشرات الوزارة الصناعة

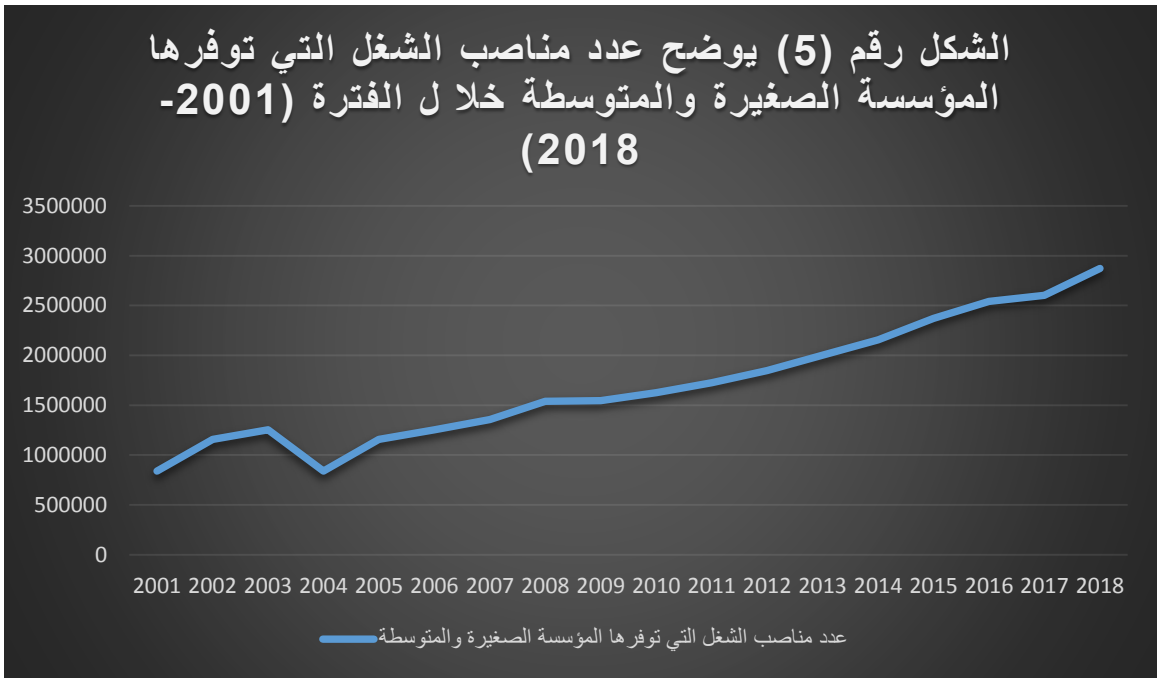

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(13)

جدول رقم (14) **يوضح نسبة مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

السنوات	مناصب الشغل التي توفرها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	حجم السكان المشتغلين	نسبة مناصب الشغل التي توفرها م ص م بالنسبة لعدد السكان
2007	1355399	8594000	15.77
2008	1540209	9145000	16.84
2009	1546584	9472000	16.33
2010	1625686	9735000	16.70
2011	1724197	9599000	17.96
2012	1848117	10170000	18.17

2013	2001892	10788000	18.56
2014	2157232	10566000	20.42
2015	2371020	10594000	22.38
2016	2540698	10845000	23.43
2017	2601958	10858000	23.96

***نسبة العمال =عدد السكان المحليين /عدد المناصب المتوفرة**

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصاء والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول رقم(14) ان معدل تطور مناصب الشغل انخفض بشكل كبير، مع العلم ان الزيادة الكبيرة في عدد العمال سنة 2005 ليست بزيادة حقيقية وهذا راجع الى إضافة احصائيات الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي لغير الاجراء الى عدد العمال في المؤسسات الخاصة حيث لم تكن تحسب من قبل ويعتمد فقط على احصائيات صندوق الضمان الاجتماعي وفي سنة 2008 بنسبة تقدر ب13.64 بالمئة ويفسر ذلك بزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يقابل كل مؤسسة جديدة منصب شغل جديدة. انا في عام 2009 نلاحظ هبوط كبير في معدل مناصب الشغل في هذا القطاع بسبب عملية الشطب التي مست العديد من المؤسسات في تلك الفترة بنسبة قدرت ب 32.39بالمئة ، كذلك نفس الامر الذي يفسر انخفاض عدد العمال في المؤسسات العمومية بسبب انخفاض عدد في هذا القطاع الناتجة عن عمليات الخوصصة وإعادة الهيكلة لهذا قامت الحكومة بمجموعة من التدابير صدرت بعد قانون المالية التكميلي2009 عن طريق مجموعة من الإجراءات مثل:

-تشجيع رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فتح مناصب شغل جديدة بمختلف الصيغ المقترحة لامتصاص اليد العاملة.

-تقديم تحفيزات على كل منصب عمل جديد مقترح كالتخفيضات الضريبية.

-الإعفاءات الضريبية للسنوات الأولى للمستفيدين من وكالات دعم وتشغيل الشباب وصناديق التامين عن البطالة، الى غيرها من التدابير التي تساهم في خلق مناصب عمل والتقليص من حجم البطالة.

-ليعود معدل تطور مناصب الشغل في الارتفاع حيث ان الزيادة المسجلة في مناصب العمل هي في القطاع الخاص، وبمقارنة مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحجم السكان المشتغلين نجد انها نسب كبيرة.

وهذا يوضح ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في توفير مناصب الشغل وتقليص حجم البطالة فحسب موقع الديوان الوطني للإحصاء انخفضت نسبة البطالة حيث كانت سنة 2017تقدر ب11.7بالمئة لتنخفض لصبح تقدر ب 11.1 بالمئة في افريل 2018 لتعود لترتفع الى 11.7 بالمئة في سبتمبر 2018اي تكون ثابتة بين عام 2017 و2018.

المطلب الثالث: أثر برامج التأهيل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في القيمة المضافة

يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة والمشتريات من الغير[1]، تعتبر القيمة المضافة ذلك المؤشر الذي يقيس المساهمة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني بمعنى الثروة الإضافية للمؤسسة وعلى مستوى الاقتصاد الكلي يكون مجموع القيم المضافة يدعى بالناتج الداخلي الخام.[2]

[1]- عز الدين محمد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثرها في التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة،2014/2013، ص09.

[2]-د.بوشيخي محمد رضا، د. رحماني ميرا كريمة" **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي غير الهيدروكربوني في الجزائر**، المجلة المغاربية للاقتصاد والتسيير، العدد03، مارس2016، ص159.

جدول رقم(15) يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.

السنوات	القطاع العام	النسبة	القطاع الخاص	النسبة	القيمة المضافة
2000	252.7	9.99	2276.50	90.1	2529.2
2001	235.8	7.47	2818.20	89.35	3154
2002	249.6	7.45	3100.40	92.54	3350
2003	312.47	14.91	1783.77	85.09	2096.24
2004	335.89	14.16	2036.84	85.84	2372.73
2005	367.54	14.10	2239.57	85.90	2607.11
2006	401.86	13.36	2605.68	86.64	3007.54
2007	420.86	12.35	2986.07	87.64	3406.93
2008	418.90	11.08	3363.06	88.92	3781.96
2009	432.05	9.85	3954.50	90.15	4386.55
2010	340.56	7.11	4450.76	92.89	4791.32
2011	528.51	9.74	4895.64	90.26	5424.15
2012	588.44	9.58	5553.31	90.42	6141.75
2013	675.06	9.46	6463.18	90.54	7138.24
2014	804.47	10.25	7041.66	89.75	7846.13
2015	925.42	11.33	7236.18	88.66	8161.60
2016	989.89	11.66	7498.50	88.33	8488.39
2017	1012.30	11.73	7612.36	88.26	8624.66
2018	1289.64	14.35	7695.95	85.64	8985.59

*الوحدة: مليار دينار جزائري.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصاء

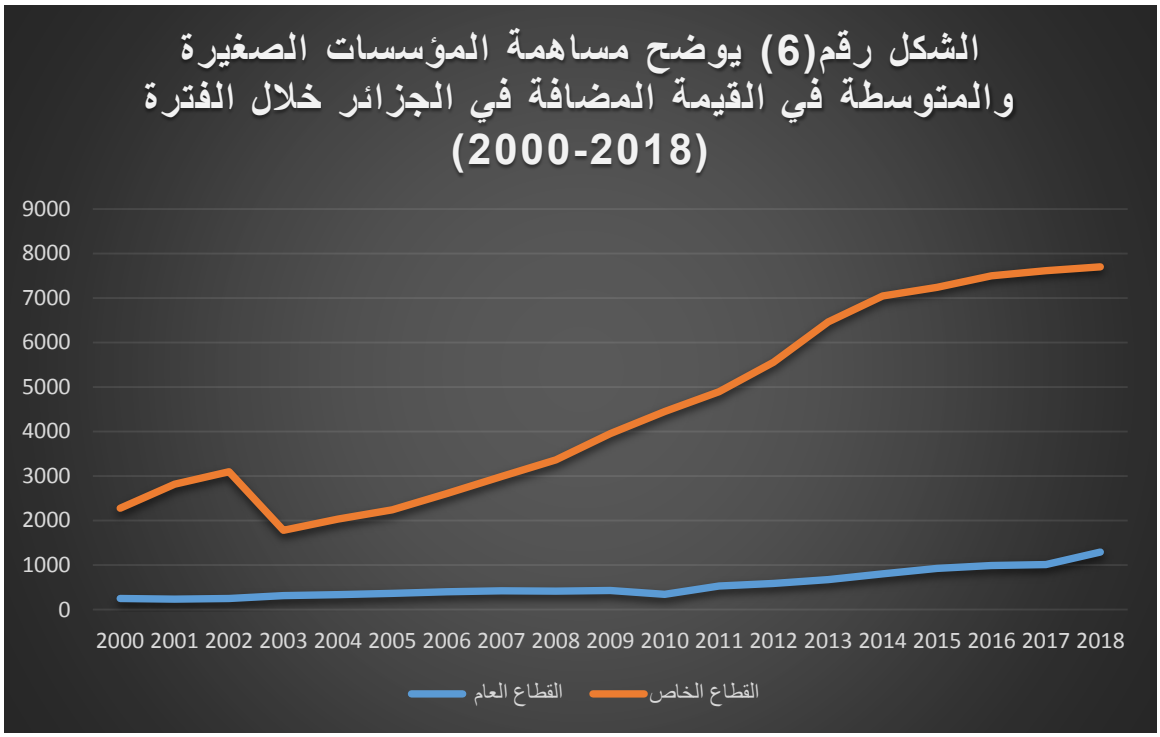

المصدر: من اعداد الطالب بناء على بيانات الجدول رقم (15) *الوحدة مليار دينار جزائري

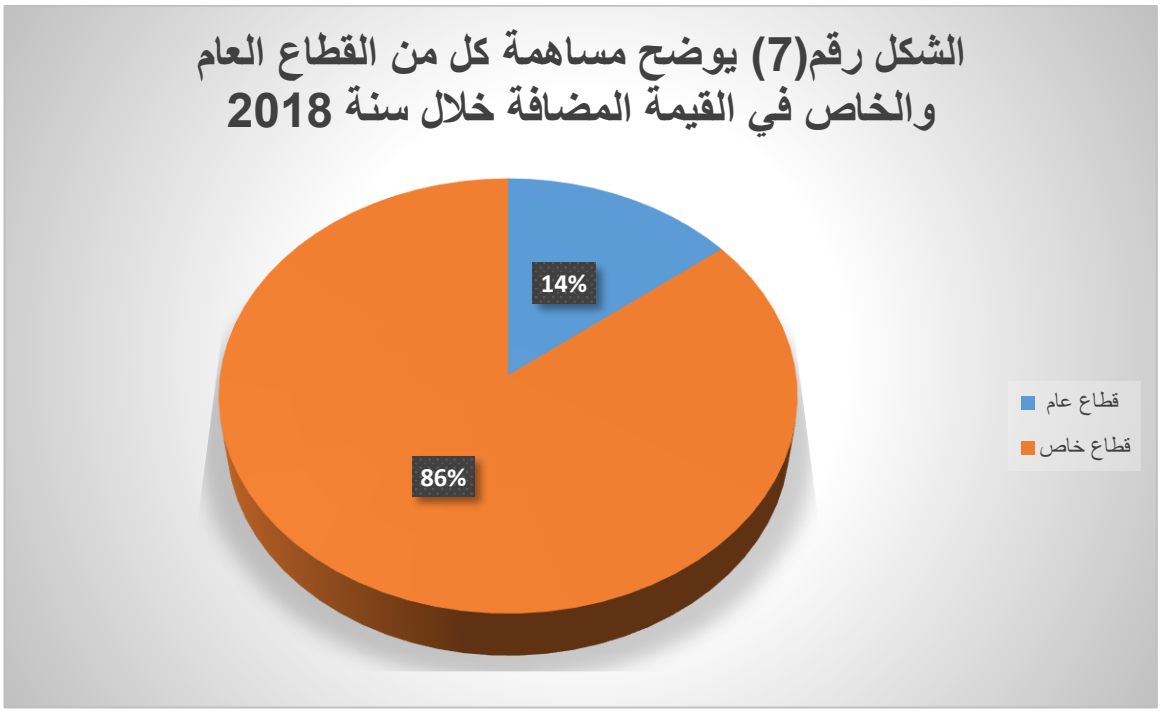

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (15)

المطلب الرابع: أثر برامج التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الناتج الداخلي الخام

يمثل الناتج الوطني الخام مجموع الدخل الذي تحققه وسائل الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية لبلد ما خلال السنة، لتنمية بالإضافة إلى المداخيل التي تأتي من الخارج كتحويلات المهاجرين والى غير دلك ، ويعتبر الناتج الوطني الخام أحد أهم مؤشرات التنمية ، للاقتصاد الكلي أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في مختلف دول العالم تساهم بنسبة هامة في الناتج الوطني الخام (PIB) لدلك الجزائر أعطت عناية كبيرة لهدا القطاع من خلال الإجراءات التي ساعدت في توسيع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فأصبحت لها مساهمة فعالة في الناتج الوطني الخام بنسب معتبرة.[1]

الجدول(16):**يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام.**

السنوات	القطاع العام	النسبة	القطاع الخاص	النسبة	قيمة الناتج الخام PIB
2000	282.90	13.34	2181.20	86.66	2119.87
2001	305.66	13.86	2486.30	86.14	2203.77
2002	394.30	16.94	2722.40	83.06	2326.60
2003	550.6	22.61	1884.20	77.39	2434.80
2004	598.65	21.81	2146.75	78.19	2745.40
2005	651.00	21.59	2364.50	78.41	3015.50
2006	704.05	20.44	2740.06	79.56	3444.11

[1]- سليمة غدير، متطلبات **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر– دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة، الوادي، غرداية)**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص97.

3903.63	80.79	3153.77	19.21	749.86	2007
4334.99	82.79	3574.07	17.55	760.92	2008
4978.82	83.59	4162.02	16.41	816.80	2009
5509.21	84.98	4681.68	15.02	827053	2010
6060.80	84.77	5137.46	15.23	923.34	2011
6606.40	87.99	5812.02	12.01	793.38	2012
7634.43	88.30	6741.19	11.70	893.24	2013
8526.58	86.07	7338.65	13.93	1187.93	2014
9237.87	85.78	7924.51	14.22	1313.36	2015
9421.06	84.90	8292.38	15.1	1290.33	2016
9582.71	85.10	8382.70	14.9	1200.01	2017

الوحدة مليار دينار جزائري.

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على -نشرات الديوان الوطني للإحصاء

-نشرات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

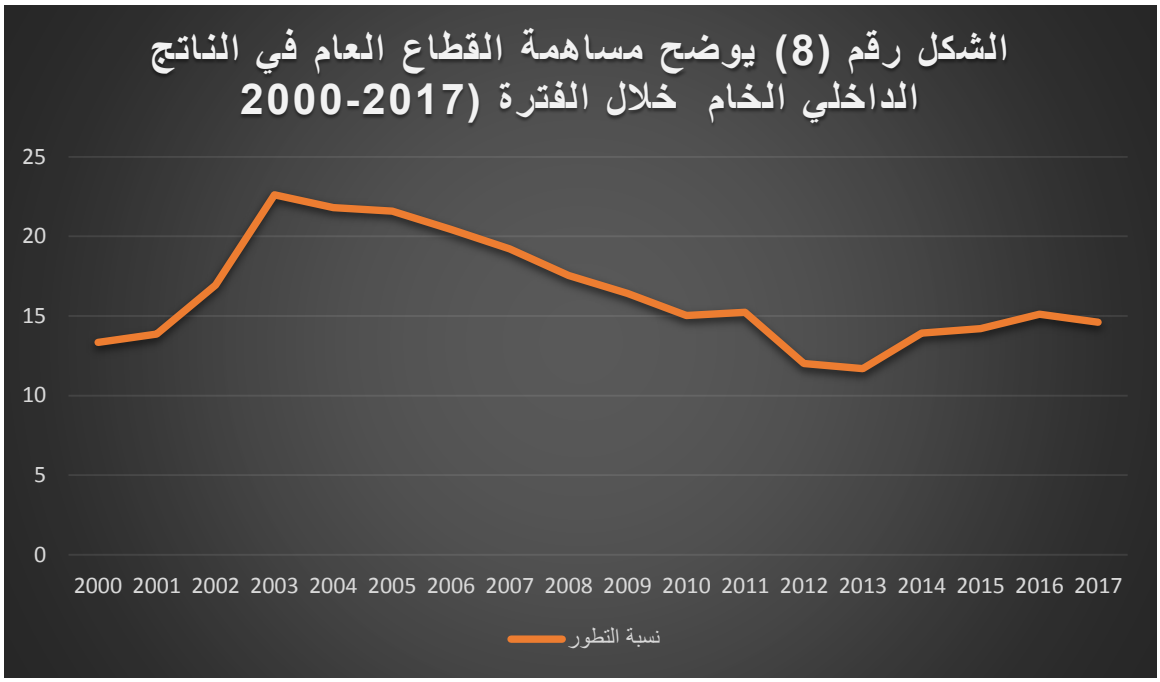

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم 16

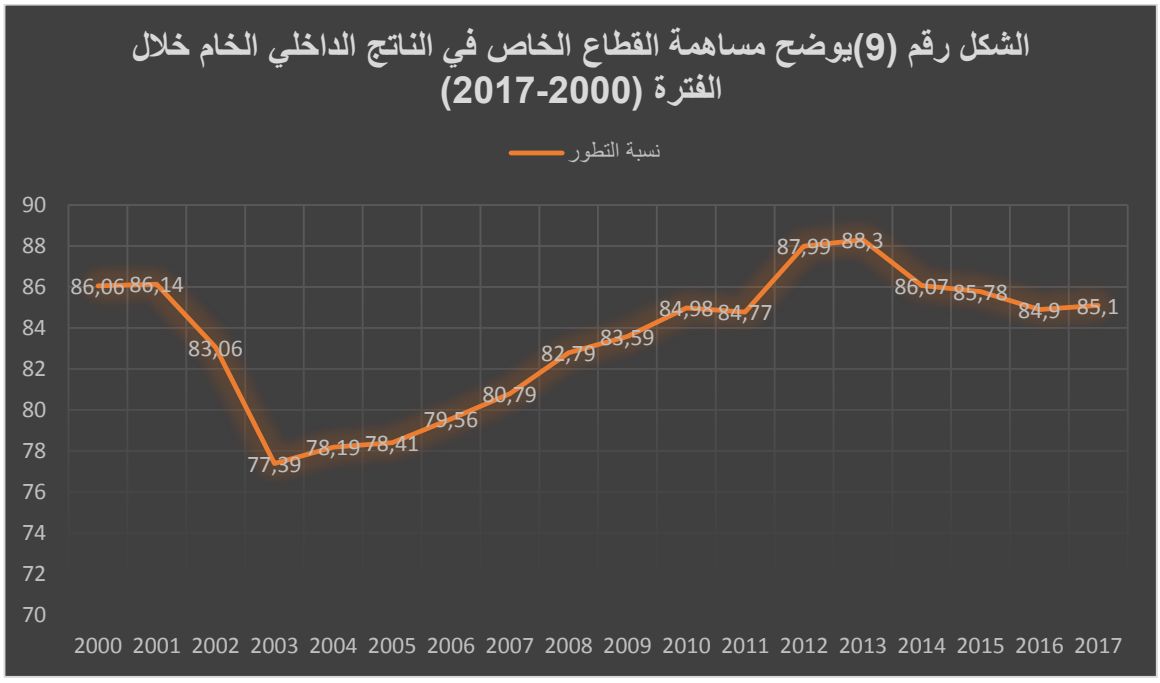

المصدر من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (16)

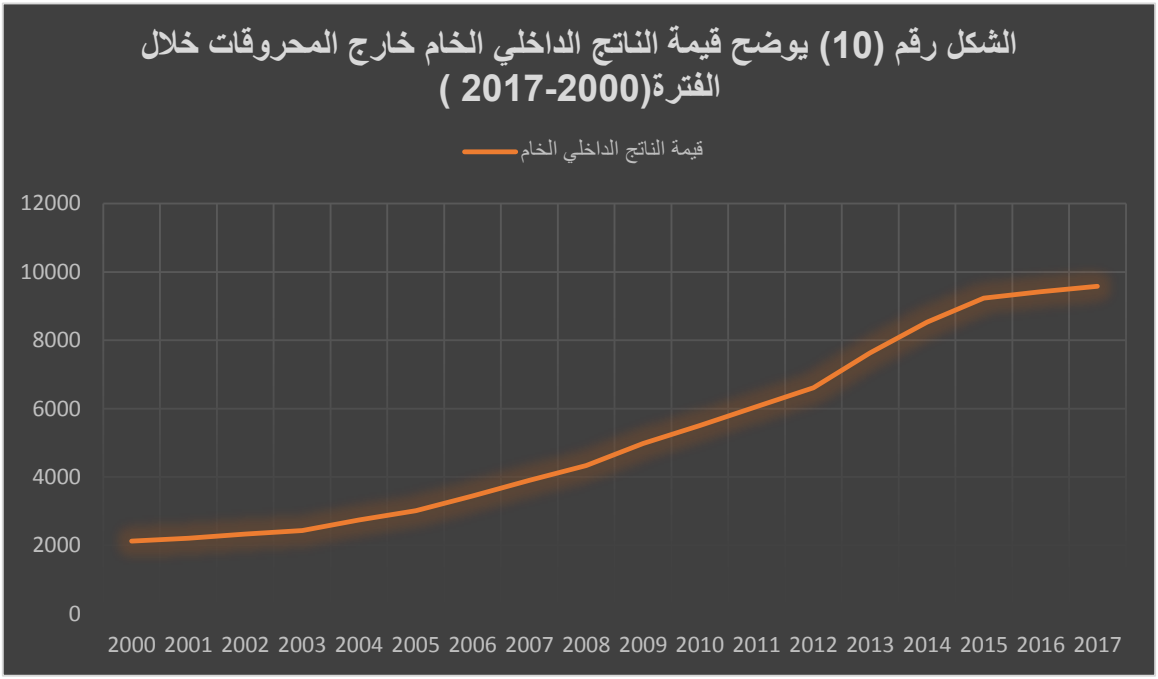

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (16)

تفسر الزيادة في الناتج الداخلي الخام للتطور الكبير الذي عرفه القطاع، الخاص في الفترة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية وكذلك القوانين ا لجديدة المحفزة للمستثمرين الخواص من أجل تفعيل مساهمتها الاقتصادية[1]

بالإضافة إلى زيادة اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر من ضمن الاستراتيجيات الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية ، إلا أن المساهمة الأقل في الناتج الداخلي الخام هي لقطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات ليبقى قطاع المحروقات حسب الإحصائيات يشكل أكبر مساهمة في الناتج الداخلي الخام كون الاقتصاد الجزائري يعتمد على هدا القطاع اعتمادا كبيرا ،حيث أشار التقرير الذي نشره البنك الإفريقي للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الأداء الاقتصادي الجزائري يتواصل في التأثر بانخفاض أسعار البترول الذي انتقل من 99 دولار للبرميل

[1]- شكيرة بيداوي ، مرجع سبق ذكره ، ص. 23

[2]- حميد بوزيدة ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر** ، مداخلة ضمن **الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي ، 06و 07 ديسمبر 2017ص . 10

سنة 2014 الى53 دولار للبرميل في سنة 2015 ليستقر عند 45 دولار سنة 2016 وأشار التقرير إلى أن نشاط الصناعة خارج قطاع البترول والغاز لم تتعد 5بالمئة من الناتج الداخلي الخام في سنة 2016 مقابل 35بالمئة في أواخر الثمانينات، مبرزا أن السلطات تعتزم إعادة تصنيع الجزائر (عادة توجيه الجزائر نحو الصناعة)

وبالرغم من دلك تبقى مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام مؤشر لمدى الأهمية التي يكتسبها في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال دعم الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع بديل لقطاع المحروقات والتي لم تظهر نتائج هدا الدعم بعد.

خلاصة:

نستخلص من خلال تحليل الإحصائيات وقراءة المؤشرات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دورا حيويا وهاما في الاقتصاد الجزائري من خلال توفير مناصب الشغل ساعد في التقليص من حجم البطالة، كما أن لها مساهمة معتبرة في الزيادة في القيمة المضافة وفي الناتج الداخلي ، وهدا ما تسعى إليه الجزائر للنهوض بالاقتصاد عن طريق وضع تدابير وبرامج لدعم مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة أنها مازالت تعاني من معوقات ومشاكل تجعلها غير قادرة على البقاء وتحد من قدرتها على المنافسة خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده الجزائر.

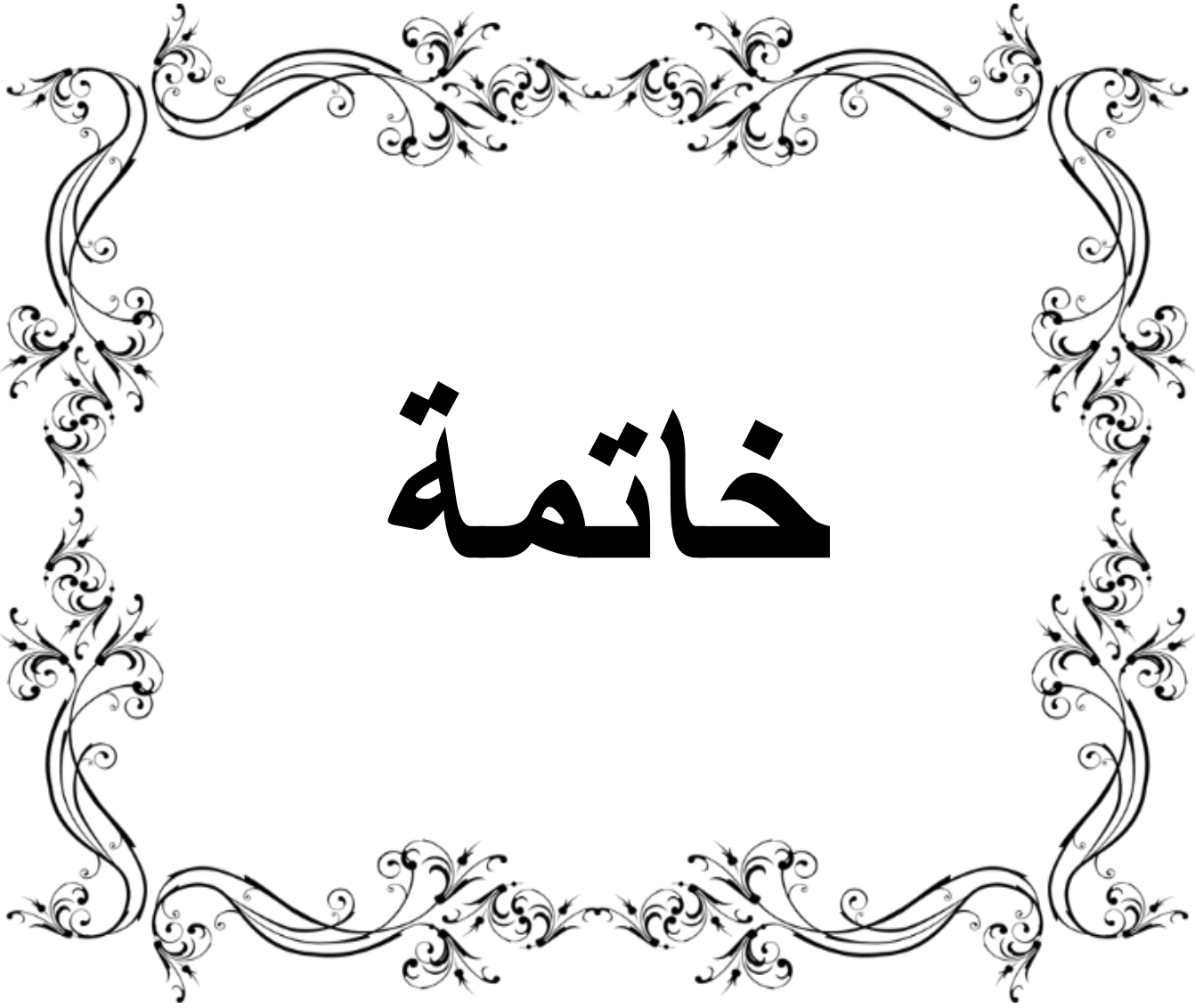
خاتمة

خاتمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أحد أهم القطاعات التي تولي له الدول أهمية بالغة لما لها الدور الكبير في المساهمة في اقتصاديات هده الدول المتقدمة، خاصة في ظل التغييرات السريعة والمتعاقبة في مستويات التكنولوجيا وتعدد الأزمات الاقتصادية، والجزائر من بين الدول التي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كسياسة منها للنهوض بالاقتصاد الوطني بعيدا عن التبعية لقطاع المحروقات، وفي هدا السياق طرحنا إشكالية الدراسة كما يلي: **ما مدى تأثير برامج التأهيل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟ بغية مواجهة المشاكل التي تعاني منها؟**

وللإجابة عن هدا التساؤل، ولاختبار فرضيات الدراسة قسمنا البحث الى فصلين الأول النظري يتضمن الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والثاني تطبيقي من خلال دراسة إحصائية تقييمية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، لنخلص في الأخير إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولا: **النتائج**

1-تعمل الجزائر على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهدا يظهر في تحديد تعريف جديد من خلال تعديل القانون رقم 18-01 المؤرخ في 12-12-2001 الذي يهدف إلى النهوض بالقطاع من خلال تفعيل دورها الاقتصادي عن طريق آليات وبرامج تساهم في ترقية هذه المؤسسات.

2-إن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تطور مستمر من سنة إلى أخرى حيث وصلت إلى نسبة تتجاوز 98بالمئة ن المؤسسات المتواجدة في الجزائر، وهدا راجع للتدابير والإجراءات والبرامج التي تضعها من فترة إلى أخر بهدف تسهيل إنشاء هدا النوع من المؤسسات، بالإضافة إلى محاولة تسوية المشاكل والعراقيل التي تعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

3-رغم التطور في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإنشاء الذي يظهر في كل عام إلا أن هده المؤسسات لا زالت تعاني من مشاكل وعوائق تمنعها من الاستمرارية وهدا ما لاحظناه في تطور معدلات الشطب خلال فترة الدراسة.

4-غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الإحصائيات المتوفرة هي مؤسسات مصغرة أو صغيرة جدا بنسبة 98بالمئة وهذا ما يفسر عدم النهوض بالقطاع بالشكل المخطط له كون هده المؤسسات المصغرة ليس لها التأثير الكبير على الاقتصاد الوطني مقارنة بالدول المتقدمة التي نلاحظ فيها غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات صغيرة.

5-غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوزع على مناطق الشمال بنسبة تفوق70 بالمئة وهو ما يحدث خطرا على التنمية الجهوية ويؤثر على التنمية الاقتصادية.

6-ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وبناءا على الإحصائيات المتوفرة في الدراسة في خلق مناصب عمل بحوالي 24 بالمئة من حجم السكان المشتغلين وبالتالي ساهمت في تقليص حجم البطالة وان كان بشكل ضئيل، إلا أن التزايد المستمر في مناصب الشغل خلال سنوات الدراسة يوضح الدور الذي تلعبه هده المؤسسات في التشغيل. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لها دور في القيمة المضافة وساهمت في الرفع من الناتج الداخلي الخام إلا أن هده المساهمة مازال تأثيرها ضعيف مقارنة مع تأثير قطاع المحروقات.

ثانيا: التوصيات

على الضوء النتائج التي توصلنا إليها نقترح بعض التوصيات كما يلي:

- الاستمرار في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع برامج تتماشى والوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

- تسهيل إجراء الحصول على الأراضي المناسبة لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخصيص جزء من مناطق النشاط والمناطق الصناعية لها كتعزيز لما جاء في القانون الجديد.

- تشجيع الابتكار وتعزيز المهارات والقدرات الإدارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

- ترقية المقاولة بالباطن والتي تعتبر من أحد أهم الطرق في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-ت نظيم أيام إعلامية وتحسيسية عبر قافلة تجوب كافة أنحاء الوطن من أجل التعريف بالبرامج والتسهيلات المقدمة ضمن التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- وضع آليات جديدة حديثة خاصة بتكوين مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دف ضمان نجاحها واستمراريتها.

- حل مشكلة التمويل الذي يعترض حاملي المشاريع الراغبين في إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة من خلال ادارج التمويل الإسلامي.

ثالثا: آفاق الدراسة

بناء على الدارسة التي قمنا بها ونظرا للأهمية البالغة لهذا الموضوع، ارتأينا طرح مواضيع جديدة لها علاقة بالدراسة مستقبلا هي:

تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في ترقية الصادرات؛ تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمحافظة عليها واستمراريتها ونموها.

قائمة المصادر والمراجع

ا-الكتب باللغة العربية

1. أحمد عارف العساف آخرون، الأصول العلمية والعملية إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن,2000.
2. أيمن علي عمر، ادارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر,2001.
3. توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2002.
4. سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع القاهرة، مصر،1998.
5. سمير عامر، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مركز التعليم المفتوح، القاهرة، مصر 1996.
6. سمير علام، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مراجعة عبد الفتاح الشربيني، دار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة بدون تاريخ.
7. صفوت عبد السلام عوض االله ,اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية –دار النهضة العربية .مصر 1953.
8. صلاح حسين، التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة والفقر، دار الكتاب الحديث، مصر،2013.
9. طارق عبدالعال عماد، التطورات العالمية وانعكاسات على اعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر,1999.
10. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000.

11. عبد الرحمان يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر ،1996.

12. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ,2009.

13. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ،2005.

14. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر ،2005.

15. فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر، عمان، الأردن ,2006، ص206-207.

16. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، عمان الأردن,2004.

17. محمد الباشا واخرون، مبادئ التسويق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن ،2000.

18. محمد رياض، تأهيل المنظمات العربية لتطبيق نظام إدارة الجودة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ،2002.

19. محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر .1992.

20. محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، "دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن,2001.

21. ناصر دادي عدون،عبد الرحمان بابنات، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –دار المحمدي العامة–الجزائر، الطبعة الأولى 2008.

22. نبيل جواد، إدارة وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان,2007.

23. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان ,2007.

24. نظير رياض محمد الشحات وآخرون، الإدارة المالية، المكتبة العصرية للمنصورة، مصر,2001.

25. هالة محمد لبيب عتبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2004.

26. هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2012.

27. هيثم عجام، التمويل الدولي، دار زهران لنشر والتوزيع، القاهرة مصر,2008.

-المجلات، الدورات والملتقيات

1. جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، دراسة حالة ولاية سطيف، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر2003.محمد كمال خليل الحمزاوي: اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف الإسكندرية مصر، ط2، 2000.

2. جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، دراسة حالة ولاية سطيف، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر2003.محمد كمال خليل الحمزاوي: اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف الإسكندرية مصر، ط2، 2000.

3. جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،
4. حميد بوزيدة ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي ، 06و 07 ديسمبر 20177.
5. د.بوشيخي محمد رضا، د. رحماني ميرا كريمة" مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي غير الهيدروكربوني في الجزائر، المجلة المغاربية للاقتصاد والتسيير، العدد03، مارس2016.
6. ذهبية لطرش، استراتيجيات ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين الكلي والجزئي لتعظيم مكاسب الشراكة الأورو جزائرية، الملتقي الدولي: ا ثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر,13-14نوفمبر 2006.
7. سطيف.سليمان ناصر، عواطف محسن، مداخلة بعنوان، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية,23-24فيفري2001.
8. سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي" الواقع ورهانات المستقبل"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي (غرداية) الجزائر،23-24 فيفري 2011.

9. سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، المعوقات والحلول، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر)، بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر،28-29اكتوبر 2014.

10. سميرعمير،:تكنولوجيا المعلومات والاتصال حافز ام عائق امام تأهيل المنشاة الصغيرة والمتوسطة, الملتقي الدولي الأول حول :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الدول العربية ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،23-25افريل 2007

11. شريف بوقصبة، علي بوعبدالله، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر،5-6 ماي2013.

12. صالح صالحي، مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المعهد الإسلامي للبحوث والتدرب، سطيف،25-28ماي2003.

13. عبد الحق بوعتروس ومحمد دهان، تمويل عمليات التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقي الدولي حول: سياسات التمويل واثارها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول

النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،21-22نوفمبر 2006.

14. عبد الرحمان بن عنتر، الدعائم الأساسية للارتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقوماتها نجاحها، مجلة العلوم الإنسانية، عدد18، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس2010.

15. عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب وتطويرها ودعم قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،23-25ماي2003.

16. عبد القادر خليل، سليمان بوفاسة، دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقي الدولي حول: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر,17-18افريل2006.

17. عثمان حسن عثمان، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، الدورة التدريبية الدولية حول تطوير تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، 25-28ماي، 2003.

كمال عايشي، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف, 25-28ماي2003.

18. علي لزعر، بوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية وأداريه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد05، 2009.

19. عناني ساسية، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها – دراسة تقييمية–، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،العدد06 ، جامعة مستغانم، 06جانفي 2014.

20. عوادي مصطفي، استدامة المؤسسات ولقع وافاق، الملتقي الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر الوادي,9–7 ديسمبر 2007.

21. غياط شريف، بوقموم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها في التنمية، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدول العربية تحت اشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17–18افريل 2006

22. قاسم كريم، مريزق عدنان، حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقي الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف, الجزائر,17–18افريل2006.

23. قريش سليمة، غدير احمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة جامعة حمه لخضر واد سوف,17–18 افريل 2007.

24. كساب علي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتأهيلها، الملتقى الدولي الثاني حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25-28ماي 2003.

25. كمال رزيق وعمار بوزعرور، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وافاق، الملتقي الدولي الأول: ملتقى حول التنافسية الصناعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة ،2005.

26. كمال رزيق، التصحيح الهيكلي واثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، الملتقي الدولي الثالث حول: تأهيل المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،29-30اكتوبر 2001.

27. محمد الشريف منصور، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيراتها على مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 08/09افريل ،2002.

28. محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق التمويلات غير الرسمية، مداخله ضمن الدورة التدريبية حول تميل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،25-28/ماي2003.

29. مصطفي منير، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقي الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، افريل2006.

30. مغاري عبد الرحمان، صابة ر، ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، واد سوف، الجزائر،06-07ديسمبر 2017.

31. مفيد عبد الاوي، ناجية صالحي، دور مؤسسات الصناعة التقليدية والحرف" في التنمية الاقتصادية والاجتماعية –حالة الجزائر الملتقى الدولي الثاني حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 29 -29افريل 2005.

32. موسوس مغنية وبلغنو سمية، ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الجزائر، لملتقي الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، افريل2006،

33. هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر, 2002.

34. ونوغي فتيحة، أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف,25-28ماي2003.

-المذكرات

1. برجي شهر زاد، "اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر,2012/2011.
2. بن عزة هشام، دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجيستر، تحصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بن بله، وهران،2011-2012.
3. بن عزة هشام، دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجيستر، تحصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بن بله، وهران،2011-2012.
4. بوشارب احمد، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطق التبادل الحر الأورو-متوسطية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2009.
5. تسام بوشريط، الية تمويل برامج التأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منثوري قسنطينة ,2010. [1]- اوشن ليلي، الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مولود معمري، تيزي وزوو .2011.
6. جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، دراسة حالة ولاية سطيف، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر2003.

7. جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، دراسة حالة ولاية سطيف، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2003.

8. حنان جودي، استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي –دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

9. حنان جودي، استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي –دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

10. حنان جودي، استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي –دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

11. خديجة لحمر، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع وآفاق، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ,2009.

12. رقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتية، دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منثوري، قسنطينة,2009.

13. زارية أسماء، اثار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2011.

14. سعيد الهواري، محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس,2007.

15. سلمى صالحي، تأهيل المؤسسات ص و م للرفع من قدرتها التنافسية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص تجارة دولية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر2000.

16. سليمة غدير، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر– دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة، الوادي، غرداية)، مدكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

17. سهام عبد الكريم، دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة،2007.

18. عبد الحميد الشيخ، واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورو متوسطية– حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2010.

19. عبد القادر رقراق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران،2010.

20. عبد القادر رقراق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران،2010.

21. عبد القادر رقراق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران،2010.

22. عبد الكريم اللطيف: واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات: دالة الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر,2002.

23. عبد الكريم اللطيف، واقع وافاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات "حالة الاقتصاد الجزائري"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر,2002-2003.

24. عز الدين محمد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثرها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة،2014/2013.

25. عليواش امين عبد القادر، اثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية علي الاقتصاد الوطني ,مذكرة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر ,2007.

26. غدير احمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.

27. فرحات غول :مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية-حالة المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر،2006/2005.

28. قريش قاسم وشرقاوي رشيد، الية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الصندوق الوطني لتامين على البطالة. مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد.تلمسان,2015-2016.

29. قويقع نادية، إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

30. لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

31. محمد الصالح زوينتة، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2012 .

32. محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم ا لتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف,25-28ماي2003.

33. مدخل خالد، التأهيل كألية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر (2005-2010)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012.

34. يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008.

35. يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008.

36. يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008.

-الكتب بالغة الأجنبية

1. Abdelhakim Lamari, La mise à niveau, Revue des sciences commerciales et de Gestion, L'école de commerce, N°2 2003 .
2. Mimoune Lynda, Kheladi Mokhtar, Partenariat Algérie-Union européenne et mise à niveau des entreprisesalgériennes. Colloque « Economie Méditerranée Monde Arabe Université Galatasaray, Istanbul, Turquie. », 26 et 27 mai 2006.
3. Mohamed Lamine Dhaoui, Guide méthodologie, Restructuration, mise à niveau industrielle, l'ONUDI, Vienne, 2002.

-القوانين والنصوص

1. الأمانة العامة للحكومة المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي رقم 2000-192مؤرخ في 16 يونيو 2000 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص رقم 102-302 الذي عنوانه (صندوق ترقية التنافسية الصناعية)، الجريدة الرسمية، العدد 43 بتاريخ 19 يوليو 2000.
2. الأمانة العامة للحكومة، القانون رقم 01-18المتضمن القانون التوجيهي لترقيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صادر عن الجريدة الرسمية العدد77بتاريخ15 جانفي 2001

3. المادة 92 من القانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية العدد 92، بتاريخ 25 ديسمبر 1999، المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي رقم 2000-192 مؤرخ في 16 يوليو 2000 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 102-302 الذي عنوانه (صندوق ترقية التنافسية الصناعية) الجريدة الرسمية العدد 43بتاريخ 19 يوليو 2000.

المواقع الالكترونية

1. WWW. Communauté européenne.com
2. www.alwatan.com
3. www.asjp.cerist.dz
4. www.elbadil-pss.org
5. www.pmeart-dz.org/ar/donnés économique
6. www.uni-skikda.dz

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

جدول رقم	العنوان	الصفحة
01	التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
02	تعريف تيلاند للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
03	تعريف الصناعات الصغيرة ة والمتوسطة في مصر وفقا لعدد العمال	14
04	التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
05	التعريف اللبناني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
06	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	17
07	يوضح نصيب الجزائر من برنامج ميدا 1 (1997-1999)	67
08	يوضح نصيب الدول من برنامج ميدا 1 (1995-1999)	68
09	نصيب الجزائر من برنامج ميدا 2 (2006/2000)	70
10	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال (2000الى 2018)	92
11	يوضح نسب تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة (2000الى2018)	96
12	يوضح حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (اشاء-شطب)	101
13	يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على البطالة	104
14	يوضح نسبة مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	105
15	يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.	108
16	يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام.	110

قائمة الاشكال

قائمة الأشكال:

شكل رقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة(2000-2018)	94
02	يوضح نسبة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2018)	97
03	يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها القانونية خلال الفترة 2000-2018	100
04	يوضح شطب وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	102
05	يوضح عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خلا ل الفترة (2001-2018)	105
06	يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	109
07	يوضح مساهمة كل من القطاع العام والخاص في القيمة المضافة خلال سنة 2018.	109
08	يوضح مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2017) .	112
09	يوضح مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2017)	112
10	يوضح قيمة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة(2000-2017)	113

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
بسملة	/
شكر وعرفان	/
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	6
المطلب الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	6
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
المطلب الأول: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	32
المبحث الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	38
المطلب الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	38
المطلب الثاني: المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	41
المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	46
المبحث الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية	49
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية	49

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية	52
الفصل الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واثارها على الاقتصاد الجزائري	
المبحث الأول: ماهية التأهيل ومختلف المفاهيم المتعلقة به.	57
المطلب الأول: ضرورة ومفهوم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	57
المطلب الثاني: اهداف ومبادئ وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	59
المطلب الثالث: متطلبات نجاح برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	63
المبحث الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التعاون والشراكة	65
المطلب الأول: برنامج الاتحاد الأوربي للمعونة والتعاون.	65
المطلب الثاني: برنامج الأمم المتحدة لتنمية الصناعية(1998-2002)	71
المطلب الثالث: البرنامج الاوربي دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الاعلام والاتصال	73
المبحث الثالث: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	76
المطلب الأول: برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة (2006/2000)	76
المطلب الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2010/2006)	79
المطلب الثالث: برنامج تأهيل المؤسسة الصغيرة المتوسطة (2014/2010)	82
المبحث الرابع: الهيئات المسؤولة على تطبيق برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	85
المطلب الأول: المديرية العامة الإعادة الهيكلة الصناعية	85
المطلب الثاني: اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية	86
المطلب الثالث: صندوق التنافسية الصناعية	89

فهرس المحتويات:

الفصل الخامس: أثر برامج التأهيل على الاقتصاد الوطني خلال الفترة ما بين 2000-2018	91
المبحث الاول: أثر برامج التأهيل على ظهور وزوال بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	91
المطلب الثاني: أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ظاهرة البطالة في لجزائر	102
المطلب الثالث: أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في القيمة المضافة	107
المطلب الرابع: أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الناتج الداخلي الخام.	110
خاتمة	117
قائمة المصادر والمرجع	121
قائمة الجداول	138
قائمة الأشكال	140